Bahrain Commercial
Facilities Company Bsc
Annual Report
2019

الإسم:	شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب
الموضوع:	التقرير السنوي
السنة:	٢٠١٩

ننمو ونتطوّر...
متمسكون بِأُسس العمل...

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب
BAHRAIN COMMERCIAL FACILITIES COMPANY BSC

تأسست شركة البحرين للتسهيلات التجارية في ٢٩ أغسطس ١٩٨٣ كشركة مقفلة وفقا لنصوص قانون الشركات التجارية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٥ برأسمال مصرح به ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (عشرة ملايين دينار بحريني) ورأسمال صادر ٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني (خمسة ملايين دينار بحريني) وذلك لغرض العمل كشركة تمويل متخصصة في البحرين. وفي شهر أبريل ١٩٩٣، سجلت الشركة كشركة مساهمة عامة. وبمناسبة صدور قرار الجمعية العامة غير العادية في ١٠ مارس ٢٠٠٣ ، تم تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة بما يتوافق وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ ، كما أصبحت الشركة غير محددة المدة برأسمال مصرح به ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني ورأسمال صادر ٢٠,٤١٨,٧٥٠ دينار بحريني.

وبدءاً من ٢٦ يونيو ٢٠٠٥، حصلت الشركة على ترخيص من مصرف البحرين المركزي للعمل كمؤسسة مالية خاضعة لإشرافه.

التمويل الاستهلاكي

يتمثل عمل تسهيلات البحرين الرئيسي في تقديم التمويل الاستهلاكي القصير، والمتوسط والطويل الأجل للأشخاص القاطنين في مملكة البحرين وتتضمن أنواع التمويلات: تمويل السيارات، والتمويل الشخصي، والتمويل العقاري، وتمويل الأعمال التجارية، وخصم الشيكات وبطاقات الائتمان.

قطاع السيارات

الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. هي إحدى الشركات الرائدة في مملكة البحرين في مجال بيع وخدمات السيارات وقطع الغيار الخاصة بها. وتمتلك الشركة حقوق الامتياز الحصرية لوكالة هوندا وجنرال موتورز (شفروليه، جي ام سي، كاديلاك) وشاحنات ماك الأمريكية (الشق العسكري) في مملكة البحرين. كما شهد العام ٢٠١٣ تأسيس شركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. كشركة مملوكة لها بالكامل لبيع وتسويق سيارات هوندا وقطع غيارها في أربيل عاصمة إقليم كردستان بجمهورية العراق.

في عام ٢٠١٥، قامت المجموعة بتأسيس شركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. لتسويق وبيع سيارات جي أي سي موتور، فوتون، هافال وجريت وول في سوق مملكة البحرين.

في عام ٢٠١٧، قامت المجموعة بتأسيس شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. لمزاولة نشاط تأجير السيارات.

قطاع التأمين

تم تدشين شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. في عام ١٩٩٧ كشركة وسيطة تقدم تشكيلة واسعة من منتجات وخدمات التأمين، تشمل هذه الخدمات التأمين على السيارات، والمنازل، والتأمين الصحي، والتأمين على الحياة، وتأمين السفر.

قطاع العقارات

تأسست شركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. في عام ٢٠٠٢، حيث تقوم بشراء، وبيع، وتسويق، وتقديم خدمات التثمين، وتطوير العقارات، والتأجير، والوساطة للأراضي والعقارات في مناطق مختلفة من مملكة البحرين.

المحـتويات

مؤشرات عن عمليات الشركة	٦
مؤشرات مالية	٧
تقرير رئيس مجلس الإدارة	٩-٨
مجلس الإدارة	١٣-١٠
الحوكمة الإدارية	٢١-١٤
أعضاء الإدارة التنفيذية	٢٥-٢٢
الهيكل التنظيمي للشركة	٢٦
تقرير الإدارة عن عمليات الشركة	٣٥-٢٧
مسؤولية الشركة تجاه المجتمع	٣٧-٣٦
العام في صور	٣٩-٣٨
معلومات عامة	٤٠
البيانات المالية الموحدة	٩٠-٤١

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
مملكة البحرين

حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين المفدى
مملكة البحرين

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس الوزراء الموقر
مملكة البحرين

رؤيـتـنـا

من خـلال إيـجـاد

ارتـقـاء اجـتـمـاعي سـعـيـد

سنكون الشركة الأكثر احتراما، وإعجابا في عيون جميع من نقدم لهم خدماتنا.

رسالتنـا

نحـن شـركـة ديـنـاميـكـيـة ومـبـتـكرة
تـجسـد روح ريـادة الأعـمـال،
ونـسـعى جاهـدين لأن ...

- نساهم في تطوير قطاعات الأعمال التجارية التي نختار العمل فيها؛
- نكون الخيار الأول لعملائنا من خلال توفير منتجات وخدمات وحلول متميزة؛
- نكون المكان المفضل للعمل، ونبث في موظفينا الحماسة ليكونوا الأفضل؛
- إثراء مجتمعاتنا والإحسان لها كجار صالح؛
- تحقيق عوائد مالية مجزية للمساهمين.

أهم المؤشرات المالية

حافظت المجموعة على أدائها المالي القوي وحققت عوائد مالية مجزية للمساهمين نتيجة لمتانة نموذج أعمالها التجارية رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يشهدها السوق. هذا فيما واصلت جميع شركات المجموعة تنفيذ مبادراتها الرئيسية المحددة في الخطة الاستراتيجية لتعزيز علاقات الزبائن وتحسين تجربتهم في الاستفادة من خدمات المجموعة والوصول إلى شرائح وقطاعات عمل جديدة في السوق.

وعلى ضوء ذلك، سجلت الشركة صافي أرباح بلغت ١٧,١ مليون دينار بحريني مع نهاية السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بمبلغ ٢٢,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨. ويُعْزى سبب انخفاض الأرباح بشكل رئيسي إلى المخصصات العالية التي اعتمدتها الشركة لتغطية جميع الخسائر الائتمانية المتوقعة تحسبا لأي تقلبات صعبة قد يشهدها السوق.

التمويل الاستهلاكي: حققت تسهيلات البحرين أرباحا صافية بلغت ١٣,٩ مليون دينار بحريني (١٨,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨)، وقدمت قروضا جديدة بلغت ١٥١ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ١٧١ مليون دينار بحريني في العام الماضي. وشكلت جودة محفظة القروض أولوية من أولويات الشركة، وتكللت جهودها في السيطرة على الديون المتعثرة عند نسبة ٥,٧٧٪ من إجمالي محفظة القروض.

قطاع السيارات: سجلت الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. أرباحا صافية بلغت ٢,١ مليون دينار بحريني (٢,٤ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨)، وتراجعت مبيعات السيارات الجديدة لأكثر من ٣٥٪ في المملكة. وفي ظل بيئة العمل المليئة بالتحديات والظروف المعاكسة، قامت الشركة بعدد من الخطوات الاستباقية لخفض التكاليف الإجمالية لعملياتها التشغيلية، وتنويع مصادر إيراداتها عبر تنويع الخدمات التي تقدمها. حيث تكللت جهودها في افتتاح أول مركز خاص للفحص الفنـــي للسيارات، وإطلاق أول مركز للخدمة السريعة في الهملة، وتدشين مركزها الثاني للسيارات المستعملة المضمونة. هذا فيما تواصل الشركة جهودها المركزة في تحسين جودة خدمة العملاء وتقديم أرقى الخدمات ضمانا لراحتهم الفائقة.

سجلت شركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. أرباحا صافية بلغت ٠,٣ مليون دينار بحريني مقارنة بأرباح صافية بلغت ٠,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨، وحافظت على موقعها الريادي بين جميع العلامات التجارية للسيارات الصينية. كما أصبحت في عام ٢٠١٩، سابع أكبر علامة تجارية في سوق مبيعات السيارات في البحرين، وضمن خطتها لزيادة حصتها في سوق مبيعات السيارات، أطلقت الشركة علامتين تجاريتين جديدتين في البحرين، وهما سيارات "هافال" و "جريت وول"، وتعد سيارات "هافال" شركة متخصصة في صناعة السيارات الرياضية المتميزة ذات الاستخدامات المتعددة، كما تعد سيارات "جريت وول" هي العلامة التجارية المعتمدة لأحد أكبر مصنعي المركبات الخفيفة وذات الدفع الرباعي في الصين، وقد لاقت هاتان العلامتان التجاريتان استحسان الزبائن منذ إطلاقهما في سوق مبيعات السيارات في البحرين. واصلت شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. أخذ مكانتها في سوق تأجير السيارات وأصبحت واحدة من أكبر ثلاث شركات لتأجير السيارات العاملة في مملكة البحرين، ويضم أسطولها من السيارات في الوقت الحاضر أكثر من ١,٠٠٠ سيارة، وسجلت أرباحاً صافية بلغت ١٠١ ألف دينار بحريني مقارنة بصافي خسائر بلغت ٦٣ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٨. كما فازت الشركة بعدد من مناقصات تأجير السيارات لصالح جهات عمل كبرى رئيسية معروفة، شملت القطاعين العام والخاص. وبفضل قواعد العمل المشترك والتنسيق التجاري بين شركات المجموعة، استطاعت الشركة الوصول إلى قطاعات عمل جديدة وزيادة عدد زبائنها.

التأمين: سجلت شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. أرباحاً صافية بقيمة ٠,٧ مليون دينار بحريني (٠,٨ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨)، وأعادت هيكلة خدماتها لتصبح شركة تقدم باقات وخدمات تأمينية متنوعة بهدف تقليل اعتمادها على منتج واحد وهو التأمين على السيارات. وعليه فإن الشركة تقدم منتجات تأمين مصممة خصيصا لعملائها تتماشى مع متطلباتهم واحتياجاتهم بالتعاون والتنسيق مع شركائها من شركات التأمين الكبرى. كما استطاعت الشركة المحافظة على ريادتها في سوق التأمين على السيارات ورتبت خلال العام ما يزيد على سبعة وعشرين ألف بوليصة تأمين على السيارات، رغم الانكماش المضاعف في حجم مبيعات السيارات الجديدة.

العقارات: سجلت شركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. أرباحاً صافية بلغت ٠,٢ مليون دينار بحريني (٠,٦ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٨). وجراء النقص الحاد في السيولة المالية، أصبح قطاع العقارات من بين قطاعات السوق الأكثر تضررا. وقد أدت تلك الظروف غير المشجعة إلى تأثر خطط الشركة في بيع مخزونها من الأراضي. وبالرغم من ذلك، لا تزال محفظة الاستثمار العقاري التابعة للشركة تتمتع بنسبة إشغال عالية وتوفر عوائد سنوية مجزية.

مـؤشـــرات
مالـــيـــة

صافي الأرباح (بآلاف الدنانير البحرينية)

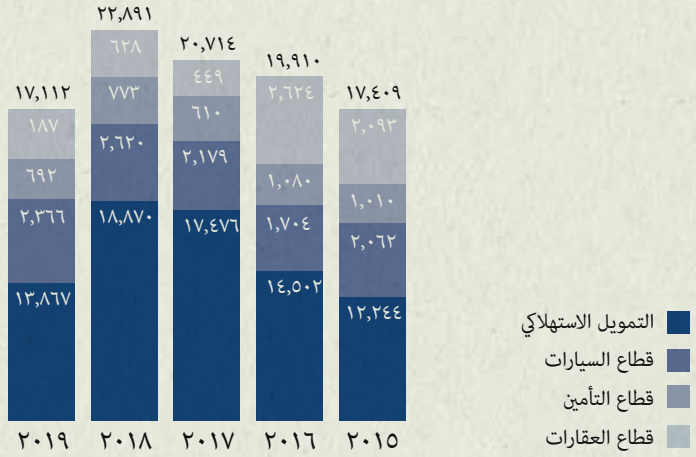

الإيرادات التشغيلية (بآلاف الدنانير البحرينية)

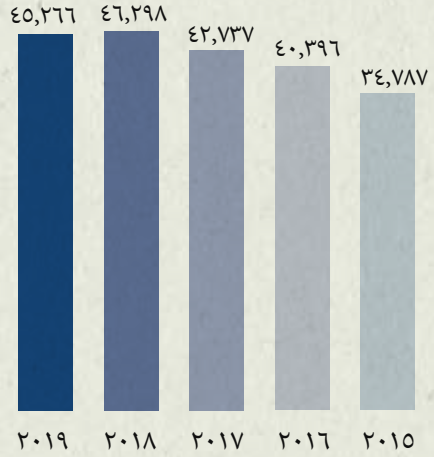

متوسط العائد على حقوق الملكية (٪)

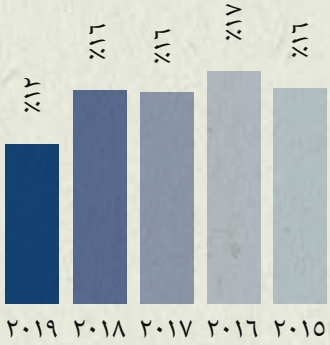

العائد على السهم (بالفلس)

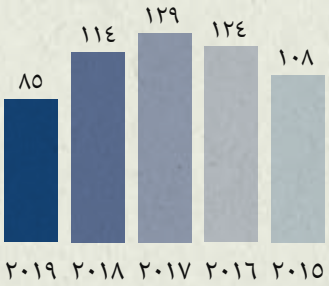

مجموع الأصول (بملايين الدنانير البحرينية)

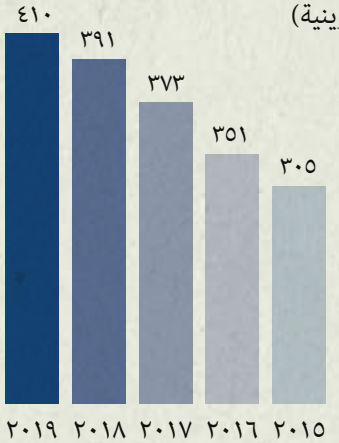

المطلوبات وحقوق الملكية (بملايين الدنانير البحرينية)

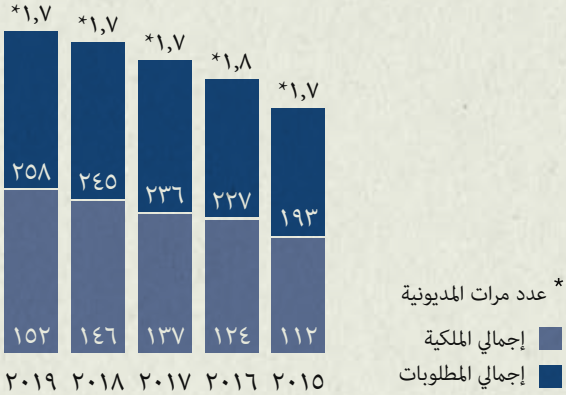

تـقـريـر
رئيس مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يطيب لي أن أقدم لكم التقرير السنوي لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، حيث يتضمن النتائج المالية الموحدة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. والشركات الفرعية التابعة لها وهي الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.

بَرْهَنَ العام ٢٠١٩ أنه عام مليئ بالصعوبات والتحديات الجمة، حيث تواصلت الرياح المعاكسة القوية في تحدي نمو الاقتصاد العالمي، وساهم التباطؤ الاقتصادي المتسع في خفض النمو العالمي إلى أبطأ وتيرة له منذ الأزمة المالية العالمية. يأتي هذا النمو الضعيف على خلفية عوامل مؤثرة ترتبط بزيادة عدم الثقة بالنشاط التجاري والظروف الجيوسياسية التي تعصف بالمنطقة؛ والعوامل غير الاعتيادية التي تسبب ضغوطا في الاقتصاد الكلي في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة؛ والعوامل المؤسسية والهيكلية، مثل النمو المنخفض للإنتاجية، والتركيبة السكانية في اقتصادات الدول المتقدمة. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فبالإضافة إلى بعض الأحداث الأمنية الهامة في المنطقة، لا زالت التحديات الاقتصادية الناتجة عن التغيرات الهيكلية واستمرار تقلب أسعار النفط تثير مزيدا من الشك وتزعزع من ثقة المستثمرين.

أما على مستوى البحرين، فقد أصبحت البيئة الاقتصادية أكثر تحديا مع انخفاض السيولة وضعف قابلية المستهلك للإنفاق وكان ذلك جليا في كل ثلاثة أشهر فصلية من العام ٢٠١٩. وقد أدت مبادرات الحكومة لتحسين أوضاعها المالية والمحافظة على استقرارها الاقتصادي في إطار الإصلاحات الاقتصادية، إلى إصلاحات ضريبية جديدة وخفض في الإنفاق العام. كما وأثر فرض ضريبة القيمة المضافة في بداية العام وزيادة الرسوم على بعض الخدمات الحكومية على دخل الأسرة البحرينية. ويعد السوق العقاري وسوق مبيعات السيارات من بين اكثر القطاعات تضررا، وسوف تحتاج المؤسسات التجارية وقتا أطول مما تم توقعه في البداية لتعديل استراتيجيات عملها للتكيف مع الواقع الاقتصادي الجديد.

وفي ظل بيئة العمل غير المسبوقة، لا يمكن أن تكون شركتكم بمعزل عن تلك الظروف الواقعية للسوق المليئة بالتحديات الصعبة. فقد سجلت الشركة صافي أرباح بلغت ١٧,١ مليون دينار بحريني مع نهاية السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بمبلغ ٢٢,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٨. ويُعْزى سبب انخفاض الأرباح بشكل رئيسي إلى ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة التي سجلتها الشركة، تحسبا من أيٍّ انخفاض متوقع في السيولة لدى زبائن الشركة في المستقبل. كما وحققت الشركة متوسط عائداً على حقوق المساهمين بنسبة ١٢٪. وبهذه المناسبة، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع ٥٠ فلسا للسهم الواحد (٤٥ فلسا في عام ٢٠١٨ إضافة الى أسهم منحة على المساهمين بنسبة ٢٥٪).

لقد حققت تسهيلات البحرين أرباحاً صافية بلغت ١٣,٩ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ١٨,٩ مليون دينار بحريني)، وفي ظل الظروف الصعبة التي يشهدها السوق واصلت ممارسة سياساتها الحذرة في تقديم القروض الجديدة التي بلغت ١٥١ مليون دينار بحريني مقارنة بالعام الماضي بمبلغ ١٧١ مليون دينار بحريني. كما واصلت الشركة مسيرة دعم وتعزيز ممارسات إدارة المخاطر من خلال طرح منتجات محدد فيها حجم المخاطر والعوائد لكل زبون حسب كل قطاع من قطاعات العمل المختلفة. هذا في الوقت الذي لم تألوا فيه جهدا في مواصلة تنفيذ مبادراتها في الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز علاقات الزبائن وتحسين تجربتهم في الاستفادة من خدمات الشركة عبر الوسائل التقنية المعاصرة.

إن الانكماش غير المسبوق بنسبة ٣٥٪ في مبيعات السيارات الجديدة، والانخفاض الإجمالي في تجارة وبيع السيارات المستعملة وتحول العملاء نحو سيارات ذات محركات أصغر حجماً وذات تكلفة منخفضة قد أثرت على تطلعاتنا في زيادة حجم تمويل قروض السيارات - المنتج الرئيسي للشركة. ومع ذلك، واصلت الشركة استثماراتها في مبادرات جديدة لتحفيز سوق مبيعات السيارات من خلال تعزيز وتقوية الشراكة الاستراتيجية المثمرة مع وكلاء ومعارض السيارات. هذا فيما انتهجت الشركة سياسة انتقائية للغاية في تقديم القروض العقارية الجديدة آخذة في الاعتبار الانخفاض الذي تشهده الأنشطة العقارية وأسعار العقارات. كما أنه أدت الزيادة الإجمالية في تكاليف المعيشة إلى زيادة الطلب على القروض الشخصية من قبل الزبائن الحاليين والجدد. من جانب آخر تسهم بطاقة امتياز الائتمانية بمختلف باقاتها في استفادة العديد من القطاعات الواسعة في المجتمع من المزايا الرائعة التي يوفرها هذا المنتج التمويلي، الذي من خلاله حققت الشركة نموا كبيرا موازيا انعكس من خلال حجم أعمال بطاقة امتياز الائتمانية وعدد زبائنها، ولا أدل على ذلك النمو الكبير الذي سجلته بالنسبة لعدد البطاقات الصادرة واستعمالها بمختلف العملات الأجنبية.

وبالرغم من النجاح المتحقق والنمو في القروض الجديدة، انتهجت الشركة نهجا حذرا ضمن الجهود المستمرة المبذولة من قبل الإدارة لتحسين جودة محفظة القروض. ومع ذلك ، شهدنا في عام ٢٠١٩ واقعا جديدا تمثل في قيام زبائننا، الذين لم يواجهوا تحديات مالية في السابق، بالتواصل معنا طالبين منا المساعدة في إعادة جدولة التزاماتهم وذلك بالنظر للصعوبات والتحديات التي يواجهونها. وقد تعاملت الشركة بأعلى درجات المرونة مع زبائنها المنتظمين في دفع أقساطهم الشهرية، في الوقت نفسه، قامت باعتماد مخصصات إضافية للديون المتعثرة لحماية محفظتها وتحسبا لأي تقلبات صعبة قد يشهدها السوق. كما استمرت الشركة في تحديث سياسات الإقراض وذلك من خلال تعزيز أسس التواصل والتنسيق الفاعل بين موظفي إدارة القروض والتحصيل، للتعرف عن كثب على التغيرات الجديدة والتحديات والمخاطر التي تشهدها القطاعات الاقتصادية الرئيسية المختلفة في السوق.

من جهتها، سجلت الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. أرباحا صافية بلغت ٢,١ مليون دينار بحريني (٢٠١٨: ٢,٤ مليون دينار بحريني). إن هذه النتائج تعد مرضية وذلك بالنظر إلى الانخفاض الكبير في مبيعات السيارات الجديدة خلال العام، والانخفاض الكبير في الهوامش الربحية بسبب ازدياد المعروض من السيارات في البلاد في مقابل الطلب. وتجدر الإشارة إلى

أن قطاع صناعة وبيع السيارات في العالم يشهد تحولات كبرى. وتلقي العديد من العوامل التي تتراوح بين الإجراءات الجديدة المتعلقة بالسلامة، والتقنيات الذكية إلى المحركات ذات الكفاءة في استهلاك الوقود، وزيادة تخفيض تكلفة تملك الزبائن للسيارات، بآثارها السلبية على الإيرادات المتحققة من بيع السيارات لدى وكلاء بيع السيارات. وفي خضم هذه المتغيرات التي يشهدها السوق، أتخذت الشركة الكثير من الإجراءات لمواجهة هذه الظروف الصعبة التي يمر بها قطاع مبيعات السيارات في البحرين، واستطاعت أن تحافظ على ربحيتها وذلك بفضل السياسة الفاعلة لإدارة مخزون السيارات، وتنويع موديلات السيارات المستوردة، وتوفير العمالة الماهرة، والتركيز على رضا الزبائن وتحسين تجربتهم في اقتناء سيارات علاماتها التجارية، والسيطرة على المصاريف التشغيلية للمحافظة على مكانتها في سوق مبيعات السيارات الجديدة، وتحسين خدمات ما بعد البيع.

على النقيض من ذلك، استطاعت شركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. الاستفادة من تلك التحولات الكبرى التي تشهدها صناعة وبيع السيارات، والتي حققت نموا متميزا رغم الانكماش الذي يشهده سوق مبيعات السيارات الجديدة. وعلى إثر ذلك، سجلت الشركة أرباحا صافية بلغت ٢٧١ ألف دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٢٠٧ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٨. هذا في الوقت الذي واصلت فيه سيارات العلامة التجارية جي أي سي موتور ريادتها في سوق مبيعات السيارات الصينية، وأصبحت سابع أكبر علامة تجارية في سوق مبيعات السيارات في البحرين، وذلك نظراً لمتانة صنعها، وقوة أدائها، وتفوق التقنيات العالية وإجراءات السلامة المستخدمة فيها، ومدى الاعتمادية، وكفاءة استهلاك الوقود، وانخفاض تكلفتها وأسعارها التنافسية مقارنة بنظيراتها في السوق. وتماشيا مع رغبات زبائنها، قامت الشركة خلال العام بطرح علامة تجارية جديدة، وهي سيارات هافال الرياضية الشهيرة ذات الاستخدامات المتعددة. وقد لاقت هذه العلامة التجارية استحسان الزبائن. ونود أن نؤكد أن مجلس الإدارة سيواصل البحث عن فرص استثمارية جديدة في الاستحواذ على علامات تجارية واعدة لمواصلة درب النجاح الذي حققته شركات المجموعة في قطاع نشاط السيارات.

إضافة إلى ذلك، استمرت شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. في اللحاق بركب النجاح الذي تحققه المجموعة بخطى صحيحة، حيث حققت صافي أرباح بلغت ١٠١ ألف دينار بحريني مقارنة بصافي خسائر بلغت ٦٣ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٨. وإن استمرت ظروف السوق الحالية التي تشهد فيها الأسر انخفاضا في الدخل الشهري، فإن خيار استئجار السيارات يبرز كخيار جيد يمكنه تلبيه احتياجات الأسرة لوسيلة النقل. وعلى هذا المبدأ تواصل الشركة جهودها مع زبائنها من الأفراد والمؤسسات في القطاعين العام والخاص لتقديم خيار التأجير كخيار لتحقيق تلك الغاية. كما استطاعت الشركة زيادة أسطولها من المركبات، وتمكنت من توسيع شبكة فروعها جغرافيا واستطاعت أن تصبح الأكثر انتشارا مقارنة بنظيراتها في المملكة اعتمادا على قواعد العمل المشترك والتنسيق التجاري بين شركات المجموعة لتلبية احتياجات قطاعات متنوعة من الزبائن.

أما على صعيد شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م.، فقد حققت صافي أرباح بلغت ٠,٧ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٠,٨ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٨. ورغم التحديات والمنافسة الشديدة التي يشهدها سوق التأمين، واصلت الشركة تقديم أداء جيد وذلك بفضل استراتيجيتها المرتكزة على تنويع مصادر إيراداتها. وقد أدى الانكماش في مبيعات السيارات الجديدة، وإتجاه الزبائن الملحوظ لشراء السيارات المنخفضة التكلفة، إلى انخفاض إجمالي دخل التأمين، رغم نمو عدد بوليصات التأمين التي سجلتها خلال العام. وفي خضم تلك التحديات، واصلت الشركة تقديم منتجات فريدة من نوعها لتعزيز حضورها في السوق من خلال تقديم منتجات وباقات تأمين جديدة ومبتكرة بالاستفادة من قواعد العمل المشترك والتنسيق التجاري بين شركات المجموعة بالاعتماد على شبكة فروعها المنتشرة في ربوع المملكة للوصول الى قطاعات عمل جديدة حتى تستفيد من خدمات الشركة الحالية.

كما سجلت شركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. خلال العام أرباحاً صافية بلغت ٠,٢ مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٠,٦ مليون دينار بحريني عما تم تحقيقه في عام ٢٠١٨. وقد أدى استحداث رسوم جديدة للبنية التحتية وانخفاض معدل السيولة المالية لدى المستثمرين والمستهلكين إلى ركود سوق العقارات في البحرين، هذا فيما ظلت الطلبات على المشاريع العقارية دون المستوى المطلوب مع تصحيح هامشي في أسعار العقارات في بعض المناطق. وأدت تلك الظروف إلى تأثر خطط الشركة في بيع مخزون الأراضي. وتولي الشركة أهمية خاصة لإيرادات الدخل الإيجاري المتكرر المتحصلة من محفظة العقارات السكنية، والتي عززتها بمزيد من الاستثمارات العقارية خلال العام في مناطق تشهد طلبا مرتفعا على الشقق المفروشة. إلى جانب ذلك، واصلت محفظة العقارات السكنية تحقيق نسبة إشغال معقولة للشقق المفروشة ضمنت حصولها على عوائد ثابتة ومعقولة على هذا النوع من الاستثمار.

أما من حيث السيولة، فإن الشركة في وضع مالي قوي ومطمئن، وتعتمد الشركة ضمن استراتيجيتها خطة مدروسة بعناية لإدارة السيولة لتجنيبها مشاكل وصعوبة تركيز الاستحقاقات طويلة الأجل. وخلال العام، استطاعت الشركة ترتيب قرض مجمع بلغت قيمته ١٢٥ مليون دولار أمريكي لأغراض سداد قرض مجمع بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي، وسندات بقيمة ٥٣ مليون دولار أمريكي في تواريخ استحقاقها. كذلك فإن معدل المديونية المنخفض للمجموعة البالغ ١,٧ وموقعها الريادي يساعدها في إمكانية طرح مبادرات تهدف في المقام الأول إلى تدعيم مركزها المالي والتوسع في الأنشطة التجارية، وعلى خطى ذلك، ستواصل المجموعة في البحث عن فرص استثمارية واعدة بغية تنمية أموال المساهمين.

لم تطرأ خلال العام المنصرم أية تغييرات على تركيبة مجلس الإدارة. واستناداً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني الصادر سنة ٢٠٠١، نشير إلى أن إجمالي المبالغ التي دُفِعَتْ لأعضاء مجلس الإدارة في عام ٢٠١٩، مقابل رسوم ومكافآت حضور اجتماعات المجلس ولجانه ومجالس إدارات الشركات التابعة، بلغ ٧٦٧ ألف دينار بحريني (٧٢٦ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٨). علماً بأن إجمالي حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة يبلغ ١٣٧,٣ مليون سهم (٦٧,٢٦٪ من رأس المال المدفوع).

وأود بهذه المناسبة، أن أعرب نيابة عن مجلس الإدارة عن تقديري وشكري الجزيل لعملائنا الكرام ومساهمينا على ثقتهم الكبيرة ودعمهم المتواصل للشركة، ولموظفينا كافة على التزامهم وجهودهم الدؤوبة في العمل والتي أثمرت عن تحقيق هذه النتائج المتميزة.

وفي الختام، أود أن أعرب نيابة عن مجلس الإدارة عن عظيم التقدير والامتنان إلى قيادتنا الحكيمة على توجيهاتها السديدة وإلى الوزارات والمؤسسات الحكومية في مملكة البحرين على تعاونها ودعمها المتواصل، وأخص بالشكر مصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

عبدالرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة
٢٦ فبراير ٢٠٢٠

مجلس
الإدارة

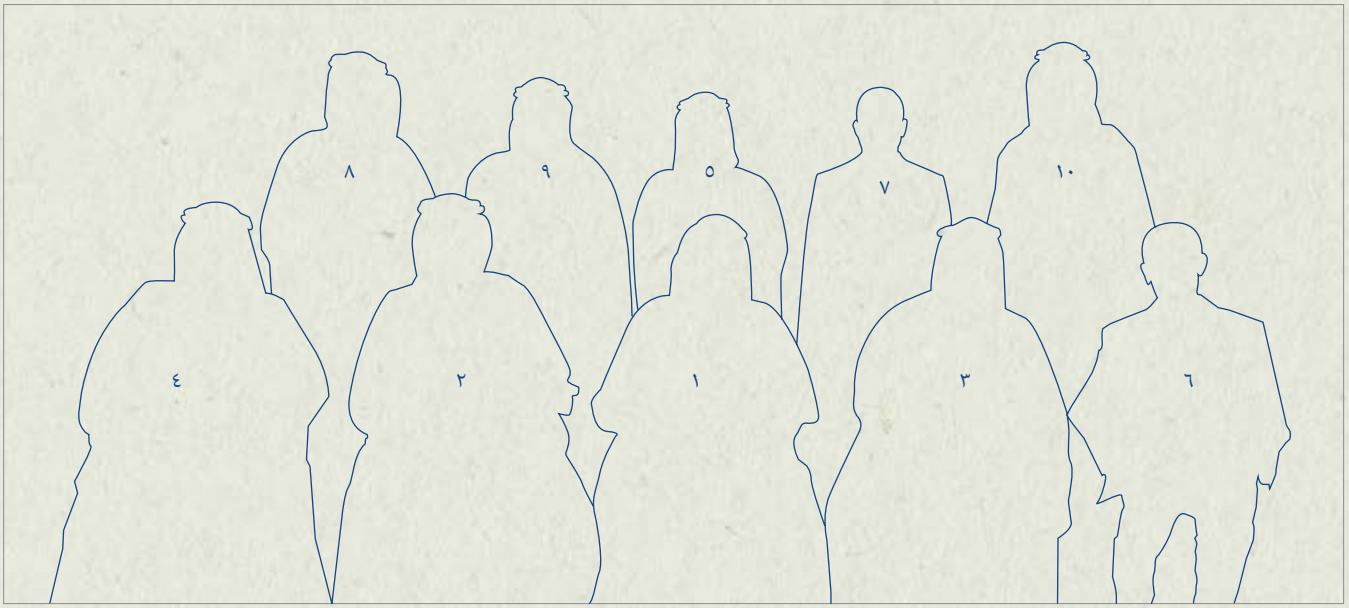

١. عبد الرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المكافآت والتعيينات

عضوٌ اعتباراً من ١٢ نوفمبر ١٩٨٩ (مستقل وغير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٥٥ عاما في مجال الأعمال التجارية، والاستثمار والتأمين. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- رئيس مجلس إدارة شركة يوسف بن يوسف فخرو ش.م.ب. (مقفلة)، البحرين
- رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المكآفات والتعيينات في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

٢. رياض يوسف حسن ساتر
نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية - ممثل بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

عضوٌ اعتباراً من ١٨ مارس ٢٠١٤ (تنفيذي في البنك المساهم بنك البحرين والكويت)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٤١ عاما في الأعمال المصرفية والتدقيق؛ يحمل دبلوما في الإدارة التنفيذية من جامعة البحرين، ١٩٩٦ ؛ درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جلامورغن، المملكة المتحدة، ٢٠٠١ ؛ شهادة الزمالة للمدققين الداخليين المعتمدين، الولايات المتحدة، ٢٠٠٢ ، أكمل متطلبات برنامج تطوير القيادات التنفيذية في دول مجلس التعاون الخليجي بجامعة فرجينيا، داردن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٣ . عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت ش.م.ب.، البحرين
- رئيس مجلس إدارة كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية في بنك البحرين والكويت ش.م.ب.
- عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في شركة نسيج ش.م.ب.، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

٣. خالد محمد علي مطر
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية ورئيس مجلس إدارة شركات السيارات

عضوٌ اعتباراً من ١٥ مايو ١٩٩٦ (مستقل وغير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٨ عاما في مجال الأعمال التجارية، والاستثمار، والصناعة، والمقاولات والخدمات البحرية؛ يحمل درجة البكالوريوس في التجارة شعبة الإدارة والاقتصاد من جامعة بيروت العربية، الجمهورية اللبنانية، ١٩٧٥. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أوال للمقاولات والتجارة ذ.م.م. (أوالكو)، البحرين
- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أوال للخدمات البحرية ذ.م.م.، البحرين
- رئيس مجلس إدارة شركة أوالكو للاستثمار ذ.م.م.، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركة أوال الخليج للصناعات ش.م.ب. (مقفلة)، البحرين
- رئيس اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين
- رئيس مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. ، أربيل - كردستان ، جمهورية العراق

٤. إبراهيم عبد الله بوهندي
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق

عضوٌ اعتباراً من ١٥ مارس ١٩٨٨ لغاية يوليو ٢٠٠٤ (تنفيذي في البنك المساهم بنك البحرين والكويت آنذاك)؛ بعد ذلك عُيِّن عضوٌ اعتباراً من مارس ٢٠٠٧ (مستقل وغير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٤٤ عاما في الأعمال المصرفية؛ يحمل درجة ماجستير إدارة الأعمال في الاستشارات الإدارية من جامعة شيفيلد هالم، المملكة المتحدة، ١٩٩٩. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

مجلس الإدارة (يتبع)

٥. عبد العزيز عبد الله عبد العزيز الأحمد
عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة المكافآت والتعيينات ونائب رئيس مجلس إدارة شركات السيارات - ممثل بنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عضوٌ اعتباراً من ٢٨ مارس ٢٠١١ (تنفيذي في البنك المساهم بنك البحرين الوطني)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٤٦ عاما في الإدارة والأعمال المصرفية؛ أكمل متطلبات برنامج تطوير القيادات التنفيذية في دول مجلس التعاون الخليجي بجامعة فرجينيا، داردن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ . حضر العديد من الدورات المحلية والدولية في مجال الإدارة والأعمال التجارية. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- رئيس تنفيذي، الحسابات الاستراتيجية في بنك البحرين الوطني ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة المكافآت والتعيينات في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين
- نائب رئيس مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م.، أربيل – كردستان ، جمهورية العراق
- عضو مجلس الإدارة في شركة إنفوناس ذ.م.م.، البحرين.
- عضو مجلس الأمناء - الرعاية الصحية الأولية بالمجلس الأعلى للصحة

٦. سيد عبد الغني حمزة قاروني
عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية

عضوٌ اعتباراً من ١٥ مارس ٢٠٠٨ (مستقل وغير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٥٤ عاما في حقل القانون كمحامٍ ومستشار قانوني ومحكم معتمد لدى مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ يحمل درجة الليسانس في الحقوق من جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، ١٩٦٥. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- مستشار قانوني لدى عبد الغني قاروني ومشاركوه محامون ومستشارون قانونيون، البحرين
- رئيس ستراند لإدارة الممتلكات وصيانة المباني ش.ش.و.، البحرين
- عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

٧. الدكتور عبد الرحمن علي سيف
عضو مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة شركات السيارات - ممثل بنك البحرين والكويت ش.م.ب.

عضوٌ اعتباراً من ٢٤ أبريل ٢٠١٦ (تنفيذي في البنك المساهم بنك البحرين والكويت)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٧ عاما في الاقتصاد، والإدارة المالية والخزينة والاستثمار، والأعمال المصرفية الدولية، والائتمان؛ حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ليستر، المملكة المتحدة، ١٩٩٢ ؛ ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة لانكستر، المملكة المتحدة، ١٩٨٦ ؛ والدبلوما العليا في الاقتصاد من جامعة وارويك، المملكة المتحدة، ١٩٨٥ ؛ وشهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بونا، الهند، ١٩٨٢. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- نائب للرئيس التنفيذي للمجموعة لمجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة في بنك البحرين والكويت ش.م.ب.، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م.، أربيل - كردستان، جمهورية العراق
- عضو مجلس إدارة الشركة البحرينية الكويتية للتأمين ش.م.ب.، البحرين
- رئيس مجلس إدارة اجيلا كابيتال منجمنت ليمتد، لندن، المملكة المتحدة

٨. عبد الله محمد آل محمود
عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة المكافآت والتعيينات - ممثل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين

عضوٌ اعتباراً من ١٨ مارس ٢٠١٤ (غير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣١ عاما في مجال تقنية المعلومات، والموارد البشرية، والشئون الإدارية والمالية، والمستحقات التأمينية وخدمات الزبائن؛ يحمل دبلوما في العلوم الإكتوارية من مؤسسة مهنا، قبرص، ١٩٩٨ ؛ درجة الماجستير في إدارة التكنولوجيا من جامعة الخليج العربي، ١٩٩٧ ؛ ودرجة البكالوريوس في علوم الإحصاء من جامعة الكويت، ١٩٨٨ . عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- المدير التنفيذي لإدارة خدمات المشتركين في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين
- عضو مجلس الإدارة ونائب رئيس لجنة التدقيق وعضو لجنة المكافآت والتعيينات في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

٩. يوسف صالح سلطان خلف
عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق

عضوٌ اعتباراً من ١ أبريل ٢٠١٨ (مستقل وغير تنفيذي)، يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٧ عاما في الأعمال المصرفية والمالية؛ حاصل على شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين من جامعة ترنت بوليتكنك، لندن، ١٩٨٠ ، شهادة الدبلوم العالي في الدراسات التجارية من جامعة سالفورد للتكنولوجيا، لندن، ١٩٧٨ ؛ وشهادة الدبلوم العالي في الدراسات التجارية من جامعة فيلدن بارك، لندن، ١٩٧٦ . عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٨.

- عضو مجلس الإدارة في بنك البحرين والكويت، البحرين
- عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين

١٠. محمد جهاد بوكمال، CFA
عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية - ممثل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين

عضوٌ اعتباراً من ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ (غير تنفيذي)؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١١ عاما في إدارة الاستثمارات والخدمات المصرفية؛ يحمل درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في إدارة الأعمال الدولية من جامعة ليدز ميتروبوليتان، بريطانيا، ٢٠٠٨ . عضو معهد المدراء في لندن ، ٢٠١٩. حاصل على شهادة الممثل الاستثماري (Series 7)، ٢٠١١ . يحمل شهادة المحلل المالي المعتمد.

- رئيس الاستثمارات العامة في شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة) (أصول)، التابعة للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، البحرين
- عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية في شركة دلمون للدواجن ش.م.ب.، البحرين.
- عضو مجلس الإدارة في شركة بوكمال القابضة ش.م.ب. (مقفلة)، البحرين
- عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، البحرين.

السيد جلال جعفر الموسوي
نائب رئيس، سكرتير مجلس الإدارة - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ٢ مايو ٢٠٠٧ ، يمتلك خبرة تراكمية ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٩ عاما في تقديم الدعم المهني والإداري للجمعيات العمومية ومجالس الإدارات، ولجانها التابعة، وأعضائها؛ ويقوم بمسئوليات عديدة متعلقة بحوكمة الشركات وغيرها من الأمور ذات الصلة على مستوى شركات المجموعة؛ وإدارة الشئون العامة لأمانة سر المجموعة كمقرر وأمين سر محترف ذي خبرة وإلمام بالقانون، والالتزام، وحوكمة الشركات، والترجمة المتخصصة، والعلاقات العامة والإعلامية، والصياغة القانونية، والكتابة الصحفية، والمتخصصة والعامة؛ مخول بالتوقيع، وَمُفَوَّضٌ معتمد بموجب توكيل عام في التصرف والإدارة، وممثل قانوني وضريبي، ينوب عن شركات المجموعة، ويمثلها رسميا أمام المحاكم وجميع المؤسسات الرسمية الأخرى في مختلف الشئون القانونية والعامة لأغراض متنوعة تفرضها ضرورات العمل لضمان سريان وسلامة الإجراءات؛ يباشر العديد من أعمال شركات المجموعة المرتبطة بإجراءات التسجيل، والترخيص، والتفويض لاستيفاء الاشتراطات التنظيمية، والقانونية، ومتطلبات الحوكمة، والعمل؛ يحمل درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في القانون من جامعة المملكة، ٢٠١٩؛ ودرجة البكالوريوس في آداب اللغة الإنجليزية مسار الترجمة من جامعة البحرين، ٢٠٠٢ ؛ حضر العديد من الدورات في مجال المحاسبة، والحوكمة، ومكافحة غسل الأموال، ونظم أمن المعلومات.

الحوكمة الإدارية

تلتزم شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. بتطبيق المعايير السليمة للحوكمة الإدارية، تماشيا مع الاشتراطات القانونية والتنظيمية. ويشكل الالتزام بأعلى معايير الحوكمة جزءاً أساسيا في مزاولة الشركة لأنشطتها التجارية المتنوعة. يختص هذا الجزء ببيان مظاهر تطبيق الشركة لأعلى معايير الحوكمة الإدارية وممارساتها، حيث يغطي جوانب ترتبط بمعايير الحوكمة ذاتها ومتطلبات الإفصاح، وعلى وجه الخصوص تماشيا مع مبادئ قانون حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وعلى أحدث الاشتراطات والقوانين التنظيمية لمجلد معايير الرقابة العليا الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

أ. معلومات حول المساهمين

يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة برأس مال الشركة ومساهميها وتوزيع الأسهم تحت إيضاح رقم ١٥ المندرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

ب. معلومات عن مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. من عشرة أعضاء؛ مقسمين إلى أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وتنفيذيين يتم تعيينهم وانتخابهم لمدة ثلاث سنوات ويجردون من عضويتهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي وميثاق عمل مجلس الإدارة. ويشار إلى العضو التنفيذي في هذا النص إلى كل عضو مجلس إدارة ممن ليست لديه صلاحيات ومسئوليات تنفيذية في الشركة، وتقتصر صلاحياته التنفيذية لدى الجهة المساهمة التي يمثلها والتي تمتلك حصة كبيرة في الشركة، بينما كل عضو يمثل أية جهة حكومية يشار إليه بأنه عضو غير تنفيذي. يتألف مجلس إدارة الشركة من أعضاء ذوي كفاءة وخبرة مهنية عالية. وفي سبيل ضمان اضطلاعهم بمسئولياتهم المناطة بهم، تتبع الشركة إجراءات خاصة تحتوي على برامج مكثفة تهدف إلى تعريف أعضاء المجلس الجدد المعينين منهم والمنتخبين بعمل الشركة وبخاصة الجوانب المالية والقانونية. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن تدريب أعضاء مجلس الإدارة، بصفتهم أشخاصا أساسيين يزاولون مهمات قيادية في الشركة، يحتل مكان الصدارة ضمن سلم أولويات الشركة، والتي تضمن حصول جميع أعضاء مجلس الإدارة على برامج كافية للتدريب والتنمية المهنية المستمرة CPD Training بموجب متطلبات مجلد القوانين التنظيمية للتدريب والكفاءة المهنية لمصرف البحرين المركزي. إضافة إلى ذلك، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء في معهد المدراء ومقره المملكة المتحدة، والذي يوفر مزايا لأعضائه ويتيح لهم فرصة الاطلاع على المكتبة الرقمية والمصادر الأخرى المتوافرة على الشبكة العنكبوتية والتي من شأنها أن تحيط كل عضو علما بأحدث الاتجاهات والموضوعات المتعلقة بمجلس الإدارة وحوكمة الشركات. وبهدف الوفاء ببعض مسئولياته، تتفرع عن مجلس الإدارة لجان معاونة للمجلس في إدارة أعمال الشركة؛ فهي حلقة الوصل بين الإدارة التنفيذية والمجلس. وعلى ذلك يضم مجلس الإدارة لجنة تنفيذية، ولجنة للتدقيق، ولجنة للمكافآت، والتعيينات، ويتم اختيار أعضائها على ضوء الخبرة والكفاءة المهنية. ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة سنوية لتركيبة أعضائه وأدائه فضلاً عن أداء اللجان التابعة له وعملها استناداً إلى الشروط المرجعية لعمل كل منها وأداء وكفاءة ومساهمة كل عضو مجلس إدارة على حده. ويكون تقييم الأداء بصورة كتابية عبر استمارات أعدت خصيصا لهذا الغرض حيث يتم رفعها واعتمادها في الاجتماع الأخير من العام الميلادي. وفي المحصلة تقوم لجنة المكافآت والتعيينات برفع تقرير شامل نهائي عن التقييم السنوي للأعضاء ومجلس إدارة الشركة الأم ولجانه ومجالس إدارات شركاته التابعة وذلك لاعتماده من قبل مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وذلك خلال الاجتماع الأول من السنة المالية التالية تزامنا مع الإعلان الرسمي للنتائج المالية السنوية.

المجلس هو الجهة المسئولة عن إعداد البيانات المالية الموحدة والتمثيل العادل لها وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، وهي ضمن الضوابط الداخلية الضرورية المعتمدة من المجلس لتمكينه من إعداد البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.

يتولى أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية القيام بممارسة مهام عملهم ويتخذون قراراتهم بموضوعية وشفافية وبنية حسنة فيما يعتقدون بشكل أنه يخدم مصلحة الشركة ومساهميها والمتعاملين معها. كما يتولى المجلس مهام الإشراف على عمليات الإفصاح والاتصالات مع جميع المتعاملين سواء من داخل الشركة أو خارجها. ويسعى المجلس لجعل جميع عمليات الإفصاح عن المعلومات عادلة وشفافة وشاملة وتعكس شخصية الشركة وطبيعة ومدى تعقيد المخاطر التي تشتمل عليها أنشطة الشركة. كما ويضطلع مجلس الإدارة والإدارة العليا بتقييم مدى كفاية الأنظمة الخاصة بتأمين المعلومات وإدارة المخاطر المرتبطة باستخدام ومعالجة وتخزين ونقل تلك المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية بصورة دورية.

ومراعاة الاشتراطات القانونية المعمول بها محليا فإن مجلس الإدارة يشرف على الصلاحيات المخولة للقائمين بالعمل في الشركة، ويسعى لإدارة أنشطة الشركة وشئونها بفعالية بما يحقق أهدافها وأغراضها المعلنة. وفي هذا الإطار يبدي مجلس الإدارة إهتماما بالغا بالمحافظة على أعلى مستويات الانضباط بما في ذلك مراعاة القوانين والأنظمة ومعايير النشاط التجاري والقيم الأخلاقية.

وتشمل أنواع المعاملات والمسئوليات المرهونة بموافقة مجلس الإدارة مجالات عديدة وواسعة تتراوح ما بين الموافقة على عمليات التمويل، والمصادقة على السياسات والاستراتيجيات، والتبرعات، وصلاحيات التوقيع والاستثمار.

من جهة أخرى، تعمل الشركة على ترسيخ المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظيم العلاقة بينها وبين كافة المتعاملين معها من الزبائن، والموظفين والجهات الرقابية والمجتمع. وفي سبيل ذلك، أقر مجلس الإدارة ميثاق شرف لأعضائه وقواعد للسلوك المهني للمديرين والعاملين بالشركة بما يشمل "إجراءات التبليغ عن أعمال مشبوهة". وبموجب هذين الميثاقين، يلتزم كافة الأطراف المعنية باتباع أعلى معايير الأصول المهنية والإجرائية في إطار الوفاء بمهام عملهم. ويتضمنان أيضا القواعد المتبعة في حال وجود تضارب في المصالح، والالتزام بأعلى معايير النزاهة والمهنية، ومراعاة سرية المعلومات الحساسة، إضافة إلى تسليط الأضواء على المسؤوليات المناطة بجميع الأفراد المعنيين بغية الالتزام بأعلى معايير القواعد الأخلاقية والسلوكية في العمل.

وعلاوة على ذلك، يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بأداء واجباتهم المناطة بهم والتي تتضمن البعد القانوني والتقيد بعدم استخدام ممتلكات الشركة كما لو كانت تخصهم لتحقيق مصالح شخصية بحتة، وعدم تسريب أية معلومات سرية أو استخدامها لتحقيق منافع شخصية، وعدم الاستئثار بالفرص الاستثمارية الواعدة التي تتطلع الشركة لاقتناصها والتي تشكل تضاربا مباشرا في المصالح، وعدم مزاولة أي عمل من شأنه أن يشكل منافسة مباشرة للشركة فيما يتعلق بنشاطها التجاري، وإذا ما كانت لهم مصالح شخصية في أية معاملة تجارية أن يتعهدوا بتقديم مصلحة الشركة على مصلحتهم.

وإذعانا لاشتراطات الجهات الرقابية، يوضح الجدول أدناه عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة، بصفتهم أشخاصا أساسيين، والأفراد المرتبطين بهم حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ حسب الآتي ذكره:

أعضاء مجلس الإدارة*	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
عبد الرحمن يوسف فخرو	عادية	٧٦٤,٢١٨	٦١١,٣٧٤
رياض يوسف حسن ساتر	عادية	لا يوجد	لا يوجد
خالد محمد علي مطر	عادية	١,٥٦٨,٦١٣	١,٢٥٤,٨٩١
إبراهيم عبد الله بوهندي	عادية	لا يوجد	لا يوجد
عبد العزيز عبد الله الأحمد	عادية	لا يوجد	لا يوجد
السيد عبد الغني حمزة قاروني	عادية	١,٩١٢,٣٨٧	١,٥٢٩,٩١٠
الدكتور عبد الرحمن علي سيف	عادية	لا يوجد	لا يوجد
عبد الله محمد آل محمود	عادية	لا يوجد	لا يوجد
يوسف صالح خلف	عادية	لا يوجد	لا يوجد
محمد جهاد حسن بوكمال **	عادية	لا يوجد	لا يوجد

* لم يتداول أعضاء مجلس الإدارة ولا الأفراد المرتبطين بهم في أسهم الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ . ومع ذلك، كانت هناك تغييرات في عدد أسهم مجلس الإدارة بسبب توزيع أسهم منحة.

** عُين كعضو لمجلس الإدارة خلفاً للعضو المستقيل السيد محمد أحمد عبد الله الخاجة، ممثلاً عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، اعتبارا من ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨ .

الحوكمة الإدارية (يتبع)

يجتمع مجلس الإدارة أربع مرات على الأقل في السنة المالية الواحدة وذلك بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه (عند غياب الرئيس أو عجزه) أو من عضوين على الأقل. ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل. وبغية ممارسته لمسئولياته فقد قام المجلس بعقد خمسة اجتماعات اعتيادية، وأربعة اجتماعات غير مجدولة في عام ٢٠١٩ بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء مجلس الإدارة	١٥ يناير<٢>	١٢ فبراير <٣>	٢٦ فبراير	٢٦ مارس	٨ مايو	٣٠ يوليو	٢٩ أكتوبر	٢٤ نوفمبر	٢٤ ديسمبر	المجموع
عبد الرحمن يوسف فخرو، الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	x	✓	✓	✓	٨
رياض يوسف حسن ساتر، نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	x	✓	٨
خالد محمد علي مطر، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
إبراهيم عبد الله بوهندي، عضو	✓	عبر الهاتف	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
عبد العزيز عبد الله الأحمد، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
السيد عبد الغني حمزة قاروني، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
الدكتور عبد الرحمن علي سيف، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
عبد الله محمد آل محمود، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
يوسف صالح خلف، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
محمد جهاد حسن بوكمال، عضو <١>	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩

١ . انضم إلى مجلس الإدارة خلفاً للعضو المستقيل السيد محمد أحمد الخاجة.
٢ . اجتماع غير مجدول لمجلس الإدارة لمناقشة وإقرار الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٩ - ٢٠٢١ .
٣ . أرسلت دعوة حضور الاجتماع في وقت قصير لمناقشة توصيات الشركة بتخصيص صافي أرباح عام ٢٠١٨ .

ولما كان من أهداف مجلس الإدارة خلق بيئة عمل سليمة تراعي الاستقلال وتجنب تعارض المصالح لما من شأنه النهوض بأعمال الشركة؛ وبغية قيامه بأداء مهامه المنوطة به على أتم وجه مع التزامه بأعلى معايير النزاهة والمهنية تماشيا مع القوانين المرعية والمواثيق والأنظمة المتبعة؛ وتحقيقا لمبدأ الحيادية في النظر في الموضوعات والمعاملات المطروحة للنقاش والتي يُحتمل تضارب المصالح فيها، يلتزم مجلس الإدارة بتشكيل لجان فرعية منبثقة عنه تضم عدداً كافيا من أعضائه من غير المصرفيين القادرين على إبداء وجهات نظرهم باستقلالية وموضوعية. وفي هذا السياق، ولتفادي حصول أي تضارب في المصالح، عُقد اجتما ع للجنة فرعية منبثقة عن المجلس لإقرار أفضل عرض للحصول على قرض مُجمع مقدم من قبل مجموعة من المؤسسات المالية في عام ٢٠١٩، بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة الفرعية (لمراجعة وإقرار عرض لقرض مجمع)	١٤ أبريل
عبد الرحمن يوسف فخرو	✓
خالد محمد علي مطر	✓
إبراهيم عبد الله بوهندي	✓
محمد جهاد حسن بوكمال	✓

ج. سياسات الإفصاح عن تعاملات الأشخاص الأساسيين

أقَرَّ مجلس الإدارة سياسات للإفصاح عن تعاملات الأشخاص الأساسيين لضمان إلمام المطلعين بكافة اشتراطات ومتطلبات الجهات الرقابية خاصة فيما يرتبط بتعاملات أسهم شركة البحرين للتسهيلات التجارية منعاً لاستغلال المعلومات الداخلية للشركة. ويعرف الشخص الأساسي بأنه شخص طبيعي أو شخص اعتباري يملك معلومات غير متاحة لاطِّلاع الجمهور أو لديه تخويل للحصول عليها من وقت لآخر بالنظر إلى منصبه الوظيفي أو بحكم طبيعة عمله. وتشمل قائمة الأشخاص الأساسيين: أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا للشركة وأي أفراد أو أطراف أخرى يحددها مجلس الإدارة. كما يحتفظ مسؤول المجموعة للالتزام بسجل تعاملات الأشخاص الأساسيين ملتزما بتحديثه وإفادة بورصة البحرين بجميع التعاملات في أسهم الشركة وفقا لآخر التغييرات أولاً بأول.

د. اللجان التابعة لمجلس الإدارة

١. اللجنة التنفيذية

وفقا للمادة (١٩) من النظام الأساسي للشركة والمادة(١,٦) فقرة (١) من ميثاق عمل مجلس الإدارة، تناط باللجنة التنفيذية المهام والسلطات المقررة فيما يتعلق بأنشطة تسهيلات البحرين، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية، وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ورفع التوصيات اللازمة لمجلس الإدارة في حدود صلاحياتها المقررة في ميثاق عملها.

تضم اللجنة كحد أدنى ثلاثة أعضاء يعينهم مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات، ويشترط ألّا يكونوا أعضاءً في لجنة التدقيق. كما ويشترط أن تضم اللجنة عضواً مستقلاً واحداً على الأقل. تتولى اللجنة التنفيذية مهام دراسة التقارير والأنشطة واتخاذ القرارات بشأن الأمور ذات العلاقة بسلطاتها وصلاحياتها وتقدم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن الأمور والمسائل الأخرى التي تتعدى صلاحياتها. وتشمل هذه المسئوليات والصلاحيات مجالات عديدة وواسعة تتراوح ما بين الموافقة على عمليات التمويل، وشطب الديون، ومراجعة وتوصية الاستراتيجية، وخطط العمل والميزانية، والسياسات التشغيلية للشركة، وإقرار التبرعات في حدود صلاحياتها، ومراجعة وتوصية صلاحيات التوقيع والاستثمار.

وبهدف الوفاء بالمسؤوليات المناطة بها، تجتمع اللجنة التنفيذية بصورة منتظمة وبمعدل أربعة اجتماعات كحد أدنى في السنة المالية الواحدة. وعليه عقدت اللجنة في عام ٢٠١٩ سبعة اجتماعات اعتيادية بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة	١٢ فبراير	٢٦ مارس	٣٠ أبريل	٢١ مايو	٢٥ يونيو	٢٤ سبتمبر	٢٦ نوفمبر	المجموع
خالد محمد علي مطر، الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	عبر الهاتف	✓	٧
رياض يوسف حسن ساتر، نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓	عبر الهاتف	✓	✓	٧
السيد عبد الغني حمزة قاروني، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٧
محمد جهاد حسن بوكمال، عضو <١>		✓	✓	✓	✓	✓	✓	٦

١. عين كعضو في اللجنة التنفيذية خلفا لسلفه العضو محمد أحمد الخاجة اعتبارا من ٢٦ مارس ٢٠١٩

٢. لجنة التدقيق

تتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مساعدة المجلس في الإشراف على المسئوليات الخاصة بعمليات إصدار التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلي، وعملية التدقيق، ومتابعة المخاطر المالية، وعملية متابعة الالتزام بسياسات وإجراءات المجموعة لإدارة المخاطر والالتزام بالقوانين والأنظمة ولائحة السلوك في الشركة. وفي إطار هذه المهام تعمل اللجنة على تشجيع التحسن المتواصل وضمان التقيد بسياسات وإجراءات وممارسات الشركة على جميع المستويات.

الحوكمة الإدارية (يتبع)

تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينهم مجلس الإدارة كل ثلاث سنوات. ويكون جميع الأعضاء من أعضاء المجلس من ذوي الخبرة والمعرفة بالأمور المالية ويتمتعون بالاستقلال عن الإدارة، ولا توجد لديهم أي علاقات تجارية أو علاقات أخرى (تشمل دون حصر المشاركة اليومية في إدارة أعمال الشركة) بما من شأنه أن يؤثر في اتخاذ القرارات بصورة مستقلة. كما تضطلع اللجنة بدور إرشاد وتقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي، والمخاطر، والالتزام ومكافحة غسل الأموال، وتجري مراجعة دورية شاملة لإطار الحوكمة المتبع في الشركة بما يتناسب والاشتراطات التنظيمية للجهات الرقابية مرة واحدة في السنة على الأقل.

تكون للجنة التدقيق السلطة المباشرة والتخويل بإجراء التحقيق في أية أمور تدخل في نطاق مسئولياتها، ويكون لها الحق الكامل في الإطلاع على جميع المعلومات المطلوبة لأداء مهامها.

وللاضطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تعقد لجنة التدقيق ما لا يقل عن أربعة اجتماعات في السنة المالية الواحدة، ويكون لها صلاحية عقد اجتماعات إضافية، إذا دعت الحاجة. وإجمالا ، عقدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة سبعة اجتماعات اعتيادية واجتماعين غير مجدولين خلال عام ٢٠١٩، وفي اجتماعاتها الربع سنوية بحضور المدقق الخارجي، وأعضاء الإدارة التنفيذية للشركة الأم والشركات التابعة، والمدققين الداخليين، ورئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال ورئيس إدارة المخاطر وغيرهم، عند الضرورة. وسجل أعضاء اللجنة حضورهم في اجتماعات اللجنة كما يلي:

أعضاء اللجنة	٢٣ فبراير	٢١ مارس	٢٩ أبريل	٢٩ يوليو	٢٩ سبتمبر	١٤ أكتوبر	٢٨ أكتوبر	١١ ديسمبر	١٢ ديسمبر	المجموع
إبراهيم عبد الله بوهندي، الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
عبد الله محمد آل محمود، نائب الرئيس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩
يوسف صالح خلف، عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	٩

كما يصدق الرئيس التنفيذي ورئيس الشئون المالية للمجموعة كتابياً على مسودة البيانات المالية المرحلية والسنوية لعناية لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.

٣. لجنة المكافآت والتعيينات

تضم هذه اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة يعينهم المجلس كل ثلاث سنوات، وتقدم هذه اللجنة المشورة والتوصيات إلى مجلس الإدارة حول الأمور ذات العلاقة بترشيح وتعيين أعضاء المجلس وأعضاء مجالس إدارات الشركات التابعة للمجموعة وأعضاء جميع اللجان المنبثقة عن المجلس والرئيس التنفيذي والمدير العام للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. وسكرتير مجلس الإدارة.

وتقوم اللجنة أيضا بدراسة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن كل الأمور الخاصة بأجور ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والمدير العام للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. وسكرتير مجلس الإدارة، وسياسات الشركة الخاصة بالمكافآت، وحقوق خيار الأسهم، وسياسة الاستغناء عن الموظفين وإنهاء خدماتهم. وتتولى اللجنة أيضا تقييم مهام الرئيس التنفيذي ومدير عام الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. وسكرتير مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، تتولى اللجنة مراجعة وإقرار رواتب ومكافآت المدراء التابعين للرئيس التنفيذي، وفي هذا الإطار تبدي اللجنة تقديرها الكامل لمن يقوم بواجبه ويجنب الشركة التعرض للخسارة أو الضرر. بالإضافة إلى ذلك، تضع اللجنة السياسة الخاصة بالإفصاح عن مكافآت وأتعاب أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية.

وللقيام بالمهمات المسؤولة عنها، تجتمع اللجنة عند الضرورة وبمعدل اجتماعين اثنين كحد أدنى في السنة المالية الواحدة وذلك بدعوة من الرئيس أو نائبه أو الرئيس التنفيذي. في عام ٢٠١٩ ، عقدت لجنة المكافآت والتعيينات اجتماعين بحضور الأعضاء التالية أسمائهم:

أعضاء اللجنة	٢٤ فبراير	٢٤ ديسمبر	المجموع
عبد الرحمن يوسف فخرو، الرئيس	✓	✓	٢
عبد العزيز عبد الله الأحمد، نائب الرئيس	✓	✓	٢
عبد الله محمد آل محمود، عضو	✓	✓	٢

هـ . إدارة المخاطر وإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

في ممارستها لأنشطتها التجارية، يحتل الالتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية مكانة خاصة لدى شركة البحرين للتسهيلات التجارية، حيث لا تألوا جهداً في متابعة وتطبيق جميع الاشتراطات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والمستمدة من أفضل الممارسات العالمية، فيما يتعلق بإدارة المخاطر والالتزام ومكافحة غسل الأموال.

يوجد لدى الشركة رئيس لإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، ورئيس لإدارة المخاطر، وتتمتع هذه الوظائف بالاستقلالية عن أنشطة الشركة والمشاركة اليومية في أعمالها، فضلاً عن استقلالها عن عمليات التدقيق الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، يتبع رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال ورئيس إدارة المخاطر مباشرة الرئيس التنفيذي ولجنة التدقيق، ولديهما الصلاحية الكاملة للالتقاء بمجلس الإدارة.

وفيما وضعت الشركة استراتيجية وإطاراً واضحا لإدارة المخاطر والالتزام لتحديد المخاطر ومراقبتها ووضع الضوابط والأطر العامة المناسبة للسيطرة عليها بشكل دوري، قامت أيضا بوضع سياسات وإجراءات للالتزام ولمكافحة غسل الأموال تتضمن تدابير التحقق من العملاء، وإجراءات للتعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها، وإقامة دورات دورية منتظمة لتوعية الموظفين، وحفظ السجلات الخاصة بذلك والتوثيق. هذا ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى الشركة بشكل منتظم من قبل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين وتسلم التقارير اللازمة إلى مصرف البحرين المركزي.

و. اللجان الإدارية:

١. لجنة الأصول والالتزامات ("ألكو"): تضم هذه اللجنة على الأقل ثلاثة أعضاء يعينهم الرئيس التنفيذي الذي يحدد رئيسها في الوقت ذاته. كما ويحضر رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال ورئيس إدارة المخاطر اجتماعات اللجنة كمدعوين. وتناط باللجنة مسئولية الرقابة على المجموعة فيما يخص (١) إدارة الأصول والمطلوبات، (٢) التخطيط المالي، (٣) كفاية السيولة، (٤) وخطط الالتزامات الطارئة فيما يتعلق بما سبق. كما وتضطلع اللجنة بتثبيت العائد على المحفظة الإجمالية ومراجعتها، وإجراء مراجعة دورية لسياسات المخصصات وشطب الديون واتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالأوراق الاستشارية والمبادئ التوجيهية والقواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومتابعة جميع المسائل الواردة في تقارير التفتيش المستلمة من الجهة الرقابية، ومراجعة واعتماد أسعار الفائدة والرسوم الإدارية، والشروط التجارية، وتحديد المعايير والشروط الواجب توفرها عند منح القروض أو أية منتجات جديدة. وللاضطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تعقد اللجنة ما لا يقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة أو أكثر كلما دعت الحاجة، وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات الحاضرة، وتدون محاضر اجتماعات اللجنة من قبل السكرتيرة الإدارية. وتقوم اللجنة أيضا بمراجعة دورية لتركيبة أعضائها وتقييم أدائها وأداء أعضائها وفقا للشروط المرجعية لعملها.

٢. لجنة الائتمان: يتم تشكيل هذه اللجنة بهدف الإشراف على جميع الجوانب المرتبطة بالإقراض الائتماني وإجراء دراسة وافية لجميع طلبات القروض قبل الموافقة النهائية عليها ومراقبة المخاطر المرتبطة بها طوال فترة المديونية. وللاضطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تكلف لجنة الائتمان بنطاق محدد من المسؤوليات والسلطات، كما يتم تعيين أعضائها بناءً على الخبرات والكفاءات المهنية بدلاً من المنصب الوظيفي والأقدمية. وتقسم صلاحيات الموافقة الائتمانية في اللجنة إلى مستويين يخضعان لسقف محدد. كما يتم تعيين أعضاء المستوى الأول والمستوى الثاني من لجنة الائتمان من قبل اللجنة التنفيذية بناء على توصية من الرئيس التنفيذي.

الحوكمة الإدارية (يتبع)

٣. لجنة إدارة المخاطر:

تعد هذه اللجنة جزءً لا يتجزأ من التوجهات الاستراتيجية للشركة لتعزيز الجهود الرامية إلى إشاعة ثقافة إدارة المخاطر وتوفير الرقابة على الشركة لجميع أنواع المخاطر للتأكد من وجود ممارسات كافية لإدارة المخاطر ذات الأولوية فيما يتعلق بتسهيلات البحرين، وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. وتتمثل المسئوليات الرئيسية للجنة في إضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات الجيدة لثقافة إدارة المخاطر على مختلف المستويات في تلك الشركات، والإشراف على جميع جهودها، وقراراتها، وإجراءاتها التي سيكون لها تأثير وصدى على ثقافة إدارة المخاطر للشركات، ومواءمة الأهداف التجارية للشركات مع الممارسات السليمة لإدارة المخاطر وفقا للإرشادات والقواعد الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ومراجعة امتثال الإدارات لإطار إدارة المخاطر. وتضم هذه اللجنة في عضويتها الرئيس التنفيذي، رئيس تسهيلات البحرين، نائب رئيس أول، رئيس الموارد البشرية والعمليات، نائب أول رئيس، رئيس الشئون المالية للمجموعة، نائب رئيس، رئيس إدارة الابتكار وتكنولوجيا الأعمال، رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، ومدير إدارة المخاطر. وللاضطلاع بالمهام التي أنشئت من أجلها، تعقد اللجنة ما لا يقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة أو أكثر كلما دعت الحاجة.

ز. سياسة المكافآت:

(أ) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

أقر مجلس الإدارة سياسات ومبادئ توجيهية تختص بدفع مكافآت وبدلات حضور أعضاء المجلس لاجتماعات مجلس الإدارة وأيا من اللجان التابعة للمجلس. وتعكس سياسة المكافآت التزام الشركة بأفضل الممارسات في الحوكمة استناداً للمتطلبات القانونية والتنظيمية، كما وأنها تهدف إلى مكافأة أعضاء مجلس الإدارة ولجانه بطريقة عادلة ومسئولة كفيلة لضمان استمرار الكفاءات وتحفيزها في القيام بمهامها في تشغيل عمليات الشركة بكل كفاءة واقتدار. وتطبق هذه السياسة على مجلس إدارة الشركة الأم واللجان المنبثقة عنها، ومجالس إدارات الشركات التابعة وأي لجان يتم تشكيلها من وقت لآخر. وتصرف مكافآت أعضاء المجلس وبدلات حضور الاجتماعات للجان التابعة حسب الآتي:

- يقر المساهمون في اجتماع الجمعية العامة العادية، بتوصية من مجلس الإدارة، دفع مبلغ ثابت كمكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن حضور اجتماعات المجلس طوال العام المالي المنتهي.
- تصرف مبالغ مالية كبدلات عن حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات إحدى لجان المجلس بشكل ربع سنوي.

(ب) مكافأة الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة:

تقوم لجنة المكافآت والتعيينات بتقييم أداء الرئيس التنفيذي، ومن ثم تتقدم بتوصية لمجلس الإدارة للموافقة النهائية على دفع مبلغ المكافأة السنوية. فيما تقوم لجنة المكافآت والتعيينات بمراجعة وإقرار المكافأة السنوية للمدراء التابعين للرئيس التنفيذي وذلك وفقا لمعايير محددة. وفي سبيل إقرار صرف المكافأة السنوية للرئيس التنفيذي، يأخذ مجلس الإدارة في الحسبان الأبعاد التالية:

١. المكافأة السنوية هي مكافأة تقديرية تمنح بقرار من مجلس الإدارة بالنظر إلى الأرباح الصافية التي تحققها الشركة كل عام.
٢. جودة متابعة وإدارة مخاطر الشركة ومدى ملاءمتها لنموذجها التجاري.
٣. نمو مستوى الإقراض في كل منتج.
٤. تلبية جميع متطلبات التمويل اللازمة لضمان استمرار نمو عمليات الشركة.
٥. جودة محفظة القروض السيطرة على القروض المتعثرة عند مستويات مقبولة.
٦. تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الخطط الاستراتيجية للجوانب المالية وغيرها.

ح. السياسة الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة:

لدى الشركة سياسة محددة لتحديد الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات ذات الصلة، وكيفية إفصاح الشركة عن المعلومات المتعلقة بالقروض والتسهيلات الائتمانية. وتسري هذه السياسة على أعضاء مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية وأعضاء الإدارة العليا والموظفين. كما وتسري ضمن نطاقها التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشاريع المشتركة واتفاقيات العمل والمشتريات المتعلقة بها. يمكن الحصول على التفاصيل المتعلقة بالعمليات مع الأطراف ذوي العلاقة التي جرت خلال السنة المالية تحت إيضاح رقم ٢٣ المندرج ضمن الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

ط. كبار المساهمين:

تلتزم الشركة بالحصول على الموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأية تغييرات تطرأ على كبار مساهمي الشركة، وذلك حسب التعريف الوارد في الاشتراطات التوجيهية لمصرف البحرين المركزي.

ي. استراتيجية التواصل:

تتبع الشركة وفقا لسياسة التواصل المعتمدة لديها استراتيجية واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطتها وأعمالها لجميع المتعاملين والمساهمين والموظفين والزبائن والجهات الرسمية والرقابية وغيرها. كما تنعقد الجمعية العمومية سنوياً بدعوة من رئيس مجلس الإدارة بحضور الرئيس وأعضاء المجلس الذين من بينهم رؤساء اللجنة التنفيذية ولجنة التدقيق ولجنة المكافآت والتعيينات ورؤساء مجالس إدارات الشركات التابعة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين الخارجيين لاستعراض النتائج المالية والإجابة على أسئلة المساهمين أو ممثلي وسائل الإعلام فيما يخص أنشطة الشركة وعملياتها وأدائها المتحقق. كما تدرك الشركة جيداً مسؤولياتها تجاه تطبيق المتطلبات التنظيمية والقانونية فيما يتعلق بتوفير المعلومات لجميع المتعاملين والأطراف ذوي العلاقة. ومع عدم الإخلال بمعايير وتوجيهات الإفصاح المتعلقة بالأشخاص الأساسيين فضلاً عن متطلبات الجهات الرقابية الأخرى، يتم الاعلان وتوفير المعلومات المالية وغ ريها أو عن أية مستجدات تتعلق بالشركة عبر الصحافة المحلية أو من خلال موقع الشركة الإلكتروني www.bahraincredit.com.bh أو أية وسيلة تواصل أخرى. ويمكن للجميع الحصول على النتائج المالية والتقارير السنوية ومواثيق عمل مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس وإرشادات الحوكمة الإدارية على موقع الشركة الرسمي. على الصعيد الداخلي، يوجد للشركة نظام إلكتروني خاص للتواصل مع الموظفين فيما يخص الشؤون الإدارية وغيرها من الأمور ذات الصلة . أما على مستوى مجلس الإدارة، فقد اعتمد المجلس أحد الحلول التقنية بإنشاء بوابة إلكترونية سهلة الاستخدام على شبكة الإنترنت، تهدف إلى أتمتة جميع أعمال المجلس وتوفير الوثائق المفهرسة إلكترونيا عن أعمال المجلس والاجتماعات بصورة فورية وفي بيئة آمنة.

ك. سياسة الأشخاص الأساسيين

تلتزم الشركة بجميع المتطلبات المتعلقة باشتراطات ملاءمة تعيين الأشخاص الأساسيين، حيث لا يتم تعيينهم أو تنصيبهم في مناصب هامة في الشركة إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة لمصرف البحرين المركزي. وتشمل تلك المناصب ما يلي:

١. عضو مجلس الإدارة؛
٢. الرئيس التنفيذي أو المدير العام؛
٣. المدراء الأوائل؛
٤. مسئول الالتزام؛ و
٥. مسئول مكافحة غسل الأموال.

- توظيف الأقارب

يوجد في الشركة سياسات ومبادئ أقرها مجلس الإدارة فيما يتعلق بتوظيف أقارب الأشخاص الأساسيين ضمن الأنظمة الداخلية المتنوعة للشركة. حيث يلتزم الرئيس التنفيذي بالإفصاح أمام مجلس الإدارة بشكل سنوي عن أقارب أي أشخاص أساسيين يزاولون مهمات أساسية هامة في الشركة، إن وجدوا.

ل. العقوبات المالية

يجب الإفصاح في التقرير السنوي عن أية غرامات مالية تترتب على مخالفة أي من أنظمة مصرف البحرين المركزي وقواعده الخاصة، وذلك حسب الأصول بما يتماشى مع الاشتراطات التنظيمية.

أعضاء
الإدارة التنفيذية

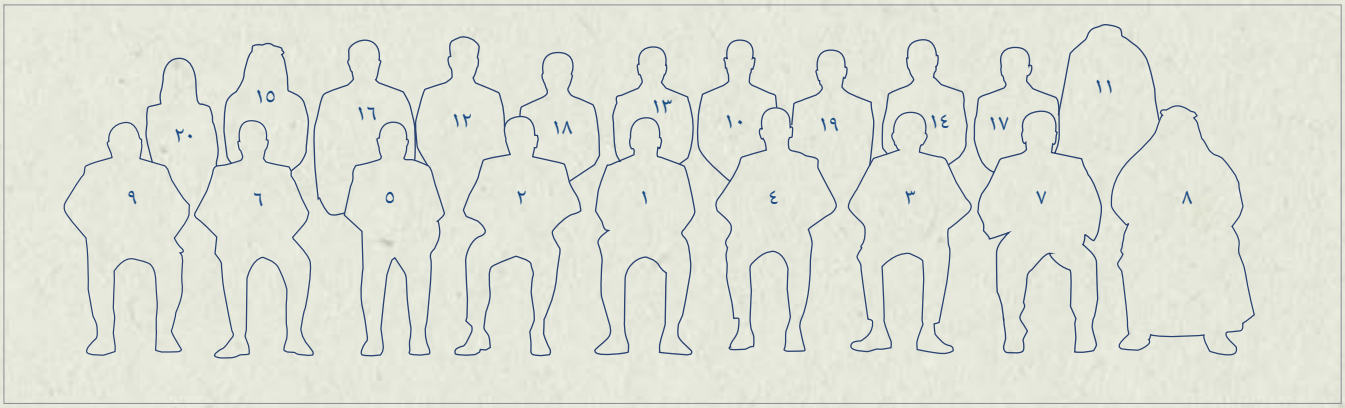

١. الدكتور عادل حبيل

الرئيس التنفيذي - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ١ سبتمبر ٢٠٠٤؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢١ عاماً في الخدمات المالية، وقطاع السيارات والعقارات ووساطة التأمين، واستراتيجيات الإدارة واستراتيجيات العمل، وعمليات استحداث وتطوير المنتجات، والموارد البشرية، والتسويق والمبيعات، وإدارة العمليات الإدارية؛ حاصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الإدارية من جامعة أبردين، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً، ومن بينها: كلية هارفرد للأعمال، وكلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وكلية سعيد لإدارة الأعمال، وكلية وارتون للأعمال، وكلية آي إي إس أي للأعمال، والكلية الصينية الأوروبية الدولية للأعمال.

- رئيس مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين
- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م، أربيل – كردستان ، جمهورية العراق
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. (TGTC)، فرع الشركة الوطنية للسيارات في أربيل – كردستان، جمهورية العراق
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- رئيس اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، البحرين
- رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين

٢. فاضل الماحوزي

رئيس، رئيس الخدمات المالية والتسويق - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ١ يناير ١٩٩٣؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٩ عاماً في الخدمات المالية والمصرفية، والتحصيل والشئون القانونية، وتقنية المعلومات، والتسويق، والتطوير الاستراتيجي للعلامة التجارية، والموارد البشرية. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة التواصل الفعال للأعمال لدى كلية كرانفيلد للإدارة، ٢٠١٣؛ ودورة التطوير الاستراتيجي للعلامة التجارية لدى كلية لندن للأعمال، ٢٠١٥. حضر منتدى ماستركارد للقيادة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠١٩ في ميونيخ بألمانيا. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. ، أربيل – كردستان ، جمهورية العراق
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. (TGTC)، فرع الشركة الوطنية للسيارات في أربيل – كردستان، جمهورية العراق
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، البحرين
- نائب رئيس اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين

٣. فيشال بروهت

نائب رئيس أول، رئيس الشئون المالية للمجموعة - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ١٦ سبتمبر ٢٠٠٧؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢١ عاماً في الإدارة المالية والخزينة والتدقيق وإعداد الخطط الاستراتيجية للأعمال التجارية؛ يحمل شهادة البكالوريوس في التجارة وشهادة محاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين في الهند. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة بناء الاستراتيجية واستدامة الميزة التنافسية، ٢٠١٢؛ ودورة تنمية القيادات الإدارية المعتمدة، ٢٠١٤ لدى كلية هارفرد للأعمال؛ ودورة الخطط الاستراتيجية لدى جامعة أكسفورد، ٢٠١٥؛ ودورة بناء وتنفيذ الاستراتيجية من أجل الميزة التنافسية، لدى كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا، ٢٠١٨. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين

٤. رمزي بركات

المدير العام - الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.

التحق بالشركة في ١ فبراير ٢٠١٦؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢١ عاماً في قطاع السيارات حيث أسندت إليه العديد من المهمات. قبيل انضمامه للشركة التحق للعمل لدى عدد من وكلاء السيارات حيث تقلد مناصب إدارية عليا متنوعة؛ يحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال (الإدارة) من جامعة تكساس في أرلينجتون الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٧. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة علم الأعصاب التطبيقي وإنشاء مؤسسات ذات سرعة أداء عالية لدى كلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٦؛ ودورة قيادة التغيير والتجديد التنظيمي لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٨.

- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. (TGTC)، فرع الشركة الوطنية للسيارات في أربيل – كردستان، جمهورية العراق
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. (TCL)، البحرين
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين

أعضاء
الإدارة التنفيذية (يتبع)

٥. علي الديلمي
المدير العام - شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م.

التحق بالشركة في ١ يناير ١٩٩٣؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٣٤ عاماً في قطاع التأمين؛ يحمل الدبلوما العليا في إدارة الأعمال من جامعة شيفيلد هالم، المملكة المتحدة، ١٩٩٩. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً وحصل على شهادة الدبلوما في الصحة الحياتية من جمعية الحياة للإدارة المكتبية، ٢٠١٦. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو مجلس إدارة شركات السيارات لكل من الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.، وشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.، وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.، البحرين، وشركة التسهيلات للتجارة العامة والسيارات ذ.م.م. ، أربيل – كردستان ، جمهورية العراق

٦. حسين علي سلمان
نائب رئيس أول، رئيس الموارد البشرية والعمليات - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ١٧ أبريل ٢٠٠٤؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٨ عاماً في تدريب وتطوير الموارد البشرية، وإدارة شؤون الموظفين، وشؤون المباني والمشتريات والتعاقدات، إدارة المشاريع والعلاقات العامة؛ يحمل شهادة البكالوريس في نظم المعلومات الإدارية وشهادة الدبلوم المشارك في الهندسة المدنية من جامعة البحرين، ٢٠٠١؛ وشهادة ماجستير في إدارة الموارد البشرية من جامعة دي بول، شيكاغو الولايات المتحدة، ٢٠١٠. يحمل شهادة تنفيذية في الاستراتيجية والإبداع من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ٢٠١٨. عضو في المعهد القانوني للأفراد والتنمية CIPD، المملكة المتحدة؛ وعضو في جمعية إدارة الموارد البشرية، SHRM، الولايات المتحدة الأمريكية. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: تنمية القيادات الإدارية المعتمدة لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٤؛ دورة الأداء الإبداعي في استراتيجية التعامل وخدمة العملاء لدى كلية ستاند فورد للأعمال، ٢٠١٥.

٧. حسين الماضي
نائب رئيس، رئيس شبكة الفروع - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ٣ مايو ١٩٩٧؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٣ عاماً في الخدمات المالية والمصرفية؛ يحمل شهادة البكالوريوس في الدراسات المصرفية والمالية من جامعة البحرين، ٢٠٠٤. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة التفاوض في كلية سعيد لإدارة الأعمال التابعة لجامعة أكسفورد، ٢٠١٨؛ ودورة بناء الاستراتيجية واستدامة الميزة التنافسية لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٥؛ ودورة الإدارة العامة لدى كلية القاضي للأعمال التابعة لجامعة كامبردج، ٢٠١٦. عضو معهد المدراء في لندن، ٢٠١٦.

- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. (TAC)، البحرين
- عضو اللجنة التنفيذية للشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. (NMC)، البحرين

٨. مجيد حسين
نائب رئيس، رئيس التحصيل والشئون القانونية – تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ١ أبريل ٢٠١٠؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٣ عاماً في إدارة تحصيل الديون المتعثرة والشئون القانونية. شغل قبل منصبه الحالي وظيفة قائم بأعمال مدير لدى وزارة التربية والتعليم. يحمل شهادة البكالوريوس في التربية من جامعة البحرين، ١٩٩٦؛ حضر عددا من الدورات في مجال الإدارة والقيادة والتفكير والتخطيط الاستراتيجي وغيرها من الدورات المرتبطة بمجال العمل.

٩. على إبراهيم المرزوق
نائب رئيس، رئيس إدارة الابتكار وتكنولوجيا الأعمال - تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ٤ يونيو ٢٠٠٦؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٧ عاماً في مجال تقنية المعلومات؛ يحمل شهادة ماجستير الإدارة في تقنية المعلومات من جامعة سندرلاند، المملكة المتحدة، ٢٠١٠. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة الاستعداد لتشكيل المستقبل في عالم سريع التغير لدى جامعة سنجلرتي، ٢٠١٩؛ ودورة القدرة التنافسية في تحليل بيانات الأعمال التجارية الضخمة لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٤؛ ودورة اجعل مؤسستك مؤسسة مبتكرة لدى كلية القاضي للأعمال التابعة لجامعة كامبردج، ٢٠١٥.

١٠. عبد الله الوداعي
مدير تنفيذي أول، رئيس العلامتين التجاريتين لهوندا وجنرال موتورز - الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.

التحق بالشركة في أكتوبر ١٩٩١؛ يمتلك خبرة عملية واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٨ عاماً في قطاع السيارات حيث أسندت إليه العديد من المهام خلال سنوات عمله في الشركة كمدير لمبيعات هوندا، ورئيسا لمبيعات هوندا وجنرال موتورز والسيارات المستعملة ويشغل حالياً منصب رئيس العلامتين التجاريتين لهوندا وجنرال موترز بما فيها عمليات البيع والصيانة وقطع الغيار؛ حاصل على شهادة الدبلوم التنفيذية في الإدارة من جامعة البحرين، ١٩٩٩؛ وعلى ماجستير إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة، ٢٠٠١. عضو في جمعية وكلاء السيارات البحرينية. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: تكييف استراتيجيات العمل والمبيعات لدى كلية هارفرد للأعمال، ٢٠١٢.

- عضو مجلس إدارة شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. (TISCO)، البحرين

١١. محمد أحمد المطاوعة
رئيس إدارة التدقيق الداخلي - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ١٥ أبريل ٢٠١٨ ؛ لديه أكثر من ١٢ عامًا من الخبرة الواسعة والمتنوعة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي والتي تغطي قطاعات متعددة تشمل الخدمات المصرفية، والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٦. وهو مدقق داخلي معتمد (CIA) مرخص من قبل منظمة المراجعين الداخليين (IIA) في نيويورك؛ وهو محاسب قانوني معتمد (CPA) مرخص من قبل مجلس المحاسبة في نيويورك ومجلس المحاسبة في كاليفورنيا؛ وهو محاسب إداري معتمد (CMA) مرخص من قبل منظمة محاسبون في نيوجيرسي؛ وهو أيضا مدقق نظام معلومات معتمد (CISA) مرخص من قبل جمعية تدقيق ورقابة نظم المعلومات (ISACA) بالولايات المتحدة الأمريكية.

١٢. مناف غريب
نائب رئيس، رئيس تمويل الشركات والقروض العقارية – تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في يوليو ٢٠٠٢؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٤ عاماً في الخدمات المالية والمصرفية، يحمل درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من جامعة البحرين، ٢٠٠٤؛ وشهادة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة استرثكلايد، المملكة المتحدة، ٢٠١٣. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: تنمية المهارات القيادية ضمن برنامج إعداد القيادات في براري ويند ريفر الشاسعة لدى الكلية الوطنية للقيادة البرية في الهواء الطلق، ٢٠١٥؛ ودورة الإدارة العامة لدى كلية القاضي للأعمال التابعة لجامعة كامبردج في نوفمبر ٢٠١٨.

١٣. جعفر العريبي

نائب رئيس مساعد، رئيس الاستثمار العقاري – شركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و.

التحق بالشركة في ١ أكتوبر ٢٠١١؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٤ عاماً في الاستثمارات والتطوير العقاري، والوساطة العقارية، وإدارة العقارات والمرافق التابعة لها، وخدمات المباني؛ يحمل درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في هندسة خدمات المباني من جامعة نورثمبريا، نيوكاسل أبون تاين، المملكة المتحدة، ٢٠٠٥. أكمل متطلبات برنامج تطوير القيادات (٦) بجامعة فرجينيا، داردن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٥، ودورة الإدارة العامة لدى كلية القاضي للأعمال التابعة لجامعة كامبردج في نوفمبر ٢٠١٧.

١٤. عبد الرسول العالي

نائب رئيس مساعد، رئيس بطاقات الائتمان – تسهيلات البحرين

التحق بالشركة في ١ يونيو ٢٠٠٩؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٤ عاماً في قطاع بطاقات الائتمان في المؤسسات المالية؛ يحمل درجة البكالوريوس في نظم إدارة الأعمال من الجامعة العربية المفتوحة؛ وشهادة الدبلوما في الدراسات التجارية من جامعة البحرين؛ حضر عددا من الدورات في مجال الإدارة والمبيعات والتسويق وغيرها من الدورات المرتبطة بمجال العمل. كما حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: حضور العديد من برامج ماستركارد محليا وخارجيا مثل برنامج إعادة الإطلاق الرقمي في دبلن، ٢٠١٩؛ وبرنامج مدراء المبيعات لدى كلية كرانفيلد للإدارة، في لندن ٢٠١٥.

١٥. بربر جاسم

المدير العام – شركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و.

التحق بالشركة في مايو ٢٠١٥؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٨ أعوام في قطاع السيارات وخبرة تزيد على ٩ أعوام في الهندسة والصيانة الصناعية؛ يحمل شهادة الدبلوما في الاتصالات الإلكترونية من كلية الدراسات التكنولوجية، الكويت، ٢٠٠١؛ وشهادة الدبلوم الوطنية العليا في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من معهد البحرين للتدريب، ٢٠٠٩؛ ودرجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الهندسة الكهربائية والإلكترونية من جامعة تيساید، المملكة المتحدة، ٢٠١٠. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة الماجستير في إدارة الأعمال في ٥ أيام لدى معهد آي آي آر الشرق الأوسط، ٢٠١٣؛ وشهادة المستوى الثالث في القيادة والإدارة لدى معهد القيادة والإدارة، ٢٠١٤؛ ودورة مهارات التفاوض والتأثير للإداريين التنفيذيين لدى كلية لندن للأعمال، ٢٠١٦.

١٦. حمزة شهاب

نائب رئيس مساعد، رئيس التأمين – شركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م.

التحق بالشركة في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٥؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٤ عاماً في تحصيل الديون المتعثرة وإجراء أبحاث السوق لتأسيس شركات وخدمات التأمين؛ يحمل درجة البكالوريوس في التسويق من جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ٢٠٠٤. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: إكمال متطلبات برنامج تطوير القيادات (٦) بجامعة فرجينيا، داردن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٥؛ ودورة مهارات التفاوض والتأثير للإداريين التنفيذيين لدى كلية لندن للأعمال، ٢٠١٦؛ ويتابع دراسته في الوقت الحاضر للحصول على الدبلوما في التأمين من معهد التأمين القانوني البريطاني.

١٧. على أبورويس

نائب رئيس، رئيس إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحق بالشركة في ١ أغسطس ١٩٩٥؛ يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٨ عاماً في الإدارة المالية، وإدارة المخاطر، والالتزام ومكافحة غسل الأموال؛ يحمل شهادة ماجستير إدارة الأعمال من جامعة استرثكلايد، المملكة المتحدة، ٢٠٠٦، ويحمل الدبلوما الدولية (ICA) في الالتزام، المملكة المتحدة. عضو في المعهد الدولي للالتزام (ICA)، المملكة المتحدة. حضر العديد من الدورات التدريبية المعدة خصيصاً للتنفيذيين في أفضل كليات الأعمال والجامعات العالمية المشهورة والمعتمدة دولياً ومن بين تلك الدورات: دورة مهارات الأشخاص ذوي الأداء العالي للقيادات لدى كلية لندن للأعمال، ٢٠١٦؛ وحصل على شهادة معتمدة في مكافحة غسل الأموال من الأكاديمية العالمية للمالية والإدارة، ٢٠١٦.

١٨. ريبين ميهتا

المدير العام – شركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م.

التحق بالشركة في ١ يوليو ٢٠١٧، يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٦ عاماً منها ١٧ عاما في قطاعي بيع وتأجير السيارات. وقبيل انضمامه للشركة التحق للعمل لدى عدد من وكلاء السيارات الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي. يحمل شهادة في محاسبة التكاليف، ١٩٩٠؛ وشهادة الماجستير في إدارة التسويق من جامعة ديلهي في الهند، ١٩٩٤.

١٩. جمال سلمان

مدير تنفيذي أول، رئيس الموارد البشرية والصحة والسلامة – الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م.

التحق بالشركة في يوليو ٢٠٠٧، يمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ٢٤ عاماً في قطاع السيارات، وقطاع المركبات والشاحنات ومعدات الإنشاء الثقيلة، وخبرة تزيد على ٦ أعوام في مجال صيانة الطيران بالإضافة إلى خبرة تزيد على ٧ أعوام في الموارد البشرية والتدريب والتطوير والصحة والسلامة؛ يباشر مسئوليات إدارات أخرى كرئيس للعلامة التجارية لشاحنات ماك الأمريكية (الشق العسكري)؛ ورئيس المركبات الخاصة التصميم (كسيارات الإسعاف، والرافعات، وسيارات الشرطة وعربات سحب السيارات وغيرها)؛ ورئيس مبيعات وعلاقات القطاع الحكومي؛ يحمل شهادة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الهندسة الكهربائية والالكترونية من جامعة تيساید، المملكة المتحدة، ٢٠٠٩.

٢٠. هدى جناحي

مدير، رئيس إدارة المخاطر - شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.

التحقت بالشركة في ٢١ يوليو ٢٠١٩؛ تمتلك خبرة واسعة ومتنوعة تمتد لأكثر من ١٥ عاماً في التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر في قطاع المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية؛ تحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين، ٢٠٠٤؛ وتحمل شهادة مساعد مدير المخاطر المهني (APRM)، وهي عضو في الجمعية الدولية لمديري إدارة المخاطر (PRMIA)، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وهي محاسب قانوني إسلامي معتمد (CIPA) مرخص من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAIOFI).

* لم يتملك أعضاء الإدارة التنفيذية ولا الأفراد المرتبطين بهم أسهم الشركة ولم يتداولوا فيها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الهيكل التنظيمي
للشـركـة

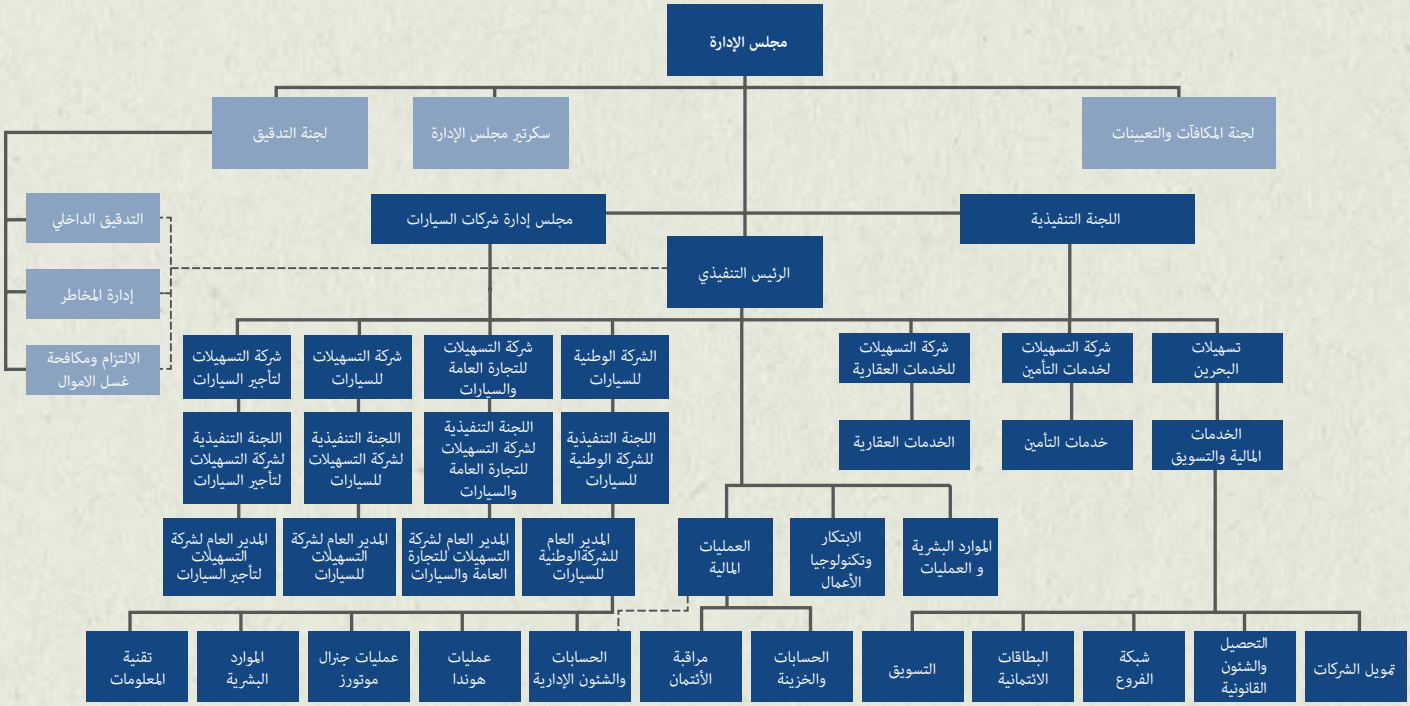

تقـرير الإدارة عن
عمـليـات الـشـركـة

يشهد الاقتصاد العالمي حالة عامة من التباطؤ الواسع النطاق، حيث انخفض فيها النمو مجدداً إلى أبطئ وتيرة له بنسبة ٣٪ منذ الأزمة المالية العالمية. ويعتبر هذا التباطؤ في النمو تراجعا شديداً عن المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠١٧ عند مستوى ٣,٨٪، عندما كان الاقتصاد العالمي آنذاك يشهد حالة من النمو المتناغم. هذا في الوقت الذي تواصلت فيه اقتصادات الدول المتقدمة في تباطؤ إمكانياتها للنمو على المدى الطويل الأجل: بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، فإن حالة عدم اليقين المتعلقة بالتجارة انعكست سلباً على الاستثمارات، بينما استمرت فرص العمل والاستهلاك في النمو بوتيرة قوية مدعومة بالسياسات التحفيزية للنهوض الاقتصادي. أما في منطقة اليورو، فقد انخفض مستوى النمو نتيجة لضعف الصادرات، بينما كانت أجواء عدم اليقين المرتبطة بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "بريكزت"، قد استمرت في إضعاف فرص النمو في ذلك البلد. أما فيما يخص الصين، فقد ألقت الحرب التجارية القائمة مع الولايات المتحدة بظلالها السلبية على قدرة الصين في الاستمرار بوتيرة النمو الاقتصادي السابق.

أما على صعيد المنطقة، فإنه من المتوقع أن يبقى النمو عند معدل ٠,٩٪ لعام ٢٠١٩، وتعد هذه النسبة هي الأدنى منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧. إن التوترات بين القوى الإقليمية ستتواصل في إلقاء ظلالها السلبية على الآفاق والتوقعات الاقتصادية في المنطقة، هذا فيما سيؤدي انخفاض أسعار النفط الى الضغط على دول مجلس التعاون الخليجية لتنويع مصادر الدخل لديها. وسيكون من المتعسر القيام بذلك دون المساس بالبرامج الرئيسية لدعم الرفاه الاجتماعي. إن الاتفاق المبرم بين منظمة الأوبك والدول المنتجة للنفط لخفض إنتاج النفط وضبط مخزوناته بحيث يسهم ذلك في زيادة أسعار البترول بمستويات جيدة لم يتم إختباره بعد، إلا أنَّ هذه المستويات ظلت بعيدة عن إحداث توازن في ميزان المدفوعات لتعزيز الوضع المالي وتخفيف العجز في الميزانيات العامة للدول الخليجية.

من هذا المنطلق اتبعت حكومة مملكة البحرين سياسة تقشفية هدفت من خلالها إلى تعزيز وضعها المالي وتخفيف العجز في ميزانيتها العامة لتعزيز استقرارها الاقتصادي على المدى الطويل، حيث قامت بحزمة من الإصلاحات المالية أحدثت تغيرات هيكلية في السياسات الحكومية شملت تطبيق إجراءات لترشيد الانفاق الحكومي لتخفيف الضغط على المالية العامة، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة. كما طرحت الحكومة منذ فترة وجيزة برنامجا للتقاعد المبكر الاختياري، استفاد منه ما يزيد عن ٤,٠٠٠ موظف مقابل مزايا مالية سخية كمكافأة لنهاية الخدمة. وعلى غير المتوقع، سببت هذه الأعداد الكبيرة من المتقاعدين اختياريا اختلالا في أعداد القوى العاملة وانخفاضا في إجمالي الطلب، مما أثر سلبا على الاقتصاد ككل. من جانب، أسهم فرض ضريبة القيمة المضافة في تخفيف العجز المالي في الميزانية العامة للحكومة. من جانب آخر، أثرت هذه التطورات سلبا بشكل جلي على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد أدت استثماراتهم المتزايدة في رأس المال العامل الهادف لتوفير السيولة النقدية اللازمة للوفاء بالتزامات دفع قيمة الضريبة المضافة، إلى شح السيولة المالية في مشاريعهم، وفي الانخفاض الكبير في حجم تبادلاتهم التجارية في السوق. ومن المتوقع أن تستمر الحكومة في جهودها الرامية لخفض الإنفاق العام بشكل كبير، ولتقليل دعمها للمنتجات المدعومة، ولزيادة الرسوم في العديد من الخدمات التي تقدمها. إنَّ الوضع الاقتصادي الراهن وبيئة العمل المليئة بالتحديات المختلفة، هي مقدمة ومؤشر لما هو آتٍ من تحديات. إنَّ انخفاض دخل الأسرة البحرينية أثر تأثيرا كبيرا على انفاقهم في توفير احتياجاتهم الاستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال في حجم الحركة التجارية وتقديم الخدمات.

وفي ظل بيئة العمل المليئة بالتحديات، سجلت شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. صافي أرباح بلغت ١٧,١ مليون دينار بحريني مع نهاية السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بانخفاض بلغ ٢٥٪ عن صافي الأرباح في عام ٢٠١٨ والتي بلغت ٢٢,٩ مليون دينار بحريني، كما وحققت متوسط عائد على حقوق المساهمين بنسبة ١٢٪. هذا فيما سجلت الإيرادات التشغيلية نتائج جيدة. وقد كان العام ٢٠١٩ أيضا العام الأول من الخطة الاستراتيجية الثلاثية المعتمدة من الشركة للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١، حيث حددت فيها مجموعة واسعة من المبادرات الجديدة، والتي من شأنها زيادة تعزيز الكفاءات الأساسية والنموذج التجاري لشركات المجموعة. وعليه فقد شرعت الشركة في تنفيذ جميع المبادرات النوعية والكمية الهامة، والتي من شأنها تنمية أموال المساهمين على المدى الطويل.

* أثناء تسلم جائزة المعهد القانوني للأفراد والتنمية CIPD

تقـرير الإدارة عن عمـليـات الـشـركـة (يتبع)

الشـركـة الأم

- قروض السيارات
- القروض الشخصية
- القروض العقارية
- قروض الأعمال التجارية
- بطاقات الائتمان
- خصم الشيكات

حققت تسهيلات البحرين أرباحا صافية بلغت ١٣,٩ مليون دينار بحريني(١٨,٩ مليون دينار بحريني في ٢٠١٨). ويُعْزى سبب انخفاض الأرباح بشكل رئيسي إلى ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة التي سجلتها الشركة، تحسبا لمزيد من التحديات الاقتصادية، وقدمت خلال العام قروضا جديدة بلغت ١٥١ مليون دينار بحريني (١٧١ مليون دينار بحريني في ٢٠١٨) مما أدى إلى زيادة محفظة القروض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بنسبة ٥٪ إلى مبلغ ٣٢٥ مليون دينار بحريني، بعد خصم مخصصات الديون المتعثرة.

إلى ذلك، تحولت البيئة الاقتصادية في البحرين إلى بيئة متزعزعة يميزها شح في السيولة النقدية وانخفاض في الاستهلاك. وقد أدت الإصلاحات الاقتصادية التي أدخلتها الحكومة لتحقيق التوازن المالي وتحقيق مزيد من الانضباط المالي إلى انخفاض في الإنفاق العام على المشاريع الرأسمالية، إلى جانب تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة رسوم العديد من الخدمات الحكومية التي أثرت سلبا بشكل كبير على دخل الأسر البحرينية وارتفاع كلفة العمليات التشغيلية للمؤسسات. ومن بين أكثر القطاعات تضررا هما قطاعا السيارات والعقارات، ولم تكن المجموعة بمعزل عن تلك التغيرات الحاصلة.

هذا فيما أصبح الطلب ضعيفاً على قروض السيارات، وتراجعت مبيعات السيارات الجديدة لأكثر من ٣٥٪ وفقاً للإحصائيات الصادرة عن الإدارة العامة للمرور. كما تقلص أيضا حجم الطلب على السيارات المستعملة بعد فرض ضريبة القيمة المضافة. وقد أثرت هذه الاتجاهات على تطلعاتنا في زيادة حجم تمويل قروض السيارات، إذ تراجع إجمالي محفظة الشركة من قروض السيارات خلال العام بنسبة ٩٪.

أما بالنسبة إلى الأنشطة العقارية، فقد كان لعوامل انخفاض السيولة وزيادة المعروض من المنازل السكنية مقارنة بالطلب وتصحيح أسعار الأراضي في مناطق معينة تأثير على القطاع بأكمله. هذا فيما انتهجت الشركة سياسة انتقائية في تقديم القروض العقارية الجديدة. ومع ذلك، شهد القطاع التمويلي زيادة في أعداد العملاء الذين يطلبون إعادة جدولة قروضهم العقارية بسبب التحديات المالية التي يواجهونها، وقد تحلت الشركة بأعلى درجات المرونة لمواكبة احتياجات زبائنها والنظر في ظروفهم بواقعية ودراسة كل حالة على حدة، قبل إعادة جدولة التزاماتهم تجاه قروضهم، وقامت في الوقت ذاته بوضع مخصصات مناسبة، تحسبا لأيٍّ انخفاض متوقع في السيولة لدى هؤلاء الزبائن.

ومن جانب آخر، ازداد الطلب على القروض الشخصية، وواصلت الشركة زيادة حجم الإقراض في هذا المنتج بشكل جيد تلبية لاحتياجات الزبائن المتنوعة، وذلك بفضل المبادئ التوجيهية الشاملة للإقراض، وتوسيع نطاق أعمالها عبر شبكة فروعها المنتشرة في أرجاء المملكة، مع مراعاة جودة طلبات القروض.

علاوة على ذلك، واصلت بطاقة "امتياز" الائتمانية تحقيق مزيد من النجاح وعززت مكانتها في السوق كعلامة تجارية قوية، حيث بلغ إجمالي عدد البطاقات الصادرة أكثر من ٩٠ ألف بطاقة في السوق. وتقدم بطاقة امتياز مزايا متنوعة وتجربة فريدة ممتعة لعملائها من خلال شراكتها مع كبار الموردين والعديد من المتاجر الجديدة ومحلات قطاع التجزئة في جميع أنحاء البحرين. ومن خلال شراكتها الراسخة مع ماستركارد، تتجاوز مزايا بطاقة امتياز الحدود الإقليمية لتعبرها على المستوى الدولي لتجعل من تجربة السفر تجربة متميزة لحاملي بطاقة امتياز قدر الإمكان. وأدت هذه المبادرات إلى نمو محفظة بطاقات الائتمان، ونمو حجم معاملات بطاقة الائتمان بنسبة ٢٧٪ مقارنة بالعام الماضي.

وفي ظل واقع بيئة العمل المليئة بالتحديات المختلفة، ازدادت الديون المتعثرة من جهة، وأثمرت جهود الشركة في السيطرة عليها عند نسبة ٥,٧٧٪ من إجمالي محفظة القروض من جهة أخرى. ونود أن نطمئن السادة المساهمين إلى أن هذه النسبة من الديون المتعثرة تعد ضمن متوسط النسب المقبولة في هذا القطاع وخاصة في ظل الاوضاع السالفة الذكر، كما أن الشركة قامت باعتماد مخصصات كافية وملائمة لجميع الخسائر الائتمانية المتوقعة تحسبا لأي تقلبات صعبة قد يشهدها السوق.

الشركة الوطنية للسيارات

• هوندا • شيفروليه • جي إم سي • كاديلاك
• شاحنات ماك (الشق العسكري)

من جهتها، سجلت الشركة الوطنية للسيارات أرباحا صافية بلغت ٢,١ مليون دينار بحريني مقابل ٢,٤ مليون دينار بحريني للفترة ذاتها من عام ٢٠١٨. وتأثر أداء الشركة بسبب الانخفاض غير المسبوق في حجم مبيعات السيارات الجديدة في عام ٢٠١٩ بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وفي محاولة لإنعاش السوق وتنشيط حركته، طرح وكلاء ومعارض السيارات عروضاً ترويجية متعددة شملت تحمل دفع تكلفة ضريبة القيمة المضافة عن زبائنهم على حساب هوامشهم الربحية. وعلى الرغم من ذلك، تواصلت حالة الانكماش التي يعاني منها السوق وقَلّ الطلب على شراء السيارات. وفي هذا الإطار، سجلت الشركة انكماشا في حجم مبيعات السيارات من العلامتين التجاريتين لهوندا وجنرال موتورز. وقد أدى الانخفاض الكلي في سوق مبيعات السيارات الجديدة إلى احتفاظ علامة هوندا بحصتها في السوق، حيث أن انخفاض مبيعاتها كان أقل بكثير من الانخفاض الكلي من إجمالي السوق، وعليه واصلت الاحتفاظ بموقعها كرابع أكبر علامة تجارية في سوق مبيعات السيارات في البحرين. أما بالنسبة لسيارات جنرال موتورز، فقد سجلت العلامة التجارية لسيارات كاديلاك نموا في المبيعات، بينما انخفضت في المقابل مبيعاتها من سيارات شفروليه وجي إم سي بسبب إيقاف إنتاج بعض موديلات السيارات الأكثر انتشارا في البلاد.

من جانب آخر، واصلت خدمات ما بعد البيع عملياتها كمساهم رئيسي في أرباح الشركة استنادا للمعايير المعتمدة في قطاع صناعة السيارات، وكثفت الشركة من جهودها للمحافظة على قاعدة الزبائن من خلال ضمان جودة وكفاءة الخدمات لزيادة أعدادهم بصورة متكررة من خلال تقديم أفضل الخدمات على جميع الأصعدة.

من جهتها، تعترض سوق صناعة السيارات بالكامل تحديات جمة، وعلى إثر ذلك، تنتهج الشركة نهجا استباقيا يقوم على الاستجابة لأية تحولات مستقبلية والتعامل معها، وصبت جُلّ طاقتها وواصلت استراتيجيتها في تنويع مصادر إيراداتها عبر تنويع الخدمات التي تقدمها، حيث تكللت جهودها في افتتاح أول مركز خاص للفحص الفنـــي للسيارات في مملكة البحرين. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت الشركة أول مركز للخدمة السريعة، ودشنت أيضا مركزها الثاني للسيارات المستعملة المضمونة. في الوقت نفسه، تواصل الشركة تطوير أعمالها عبر إشاعة ثقافة تطوير الأعمال والعمليات المبنية على تجربة خدمة العملاء بتقديم أرقى الخدمات ضمانا لراحتهم الفائقة، وزيادة أعدادهم بصورة متكررة والسيطرة على المصاريف التشغيلية للمحافظة على مكانتها في سوق مبيعات السيارات الجديدة.

تقـرير الإدارة عن
عمـليـات الـشـركـة (يتبع)

شركة التسهيلات للسيارات

- جي أي سي • هافال
- جريت وول • فوتون

قدمت شركة التسهيلات للسيارات أداءً استثنائياً في ظروف صعبة يشهدها سوق مبيعات السيارات الجديدة، حيث سجلت أرباحا صافية بلغت ٢٧١ ألف دينار بحريني مقارنة بأرباح صافية بلغت ٢٠٧ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٨، وبلغت مبيعاتها من السيارات ما يزيد على ١,٠٠٠ سيارة.

GAC MOTOR

LETTER OF THANKS

Dear Tas'heelat Automotive Company:

Since the beginning of 2020, the novel coronavirus has spread throughout China. The Chinese government has responded proactively and taken timely and effective measures to prevent and control the epidemic. As a Chinese automotive company, GAC Group instantly conducted the prevention and control of the epidemic with our subsidiaries in response to the government's call, and works together with our partners overseas to overcome the difficulties, striving to win this battle against the epidemic.

A friend in need is a friend indeed. At this difficult time, you instantly responded to our needs, made every effort to collect the medical supplies by contacting multiple suppliers, and helped us to procure 12480 masks in time, which fully demonstrated the tradition of mutual help between Bahrain and China. Bahrain has been an indispensable part of GAC MOTOR's global market. BCFC group, with its strong background and resources, has provided a solid guarantee for us to further expand into the Middle East market. Thank you for praying for the people of Wuhan. Your kind help meant a great deal to us. Hereby, on behalf of GAC Group, we would like to sincerely extend our gratitude for your kind help and support to China's epidemic prevention and control work.

In the face of this epidemic, GAC Group instantly activated our emergency response system. At present, all of our operations are in order, and we will continue to work on GAC MOTOR's channel development, marketing promotion and the after-sales service system improvement with you in Bahrain, to ensure the smooth operations of GAC MOTOR's marketing and sales activities.

We would like to thank you again for your contribution to China's epidemic prevention and control work. Your support has raised our confidence in fighting the epidemic.

May happiness and well-being be always with you and your family!

Sincerely yours,

Zeng Qinghong
Chairman of GAC Group
Feng Xingya
GM of GAC Group

Feb. 17th, 2020

* رسالة الشكر التي تسلمتها الشركة من شركة جي أي سي موتور

ويشهد قطاع صناعة وبيع السيارات في العالم تحولات كبرى متعددة الجوانب، حيث لا يزال سوق السيارات يواجه تحديات متنوعة، حيث يميل المستهلكون نحو شراء سيارات ذات تكلفة منخفضة وكفاءة عالية. يأتي ذلك كفرصة فريدة للشركة، حيث أظهر العملاء مرونة في تحول أذواقهم من تملك سيارات علامات تجارية معروفة في السوق، إلى العلامات التجارية الصينية الصاعدة التي تتمتع بالأداء الجيد والمتانة في الصنع. واستفادةً من ذلك، واصلت الشركة دعم علامتها التجارية جي أي سي موتور التي استمرت في ريادتها في سوق مبيعات السيارات، وأصبحت واحدة من أكبر عشر علامات تجارية في سوق مبيعات السيارات في البحرين، وتتصدر بلا منازع جميع العلامات التجارية للسيارات الصينية على مدى السنوات الأربع الماضية. هذا وتواصل شركة جي أي سي موتور تصنيع سيارات تتمتع بتصاميم مبتكرة، ذات هياكل انسيابية رائعة، وعصرية تتماشى مع متطلبات زبائنها، وتتميز بكفاءة عالية في استهلاك الوقود، وبقوة في الأداء وبتفوق في التقنيات العالية ووسائل السلامة المستخدمة فيها، فضلا عن انخفاض تكلفتها مقارنة بنظيراتها المنافسة في السوق. وقد أثبتت هذه العلامة التجارية كفاءة عالية، وتعززت اعتماديتها من خلال توفير أفضل الخدمات لما بعد البيع، واستقطاب قطاعات جديدة ومتنوعة من الزبائن لاقتناء سيارات هذه العلامة التجارية. من جانب آخر، بدأت سيارات العلامة التجارية "فوتون" تأخذ مكانتها في سوق الحافلات وشاحنات النقل التجاري، مما سيتيح للشركة والمجموعة القدرة على التنافس بكفاءة عالية في هذا القطاع الحيوي سواء على مستوى بيع التجزئة أو الجملة.

وضمن خطتها للاستمرار في تحسين عروض منتجاتها، وزيادة حصتها في سوق مبيعات السيارات، وبعد إجراء أبحاث سوقية شاملة، أطلقت الشركة علامتين تجاريتين جديدتين قويتين في البحرين، وهما سيارات "هافال" و "جريت وول"، وهما علامتان تجاريتان لشركة رائدة، وتحتلان مكان الصدارة في فئاتهما في الصين. وتعد سيارات "هافال" شركة متخصصة في صناعة السيارات الرياضية المتميزة ذات الاستخدامات المتعددة والتي تلقى رواجا جيدا في الأسواق العالمية بعد نجاحها الكبير في الصين. كما تعد سيارات "جريت وول" هي العلامة التجارية لواحد من أكبر مصنعي المركبات الخفيفة وذات الدفع الرباعي، حيث تم إدراج هذه العلامة التجارية من بين أفضل ٥٠٠ علامة تجارية في الصين منذ عام ٢٠٠٤. وقد لاقت هاتان العلامتان التجاريتان استحسان الزبائن منذ إطلاقهما في سوق مبيعات السيارات في البحرين. وسوف تواصل الشركة استراتيجيتها في البحث عن فرص استثمارية جديدة في الاستحواذ على علامات تجارية مرموقة من حيث الجودة والاعتمادية والكفاءة لمواصلة درب النجاح الذي حققته الشركة.

سـيارة كاديلاك XT4
المعنى الجديد للفخامة

تقرير الإدارة عن عمليات الشركة (يتبع)

شركة التسهيلات لتأجير السيارات

• التأجير اليومي • التأجير الطويل الأجل
• التأجير القصير الأجل

قدمت شركة التسهيلات لتأجير السيارات أداء جيدا خلال عام ٢٠١٩، وحققت أرباحا في عامها الثاني الكامل من بدء التشغيل الفعلي لعملياتها، حيث سجلت أرباحا صافية بلغت ١٠١ ألف دينار بحريني مقارنة بخسائر صافية بلغت ٦٣ ألف دينار بحريني في عام ٢٠١٨. هذا فيما تواصل الشركة السعي لتحقيق رؤيتها لتكون الشركة المفضلة التي تضطلع بمساعدة زبائنها لتوفير حلول بديلة للتنقل والمواصلات البرية تعزيزا لفكرة استئجار السيارات بدل شرائها. ومن خلال فوزها بعدد من مناقصات تأجير السيارات، تسهم الشركة في تعزيز الحصة السوقية للشركات التابعة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية في مبيعات السيارات الجديدة والوصول إلى قطاعات جديدة من الزبائن. واستطاعت أن تكثف من حضورها في سوق المواصلات وتأجير السيارات من خلال توسيع شبكة فروعها إلى ١١ فرعا تتوزع جغرافيا في مناطق هامة في أرجاء المملكة. كما واستطاعت الشركة الاستحواذ على عدد من مناقصات تأجير السيارات لصالح جهات عمل كبرى رئيسية معروفة، شملت القطاعين العام والخاص لتقديم مجموعة متكاملة من خيارات تأجير السيارات بعقود طويلة الأجل.

وتسعى الشركة نحو تطوير نموذج أعمالها التجارية عبر طرح خدمات ومنتجات متخصصة تشمل قطاعات الأعمال المختلفة. وعلى تلك الخطى، نجحت الشركة في إبرام اتفاقية مع إحدى شركات التأمين الرائدة يتم بموجبها تقديم خدمات استبدال المركبات عند تعطل سيارات زبائنها بسبب الحوادث المرورية، يضاف إلى ذلك إبرام الشركة اتفاقات عمل مشتركة مع شركات خدمات المساعدة على الطريق يتم بموجبها توفير سيارات بديلة للزبائن على الطريق في حالة الضرورة القصوى.

هذا في الوقت الذي نجحت فيه الشركة في تحقيق هدفها المتمثل في ترسيخ قواعد العمل المشترك وإقامة الشراكة التجارية والعمل بانسجام تام مع شركات المجموعة، فهي تدير عملياتها دون تكبدها مصروفات أو استثمارات رأسمالية بتقاسمها للبنية التحتية والمبنى الحالي للشركة الوطنية للسيارات والواقع في منطقة السهلة. كذلك عملت الشركة مؤخرا على الاستثمار في تقنية المعلومات المعاصرة عبر إزاحة الستار عن منصة عمل إلكترونية متطورة لتسيير عمليات الشركة بسلاسة. إذ من المتوقع أن يُحسِّنَ النظامُ الجديدُ مِنْ أداءِ الإشراف الإداري على الشئون المالية والتشغيلية، وتعزيز بيئة الرقابة الداخلية، وإعداد التقارير المالية لِجعل عمليات الشركة أكثر كفاءة في خدمة العملاء.

شركة التسهيلات لخدمات التأمين

• تأمين السيارات • التأمين على المنازل
• التأمين على الحياة • تأمين السفر • التأمين الصحي

أما على صعيد شركة التسهيلات لخدمات التأمين فقد سجلت أرباحا صافية بلغت ٦٩٢ ألف دينار بحريني بانخفاض مقداره ١٠٪ مقارنة بمبلغ ٧٧٣ ألف دينار بحريني عن العام الماضي. وحققت الشركة نجاحا جيدا في تحويل نموذج أعمالها التجارية من شركة ذات منتج واحد إلى شركة ذات مصادر دخل متنوعة تقدم خدماتها إلى زبائنها من خلال باقات متعددة من منتجات التأمين التي تتماشى مع متطلباتهم واحتياجاتهم.

وتأثر أداء الشركة في سوق التأمين جراء تراجع مبيعات السيارات الجديدة بنسبة تزيد عن ٣٥٪، وبالرغم من ذلك، كان أداء الشركة جيدا في هذا القطاع. ورتبت الشركة خلال العام ما يزيد على سبعة وعشرين ألف بوليصة تأمين على السيارات، مسجلة نموا بلغ ١٪ مقارنة بعدد البوليصات الذي سجلته في العام الماضي، وذلك بفضل تركيزها على الاحتفاظ بالعملاء الحاليين، وقواعد العمل المشترك والتنسيق التجاري بين شركات المجموعة، وطرح بوليصات جديدة وحصرية للتأمين على السيارات من خلال الشراكة التجارية والتعاون والتنسيق مع شركات التأمين.

وطرحت الشركة بالتعاون والتنسيق مع شركات تأمين محددة منتجات تأمين خاصة بها، وبعد أن أطلقت بنجاح بوليصة تأمين "أنا بخير"، طرحت الشركة خلال عام ٢٠١٩ بوليصة تأمين "نحن بخير"، و هو عبارة عن غطاء تأميني يوفر الرعاية الطبية لمدة سنة بتكلفة مناسبة لأفراد العائلة. ويتيح هذا المنتج للزبائن الْمُـؤَمَّنِيْن فرصة الحصول على الرعاية الصحية لدى العديد من المرافق الصحية المعروفة في البلاد والتي تقدم خدمات طبية ذات مستوى عالمي بتكلفة معقولة. كما ستواصل الشركة جهودها لتعزيز حضورها في السوق من خلال تقديم منتجات وباقات تأمين جديدة ومبتكرة بالتعاون والتنسيق مع شركائها من شركات التأمين.

سـيارة هافال H6
السيارة الرياضية المجهزة بأحدث تكنولوجيا

تقـرير الإدارة عن
عمـليـات الـشـركـة (يتبع)

شركة التسهيلات للخدمات العقارية

• تأجير ووساطة عقارية • خدمات تثمين
• إدارة وتطوير عقارات • استثمار عقاري

سجلت شركة التسهيلات للخدمات العقارية خلال العام أرباحا صافية بلغت ١٨٧ ألف دينار بحريني مقارنة بمبلغ ٦٢٨ ألف دينار بحريني ما تم تحقيقه في عام ٢٠١٨. شهدت البنى الاقتصادية للسوق العقاري تحولا غير مسبوق نتيجة للتدابير التي اتخذتها الحكومة لإعادة هيكلة البنية الاقتصادية، من قبيل فرض رسوم على البنية التحتية للعقارات تحت الإنشاء، وزيادة تعرفة الكهرباء والماء. وعلى ذلك، تأثرت الأوضاع الاقتصادية للمغتربين وأصبحت دخولهم الشهرية تحت ضغوط شديدة، خاصة بعد قيام الحكومة بإعادة توجيه مجموعة واسعة من السلع المدعومة للبحرينيين فقط، الأمر الذي حدا بهؤلاء المغتربين إلى ترشيد نفقاتهم وتقليل مصاريفهم المعيشية، وترتب على ذلك، ان أصبحت الفلل والشقق الفاخرة التي كان يقطنها المغتربون خاوية ومتوافرة بكثرة ما أدى إلى زيادة المعروض منها في السوق. كما أدى التأخير في صرف مدفوعات برنامج السكن الاجتماعي "مزايا" إلى انخفاض حجم العمل لدى مطوري العقارات الناشطين في هذا القطاع.

هذا فيما سجل سوق العقارات في البحرين نموا سلبيا بنسبة ١٦ ٪ من حيث قيمة المعاملات بالمقارنة مع عام ٢٠١٨. ولم تكن الشركة بمعزل عن هذه التطورات التي أثرت على الدخل المتحصل من بيع الأراضي. وبالرغم من تلك الظروف، لم تواجه الشركة أية تصحيحات كبرى في أسعار مخزونها من قطع الأراضي بفضل مواقعها الجيدة وأحجامها المعقولة. كما عملت الشركة جنباً إلى جنب مع شركائها من مطوري العقارات وبلغت مبيعاتها من مخزون الأراضي ما مقداره ٣٢ أرضا، حيث حققت إجمالي ربح من بيع الأراضي بلغ ٣٣٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٨: ٩٠٩ ألف دينار بحريني).

وخلال العام، أكملت الشركة مشروعها العقاري الأول ضمن خطتها الاستراتيجية للتطوير العقاري وهو مشروع "ذا ليك" بتكلفة إجمالية وقدرها ٢,١ مليون دينار بحريني، حيث يشتمل على ٤٢ شقة حديثة وبمساحات واسعة. وقد نال المشروع منذ انطلاقه استحسان الزبائن القاطنين في المناطق المجاورة والقريبة من المشروع. كما شهدت الفترة ذاتها القيام بحجوزات مسبقة لبعض شقق المشروع إلا أنه لم تتم إجراءات البيع وتحويل الملكية للشقق المفروشة بسبب التأخير في إصدار وثائق الملكية، التي من المتوقع حصولنا عليها بحلول بداية العام ٢٠٢٠. وستواصل الشركة تطوير هذا النوع من المشاريع التجارية.

وخلال العام ٢٠١٩، واصلت محفظة العقارات السكنية تحقيق نسبة إشغال معقولة للشقق المفروشة. وفي ظل التراجع الذي يشهده سوق العقارات، لا تزال الشركة متكيفة مع مختلف التحديات الجديدة، وتولي أهمية خاصة لإيرادات الدخل الإيجاري المتكرر المتحصلة من محفظة العقارات السكنية، ومع انخفاض أسعار العقارات، عززت الشركة محفظتها بمزيد من الاستثمارات العقارية خلال العام في مناطق تشهد طلبا مرتفعا على الشقق المفروشة، وستواصل البحث عن فرص استثمارية تضمن حصول الشركة على دخل إيجاري متكرر وعوائد ثابتة ومعقولة على هذا النوع من الاستثمار.

الوضع المالي والسيولة

إن الشركة في وضع مالي قوي ومطمئن، وتتمتع بمعدل مديونية منخفض بواقع ١,٧، وقد عززت من مركزها المالي، واستطاعت بنجاح إقفال قرض مجمع بقيمة ١٢٥ مليون دولار أمريكي وأجل استحقاق لمدة خمس سنوات، واستخدمت حصيلة القرض في تسديد قرض مجمع بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي في تاريخ استحقاقه ضمن الدفعة الأولى المستلمة، بالإضافة إلى تسديد سندات بقيمة ٥٣ مليون دولار أمريكي كانت مستحقة في شهري يونيو وأكتوبر من العام ذاته.

آفاق العام ٢٠٢٠

من المتوقع أن يكون العام ٢٠٢٠ عاما مليئاً بالتحديات، بدلا من أن يكون عاما مفعماً بالتعافي الكامل، نتيجة للغموض الذي يكتنف عملية حل الاضطرابات الجيوسياسية والاقتصادية الحادة. إن المقومات الاقتصادية الأساسية القديمة التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي هشة ولا تستند على أسس متينة. ومن المتوقع أن يشهد النمو العالمي إرتفاعاً من نسبة ٢,٩ بالمئة في عام ٢٠١٩ إلى نسبة ٣,٣ بالمئة في عام ٢٠٢٠. وترتكز هذه التوقعات على فرضية التوصل إلى اتفاق يساعد في تسوية الحرب التجارية وتخفيف حدة التوترات بين الولايات المتحدة والصين، وتقديم تنازلات فيما يتعلق بقوة الصين الصاعدة في مجال التكنولوجيا العالمية وتحقيق مزيد من المرونة على مستوى الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات يبدوا أنها بعيدة المنال، خاصة في ظل أجواء عدم اليقين والغموض الذي سببه انتشار فيروس كرونا والآثار الاقتصادية التي خلفها على الصين والاقتصاد العالمي. إنَّ من شأن الانتشار المخيف للفيروس وتضاعف احتمالات ازدياد حالات الوفاة أَنْ يَشِلَّ حركة التجارة العالمية البينية، ولربما يُسْهِم أيضا في تراجع الطلب على النفط. أما على مستوى البحرين، سوف تستمر جهود الحكومة في التركيز على صحة أوضاعها المالية وتحقيق مزيد من الانضباط المالي واستنهاض القطاع الخاص وتشجيعه للعمل إلى جانبها على توجيه دفة الاقتصاد الوطني نحو الاتجاه الصحيح. هذا فيما ستواصل الحكومة من خلال مجلس التنمية الاقتصادية جذب الاستثمارات الأجنبية الجديدة من خلال مجموعة واسعة من المبادرات بما في ذلك الترويج للبحرين كمركز محوري للتكنولوجيا المالية. إن هذه العوامل وغيرها من شأنها أن تسهم في تشكيل مستقبل الاقتصاد البحريني للسنوات القادمة.

ذي ليك
اسلوب حياة معاصر وجديد

تقرير المسئولية المجتمعية

تضطلع شركة البحرين للتسهيلات التجارية بدور حقيقي في المجتمع حيث أثبتت أن الاستدامة والمسئولية المجتمعية للشركة كانا ينموان بالتوازي ويتعاظم دورهما، ويحققان في نهاية المطاف نموا في الأعمال التجارية كونهما صنوان لا يفترقان. إنَّ التزام شركة البحرين للتسهيلات التجارية تجاه البحرين هو التزام أصيل، وطويل الأمد يتجاوز حدود مشاركتها في الاقتصاد الوطني عبر منح القروض، بل يتعداه للعمل من أجل الصالح العام، فهي تدير وتوجه برامج المسئولية المجتمعية في مناحٍ عديدة تشكل جوهر ممارستها الأخلاقية في قطاع العمل الخيري، في بيئة ترتكز على رد الجميل لهذا المجتمع المعطاء يوما بعد يوم.

يعرّف كل من كارول، و أ. وبوخولتز ، أ. في كتابهما المعنون "الأعمال والمجتمع: الأخلاقيات وإدارة أصحاب المصلحة" المسئولية المجتمعية بأنها "التوقعات الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والتقديرية (الخيرية) للمجتمع من الشركات في مرحلة معينة". ووفقًا لهذا التعريف، يعني مفهوم المسئولية المجتمعية أن تتحمل المنظمات مسئوليات شرفية، وأخلاقية، وخيرية، بالإضافة إلى تحملها مسئولياتها في تحقيق عائد مرضٍ للمستثمرين والامتثال للقانون.

لقد صبت شركة البحرين للتسهيلات التجارية جهودها الخيرة في العمل الخيري بكل وفاء وإخلاص، وتبنت بشكل جوهري وجهة النظر الموسعة لنطاق مسئولياتها والتي لا تشمل المساهمين فحسب، بل تمتد أيضا لتشمل العديد من ذوي الشأن الآخرين، لتضم على سبيل المثال لا الحصر: الموظفين، والموردين، والعملاء، والمجتمع المحلي، والمؤسسات الحكومية، والمجموعات البيئية، والعديد من مجموعات المصالح الخاصة الأخرى. لقد لبت شركة البحرين للتسهيلات التجارية بكفاءة عالية توقعات المجتمع المحلي واضطلعت بالوفاء بمسئولياتها الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والخيرية.

وعليه، يوضح التعريف المذكور آنفا، أنَّ المسئولية المجتمعية هي مفهوم يتألف من أربعة أجزاء أو مسئوليات ذات طبيعة متعددة الأوجه، وهي تعكس حقيقة ما تمارسه الشركة على أرض الواقع. حيث تشير المسئوليات الاقتصادية إلى توقع المجتمع بأن تقوم شركة البحرين للتسهيلات التجارية بتزويد سلع وخدمات يحتاجها عملائها ويرغبون فيها، ومن ثم تقوم ببيع تلك السلع والخدمات بأسعار تتوافق مع توقعات أولئك العملاء، في الوقت الذي تحافظ فيه الشركة على فعاليتها وربحيتها وتأخذ في نظر الاعتبار المحافظة على مصالح المساهمين. وتشير المسئوليات القانونية إلى امتثال شركة البحرين للتسهيلات التجارية بجميع القوانين واللوائح التي تضعها مختلف الهيئات التنظيمية وغيرها من الهيئات الحكومية الرسمية. وفي الواقع، تتحمل شركة البحرين للتسهيلات التجارية المئات من المسئوليات القانونية التي تحكم جميع عملياتها لضمان تحقيق المصلحة العليا لجميع أصحاب الشأن المتعددين. وتشير المسئوليات الأخلاقية إلى التوقعات المجتمعية التي تتجاوز الأطر القانونية، كأن يتوقع المجتمع أن تدير شركة البحرين للتسهيلات التجارية شئونها بطريقة متفقة مع الأصول والمبادى العامة وبطريقة عادلة، بمعنى أنه من المتوقع منها أن تقوم بأكثر من مجرد الالتزام بالقانون عبر بذل جهود كبيرة والقيام بمبادرات استباقية لفهم أعراف المجتمع والوفاء بها، حتى لو لم يتم صياغتها وتقنينها رسميا على هيئة قانون، وذلك من قبيل تقديم الدعم الخيري للمجتمع دون وجود نص قانوني يُلْزِمُ الشركة القيام بذلك. وتشير المسئوليات الخيرية إلى توقع المجتمع بأن تستوفي شركة البحرين للتسهيلات التجارية اشتراطات المواطنة الصالحة. وقد تجلى ذلك بوضوح في مشاركتها في العديد من البرامج والأنشطة الخيرية، والتي لم يجني ثمارها المجتمع فحسب، ولكن عَمَّ خيرها البلاد قاطبة بقطاعاته الاجتماعية المتنوعة (من خلال التركيز على مبادرات ملموسة تنعكس آثارها على المجتمع والاقتصاد والبيئة والتعليم والعمل التطوعي والصحة والثقافة والآثار)، وحتى في قيام موظفي الشركة بإفادة مؤسسات المجتمع من خبراتهم، وقضاء أيام من العمل التطوعي لديها ضمن إطار خدمة المسئولية المجتمعية.

لقد تعاملت شركة البحرين للتسهيلات التجارية بحرفية مع مجموعة واسعة من القضايا والمشكلات المجتمعية والتي لها آثار اجتماعية وأخلاقية عميقة. وفي خضم ذلك، لم تنهج الشركة فقط تحقيق هدف زيادة العائدات الربحية من خلال تقديم المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع، بل سعت للارتقاء بالمجتمع وتحسين ظروفه والنهوض به، الأمر الذي سينعكس إيجابا على المجتمع بأكمله ويحقق له الفائدة المرجوة في نهاية المطاف. لقد اكتسبت شركة البحرين للتسهيلات التجارية سمعة حسنة في استجابتها السريعة لاحتياجات المجتمع من منطلق أسس مسئوليتها المجتمعية والأخلاقية وهي تفخر في أنها قدمت الدعم والمساندة لمؤسسات خيرية متنوعة منذ إنشائها في عام ١٩٨٣.

إنَّ المسئولية المجتمعية تتصدر سلم أولويات شركة البحرين للتسهيلات التجارية. وهي جزء بارز يشكل جوهر الأسس التي ترتكز عليها أعمال الشركة. فالشركة تتصرف بمسئولية تامة، وتمارس أعمالها الخيرية ضمن الشراكة المجتمعية في مختلف الظروف، في السراء والضراء، وفي إطار يتماشي مع القانون، واستنادا لأفضل الممارسات المعمول بها، لتحقيق العيش الكريم للمجتمع وضمان الرفاه الاجتماعي. لقد أرست شركة البحرين للتسهيلات التجارية قواعد العمل الخيري، وعززت من مسئوليتها المجتمعية طوال الستة والثلاثين عاما بكل حماسة وشغف، وبذلت ما في وسعها لتوسيع نطاق مسئولياتها ومضاعفتها طوال الأعوام الماضية.

كما واصلت الشركة في عام ٢٠١٩ جهودها في الجمع بين الحملات الخيرية الرئيسية والمشاريع المجتمعية، التي تعزز فيها قيمة المسئولية المجتمعية العميقة للشركة، وتبرز فيها الحس الاجتماعي المسئول، واستراتيجية العمل الاجتماعي والتي من خلالها كثفت الشركة من جهودها لمواصلة دعم المجتمع لأعوام مديدة قادمة. ولتحقيق هذه الغاية، وافقت الشركة على دعم بناء ملحق متكامل لمركز الحد لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. ويطيب لنا إعلامكم بانتهائنا من إعداد التصاميم النهائية للمشروع، وبحصولنا على رخصة البناء وموافقة الجهات الرسمية المختصة الأخرى، وعليه بدأت أعمال البناء والتشييد. ومن المؤمل أن يسهم هذا المرفق الجديد في تلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال المعاقين من ذوي الاحتياجات الخاصة.

* التبرع بحافلة لجمعية حفظ النعمة

* ضمن إطار حملة التبرع بالدم

بالإضافة إلى ذلك، بلغ دعم الشركة للمجتمع أوجه في عام ٢٠١٩، حيث شَكَّلَ هذا العام علامةً فارقةً في تاريخ المسئولية المجتمعية للشركة، حيث قامت من خلال منتجها بطاقة امتياز فور هير، وهي البطاقة الائتمانية النسائية الأولى في مملكة البحرين، بتنظيم ورعاية حفل ومؤتمر "رائدات في نهضة البحرين"، تم خلاله تكريم خمس وعشرين امرأة رائدة من الرائدات البحرينيات اللائي قدمن إسهامات مميزة في نهضة مملكة البحرين، واستعراض أبرز إنجازاتهن الجليلة في سبيل خدمة الوطن. ويضاف إلى ذلك، ما قدمته الشركة من برامج دعم عديدة صبت في إطار العمل الخيري الهادف إلى تعزيز أركان المجتمع.

ومن منطلق تركيزها على مفهوم "الاستدامة"، تولي شركة البحرين للتسهيلات التجارية اهتماما بالغا برفاهية المجتمع، وتصرف قدرا كبيرا من الوقت وتبذل مزيدا من الجهود في ابتكار منتجات جديدة تؤدي مع مرور الوقت على المدى الطويل، إلى علاج وتحسين ما ابتلي به المجتمع من عِلَلٍ وآفات، وإيجاد حالة من العلاقة الإيجابية مع المجتمع والبيئة على حد سواء. وتماشيا مع هذه الاستراتيجية، طرحت الشركة منتجا صديقا للبيئة، تقوم الشركة بموجبه ببيع وتمويل ألواح شمسية عالية الجودة، ومعتمدة دوليا، لدعم المبادرات المستمرة للحكومة الموقرة لتنويع مصادر الطاقة المتجددة لتقليل استهلاك الطاقة وحماية البيئة. وتأمل الشركة أن تحقق نتائج مبهرة في هذا المنتج المستدام في القريب العاجل.

كما تتبنى شركة البحرين للتسهيلات التجارية نهجا آخر في المسئولية من خلال الاهتمام بكل أصحاب المصلحة على مستوى المجموعة بأكملها، سواء كانوا من الموظفين، أو العملاء، أو المساهمين، أو الموردين، أو الإدارة، أو المجتمع. وفيما يلي سنبين كيف ينظر صاحب كل مصلحة للمسئولية المجتمعية وفقا لتقدير ذاتي لأهميتها الحقيقية: فالموظفون يريدون الحصول على وظائف آمنة وأجورا مجزية؛ وتريد الإدارة أن يكون لديها موظفون سعداء، وتحقق أرباحا جيدة؛ ويتوقع العميل أن يحصل على خدمات متميزة، ومنتجات عالية الجودة؛ ويريد المجتمع أن يحصل على دعم كافٍ من خلالِ توفير فرصٍ وظيفيةٍ وأجور جيدة لأبنائه مع عدم الإضرار بالبيئة وإفادتها؛ ويريد المورّدون أن تزدهر تجارتهم وأعمالهم، وأن يتلقوا الدعم المالي الجيد دون انقطاع؛ ويريد المساهمون أن يحققوا عائدات مالية تَدُرُّ رِبْحًا جيدا على استثماراتهم.

أخيرا وليس آخرا، لا يفوتنا التذكير بأن الجهود الاجتماعية التي تقدمها شركة البحرين للتسهيلات التجارية، تَصُبُّ في تحقيقِ رؤيةِ الشركةِ ورسالتِها، المنصوص عليهما في الخطة الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١.

العام في
صور

يناير ٢٠١٩
امتياز فور هير توقع اتفاقية
تعاون مع مجموعة الراشد

يوليو ٢٠١٩
إطلاق "الشمس"، مبادرة تمويل
الطاقة الشمسية النظيفة

يناير ٢٠١٩
منتدى الشركاء
والموردين الاستراتيجيين

مايو ٢٠١٩
حفل افتتاح
مركز الخصومات

نوفمبر ٢٠١٩
إطلاق علامة هافال
التجارية

أكتوبر ٢٠١٩
الاحتفاء برائدات النهضة
في البحرين

نوفمبر ٢٠١٩
مهرجان السحب الكبير
لحاملي بطاقة امتياز

أغسطس ٢٠١٩
افتتاح أول مركز خاص
للفحص الفني للسيارات

معلومات عامة

شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. هي شركة مساهمة بحرينية سجلت سابقا في السجل التجاري في ٢٩ أغسطس ١٩٨٣ كشركة مساهمة بحرينية مقفلة. في شهر أبريل ١٩٩٣سجلت كشركة مساهمة عامة بعد الاكتتاب العام في أسهمها.

تمتلك الشركة بالكامل الشركة الوطنية للسيارات ذ.م.م. والتي تأسست في مارس ١٩٨٨، وشركة التسهيلات لخدمات التأمين ذ.م.م. والتي تأسست في ١٩٩٧، وشركة التسهيلات للخدمات العقارية ش.ش.و. والتي تأسست في مايو ٢٠٠٢. في ديسمبر عام ٢٠١٣، توسعت المجموعة جغرافيا وأسست شركة التسهيلات للتجارة العامة ذ.م.م. في أربيل – كردستان - العراق، لبيع سيارات هوندا في كردستان، العراق. وقامت الشركة بتأسيس شركة التسهيلات للسيارات ش.ش.و. في مارس ٢٠١٥ وشركة التسهيلات لتأجير السيارات ذ.م.م. في ابريل ٢٠١٧ المملوكتان لها بالكامل.

رقم السجل التجاري	:	١٣٤٤٤
صندوق البريد	:	١١٧٥، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	:	١٧ ٧٨٦ ٠٠٠
الرقم المجاني	:	٨٠٠٠ ٨٠٠٠
الخط الساخن للمستثمرين	:	١٧ ٧٨٧ ٢٠٩
فاكس	:	١٧ ٧٨٦ ٠١٠
البريد الإلكتروني	:	bcredit@bahraincredit.com.bh
العنوان	:	مبنى تسهيلات البحرين، مبنى ٢٩٠، طريق ١١١، توبلي ٧٠١
الموقع الإلكتروني	:	www.bahraincredit.com.bh

البنوك

بنك البحرين والكويت
البنك الاهلي المتحد
بنك الخليج الدولي
المؤسسة العربية المصرفية
البنك الأهلي (SAOG)
بنك اتش إس بي سي
بنك المشرق
بنك اي بي ال – اربيل – كردستان

بنك البحرين الوطني
بنك بي ان بي باريبا
ستاندرد تشارترد بنك
البنك العربي
بنك السلام
كنارا بنك
بنك بغداد – اربيل – العراق
بنك رأس الخيمة الوطني
بنك البركة - اربيل - كردستان

المدققون	:	كي بي أم جي فخرو

البيانات المالية
الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٩

المحـتويات

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين	٤٢-٤٦
بيان المركز المالي الموحد	٤٧
بيان الربح أو الخسارة الموحد	٤٨
بيان الدخل الشامل الموحد	٤٩
بيان التغييرات في حقوق الملكية الموحد	٥٠-٥١
بيان التدفقات النقدية الموحد	٥٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٥٣-٩٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السـادة المسـاهمين

شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب) | مملكة البحرين

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب) والشركات التابعة لها ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وبيان الربح أو الخسارة الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

برأينا، أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا وفق هذه المعايير مشروحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسئوليات المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة " من تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لمدونة قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى طبقاً للمدونة المذكورة. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي الذي توصلنا إليه.

أمور التدقيق الرئيسية

أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق تقديرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تم اعتبار هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وفي صياغة رأينا المهني بشأنها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور.

انخفاض قيمة القروض والسلفيات

(راجع استخدام التقديرات والإجتهادات في إيضاح رقم (٦)، وانخفاض القيمة في إيضاح رقم ٣(د)، وإيضاح رقم (٤) حول الإفصاح عن مخاطر الائتمان في البيانات المالية الموحدة).

الوصف

لقد ركزنا على هذا الأمر للأسباب التالية:

- أهمية القروض والسلفيات ووجود تقديرات هامة ذات أثر جوهري على البيانات المالية الموحدة؛
- انخفاض قيمة القروض والسلفيات يشمل:

- تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت واحتساب انخفاض القيمة؛
- استخدام نماذج ومنهجيات إحصائية لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- متطلبات إفصاح معقدة تتعلق بجودة ائتمان المحفظة، بما فيها شرح الأحكام وأهم المدخلات الرئيسية المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة.

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

إجراءات التدقيق لتقليل المخاطر الجوهرية المصاحبة لانخفاض القيمة شملت ما يلي:

- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على أساس متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وفهمنا لأعمال وممارسة القطاع؛
- تأكيد فهمنا للإجراءات الجديدة أو المعدلة، ونظم الرقابة المطبقة بما فيها نظم الرقابة على تطوير وتحديث نموذج احتساب الخسائر المتوقعة؛

إختبار الرقابة

لقد قمنا بإختبارات تعقب الإجراءات للتعرف على الأنظمة والتطبيقات ونظم الرقابة الرئيسية المطبقة في إجراءات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. لقد اختبرنا الضوابط العامة لتقنية المعلومات والتطبيقات على الأنظمة الرئيسية المستخدمة في عملية احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. وتشمل الجوانب الرئيسية للإختبارات التي قمنا بها ما يلي:

- فحص تصميم وفاعلية نظم الرقابة الرئيسية وصحة البيانات والفرضيات المستخدمة في نماذج الانخفاض حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)؛
- فحص الرقابة حول نقل البيانات بين أنظمة المصادر المعنية ونماذج انخفاض القيمة التي تستخدمها المجموعة؛
- تقييم الضوابط على نموذج انخفاض القيمة، بما فيها المراقبة والمراجعة والاعتماد؛
- تقييم الضوابط على الرقابة على عملية الاعتماد ومراجعة مخرجات النماذج والتعديلات التي تتم على المخرجات وتعديلات الإدارة؛
- فحص أنظمة الرقابة الرئيسية المتعلقة باختيار وتنفيذ مدخلات التغيرات الاقتصادية المهمة.

الاختبارات التفصيلية

شملت الإختبارات التفصيلية ما يلي:

- اختبار عينة من المدخلات الرئيسية والفرضيات التي تؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التوقعات الاقتصادية للتأكد من المعلومات المستخدمة؛
- إعادة أداء تأثير محددات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان الرئيسية وفحص عينات من الأدوات المالية لتحديد إذا ما تم التعرف على محددات الزيادة الجوهرية بشكل مناسب؛
- إعادة أداء العناصر الرئيسية في حسابات نموذج المجوعة وتقييم صحة النتائج؛
- اختيار عينة من تعديلات مخرجات النموذج لتقييم مدى معقولية التعديلات وذلك باختيار الفرضيات الرئيسية واختبار طريقة الاحتساب والمطابقة مع مصادر البيانات.

الاستعانة بالمتخصصين

لقد قمنا باشراك المتخصصين من كي بي إم جي، كل حسب تخصصه للمساعدة في تقييم الرقابة على أنظمة المعلومات واختبار فرضيات الإدارة الرئيسية المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وأهمها:

- إشراك المتخصصين في إدارة مخاطر المعلومات لاختبار الرقابة على نظم المعلومات الجديدة، وتسجيل البيانات في الأنظمة الرئيسية ونقل البيانات من الأنظمة الرئيسية إلى نماذج انخفاض القيمة؛

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السـادة المسـاهمين (يتبع)

مخصص انخفاض قيمة المخزون (المركبات وقطع الغيار)
راجع إيضاح رقم (١٠) في البيانات المالية الموحدة.

الوصف

لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:
- أهمية المخزون ووجود أنواع مختلفة من المركبات وقطع الغيار؛
- وجود أحكام وتقديرات جوهرية لتحديد مخصص انخفاض قيمة المخزون الممكن تحقيقها عندما تكون القيمة أقل من التكلفة.

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

إجراءاتنا تضمنت التالي:
- فحص تصميم وفعالية الحوكمة على عملية تحديد المواد بطيئة الحركة؛
- فحص أعمار مخزون السيارات وقطع الغيار على أساس العينات؛
- فحص المبيعات بعد نهاية السنة المالية ومقارنة أسعار البيع بالقيمة المحتسبة للمخزون؛
- إختبار فرضيات المجموعة للوصول للقيمة القابلة للتحقيق عن طريق تقييم المعلومات التاريخية ومعلومات السوق المتاحة؛
- وتقييم ملائمة إفصاحات المجموعة الخاصة بانخفاض قيمة المخزون، بالرجوع لمتطلبات المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

انخفاض قيمة الذمم التجارية المدينة
راجع إيضاح رقم (٩) في البيانات المالية الموحدة.

الوصف

لقد ركزنا على هذا الأمر بسبب:
- أهمية مبالغ الذمم التجارية المدينة المستحقة للمجموعة من عملائها عن بيع المركبات؛
- تتضمن السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض القيمة الحاجة إلى عمل تقديرات وأحكام معقدة تتعلق بتوقيت احتساب انخفاض القيمة، وتقدير مبلغ الإنخفاض؛
- استخدام نماذج لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق (يتبع)

- إشراك المتخصصين في إدارة المخاطر المالية لمراجعة معقولية وملائمة المنهجية والفرضيات المستخدمة في نموذج خسائر انخفاض القيمة اعتماداً على معرفتنا الخاصة والمعلومات المتوفرة لدينا عن القطاع والأوضاع الاقتصادية. يشمل ذلك اختبار الفرضيات والأحكام الرئيسية المتعلقة بتصنيف مخاطر الائتمان والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، وتعريف التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الاسترجاع واستخدام مدخلات اقتصادية مختلفة واحتمالية المخرجات الموزونة.

الإفصاح
- لقد قمنا بتقييم إفصاح المجموعة الخاص بأثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)، والسياسات المحاسبية الجديدة، واستخدام الفرضيات والأحكام الجوهرية، ونوعية ائتمان القروض والسلفيات بالرجوع للمعايير المحاسبية ذات العلاقة.

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

إجراءاتنا تضمنت التالي:
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة على أساس متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) وفهمنا لأعمال وممارسة القطاع.

إختبار الرقابة
- فحص تصميم وفاعلية نظم الرقابة الرئيسية وصحة البيانات والفرضيات المستخدمة في نماذج احتساب خسائر الائتمان المتوقعة حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩)؛

المعلومات الأخرى

مجلس الإدارة مسئول عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تشمل البيانات المالية الموحدة وتقريرنا حولها. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير رئيس مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير الأقسام المتبقية من التقرير السنوي لنا بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تحوي تضارب مهم مع البيانات المالية الموحدة، أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال أعمال التدقيق، أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة.

وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن ذلك. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية الموحدة؛ مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، كلما كان مناسباً، عن الأمور المتعلقة بفرضية الاستمرارية، واستخدامها كأساس محاسبي، إلا إذا كان مجلس الإدارة ينوي تصفية المجموعة أو إيقاف أعمالها، أو ليس لديه بديل واقعي إلا القيام بذلك.

- تقييم الرقابة على عملية الاعتماد ومراجعة المخرجات والتعديلات التي تتم على المخرجات؛

كيف تم تناول هذا الأمر في التدقيق

<u>الاختبارات التفصيلية</u>

- فحص أعمار الذمم المدينة على أساس العينات؛

تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة المتعلقة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) البيانات المالية الموحدة.

مسئولية المدققين عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول من خلو البيانات المالية الموحدة ككل من أية معلومات جوهرية خاطئة، سواءً كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدققين الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. يمكن أن تنجم المعلومات الخاطئة من الاحتيال أو الخطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع أن تؤثر، بصورة فردية أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية المأخوذة اعتماداً على هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقديرات المهنية، ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كما نقوم بالآتي:

- تحديد وتقييم مخاطر المعلومات الجوهرية الخاطئة في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الاحتيال أعلى من عدم اكتشاف معلومات جوهرية خاطئة ناتجة عن الخطأ، كون الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ، أو التزوير، أو الحذف المتعمد، أو التحريف، أو تجاوز نظم الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء الرأي حول مدى فاعلية نظم الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السـادة المسـاهمين (يتبع)

- الوصول إلى استنتاج حول مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة الأساس المحاسبي لفرضية الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك غموض مهم متعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة. وإذا توصلنا لمثل هذا الاستنتاج، فإنه يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا هذا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة، أو إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا المهني. تستند استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ هذا التقرير. ومن الممكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع المجموعة للتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. نحن مسئولون عن التوجيه والإشراف وأداء أعمال تدقيق المجموعة، ومسئولون حصراً فيما يخص رأينا هذا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق التدقيق وتوقيت أعماله المخطط لها، والنقاط المهمة التي برزت أثناء التدقيق بما في ذلك أوجه القصور الهامة، إن وجدت، في نظم الرقابة الداخلية.

كما نقدم لمجلس الإدارة بياناً يفيد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعه على جميع العلاقات والأمور الأخرى، إن وجدت، التي يعتقد بشكل معقول بأنها قد تؤثر على استقلاليتنا والإجراءات الوقائية ذات الصلة.

من بين الأمور التي يتم إبلاغها لمجلس الإدارة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وهي أمور التدقيق الرئيسية. كما أننا نقوم بشرح هذه الأمور في تقرير المدققين، مالم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد، في حالات نادرة جداً، أنه لا ينبغي الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن الآثار السلبية لذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق منافع المصلحة العامة.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية ودليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٥) نفيد بما يلي:

أ) إن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

ب) إن المعلومات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع هذه البيانات المالية الموحدة؛

ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٦ (وتعديلاته) أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٥ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة، أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين، أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال الشركة أو مركزها المالي؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير للمدققين المستقلين هو جعفر حسن القبيطي.

كي بي ام جي فخرو
رقم ترخيص الشريك ٨٣
٢٦ فبراير ٢٠٢٠

بيان

المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ | بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الموجودات			
النقد وأرصدة لدى البنوك		٥,٠٤٠	٥,١٧١
قروض وسلفيات مقدمة للعملاء	٨	٣٢٥,٢٨٩	٣١٤,٨٠٣
ذمم تجارية مدينة	٩	٧,٢٧٠	٨,٨٧٩
المخزون	١٠	٢٦,٣٢٢	٢٢,٨٤٢
عقارات استثمارية	١١	١٢,٦٤١	٦,٧٥٧
عقارات ومعدات	١٢	٢٩,٥٩٢	٢٧,٣٦٤
موجودات أخرى		٣,٦٧٣	٥,٢٦٦
مجموع الموجودات		**٤٠٩,٨٢٧**	٣٩١,٠٨٢
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
سحوبات على المكشوف		١	١٤١
ذمم تجارية دائنة وأخرى		٢٧,٣٠١	٢٠,٧٥٧
قروض بنكية لأجل	١٣	٢٣٠,١٦٣	٢٠٤,٢٩٢
سندات صادرة	١٤	-	١٩,٩٦٤
مجموع المطلوبات		**٢٥٧,٤٦٥**	٢٤٥,١٥٤
حقوق الملكية			
رأس المال	١٥	٢٠,٤١٩	١٦,٣٣٥
أسهم خزانة	١٥	(٥٩٩)	(٥٩٩)
الاحتياطي القانوني		٣٥,٥٠٢	٣٣,٥٤٢
الاحتياطيات الأخرى		٢٥,٢٢١	٢٦,٨٤٨
الأرباح المستبقاة		٧١,٨١٩	٦٩,٨٠٢
مجموع حقوق الملكية (صفحة ٥٠ - ٥١)		**١٥٢,٣٦٢**	١٤٥,٩٢٨
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٤٠٩,٨٢٧**	٣٩١,٠٨٢

اعتمدت البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة في ٢٦ فبراير ٢٠٢٠ ووقعها نيابة عن المجلس كل من:

عبدالرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

رياض يوسف حسن ساتر
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. عادل حبيل
الرئيس التنفيذي

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان

الربح أو الخسارة الموحد

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ | بآلاف الدنانير البحرينية

	إيضاح	٢٠١٩	٢٠١٨
فوائد مكتسبة		٣٩,٥٠٥	٣٧,٢١٨
فوائد مدفوعة		(١٢,٨٠٣)	(١١,٧٢٩)
صافي الفوائد المكتسبة		**٢٦,٧٠٢**	٢٥,٤٨٩
عائدات المركبات	١٦	٤٨,١٨٣	٦٠,٤٠٦
تكلفة المبيعات		(٤١,٨٠٣)	(٥٣,٢٣٦)
اجمالي ربح مبيعات المركبات		**٦,٣٨٠**	٧,١٧٠
رسوم وعمولات مكتسبة	١٧	١٠,٩٨٨	١٢,٠١٦
أرباح من بيع مخزون الأراضي	١٨	٣٣٤	٩٠٩
دخل الإيجار والتثمين		٨٦٢	٧١٤
مجموع الإيرادات التشغيلية		**٤٥,٢٦٦**	٤٦,٢٩٨
رواتب ومصروفات متعلقة بها		(٩,٥٢٢)	(٩,٠٢٧)
مصروفات تشغيلية أخرى	٢٠	(١٢,٢٤٨)	(١١,٥٥٧)
إيرادات أخرى	١٩	١,٥٨٤	٨٢٦
الربح قبل مخصص انخفاض القيمة على القروض والذمم المدينة		**٢٥,٠٨٠**	٢٦,٥٤٠
مخصص انخفاض القيمة على القروض والذمم المدينة ، صافية من المبالغ المستردة		(٧,٩٦٨)	(٣,٦٤٩)
أرباح السنة		**١٧,١١٢**	٢٢,٨٩١
العائد الأساسي والمخفض على السهم بقيمة ١٠٠ فلس	٢٥	٨٥ فلس	١١٤ فلس
أرباح أسهم نقدية مقترحة لكل سهم بقيمة ١٠٠ فلس		٥٠ فلس	٤٥ فلس

عبدالرحمن يوسف فخرو
رئيس مجلس الإدارة

رياض يوسف حسن ساتر
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. عادل حبيل
الرئيس التنفيذي

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل

الشامل الموحد

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ | بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرباح السنة	١٧,١١٢	٢٢,٨٩١
الدخل الشامل الآخر		
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها للربح أو الخسارة		
صافي التغيرات في احتياطي تحوط التدفقات النقدية	(٣,٠٨٨)	١٨٤
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة	(٣,٠٨٨)	١٨٤
مجموع الدخل الشامل للسنة	١٤,٠٢٤	٢٣,٠٧٥

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات

في حقوق الملكية الموحد

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ | بآلاف الدنانير البحرينية

	رأس المال		الاحتياطيات والأرباح المستبقاة				
				الاحتياطيات الاخرى			
٢٠١٩	رأس المال	أسهم خزينة	احتياطي قانوني*	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	احتياطي التبرعات	احتياطي عام	أرباح مستبقاة	مجموع حقوق الملكية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,٣٦٦	٧٣٢	٢٤,٧٥٠	٦٩,٨٠٢	١٤٥,٩٢٨
تخصيصات ٢٠١٨ (بموافقة المساهمين):								
- تبرعات معلنة	-	-	-	-	٣٠٠	-	(٣٠٠)	-
- أسهم منحة	٤,٠٨٤	-	-	-	-	-	(٤,٠٨٤)	-
- أرباح أسهم مدفوعة للمساهمين	-	-	-	-	-	-	(٧,٢٥١)	(٧,٢٥١)
- المحول للاحتياطي القانوني	-	-	١,٥٠٠	-	-	-	(١,٥٠٠)	-
- المحول للاحتياطي العام	-	-	-	-	-	١,٥٠٠	(١,٥٠٠)	-
الرصيد بعد تخصيصات ٢٠١٨	**٢٠,٤١٩**	**(٥٩٩)**	**٣٥,٠٤٢**	**١,٣٦٦**	**١,٠٣٢**	**٢٦,٢٥٠**	**٥٥,١٦٧**	**١٣٨,٦٧٧**
الدخل الشامل للسنة								
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	١٧,١١٢	١٧,١١٢
الدخل الشامل الآخر								
- صافي التغيرات في احتياطي تحوط التدفقات النقدية	-	-	-	(٣,٠٨٨)	-	-	-	(٣,٠٨٨)
مجموع الدخل الشامل للسنة	**-**	**-**	**-**	**(٣,٠٨٨)**	**-**	**-**	**١٧,١١٢**	**١٤,٠٢٤**
تبرعات مدفوعة	-	-	-	-	(٣٣٩)	-	-	(٣٣٩)
- المحول للاحتياطي القانوني	-	-	٤٦٠	-	-	-	(٤٦٠)	-
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**٢٠,٤١٩**	**(٥٩٩)**	**٣٥,٥٠٢**	**(١,٧٢٢)**	**٦٩٣**	**٢٦,٢٥٠**	**٧١,٨١٩**	**١٥٢,٣٦٢**

* يحتوي على علاوة إصدار أسهم بقيمة ٢٥,٢٩٢ دينار بحريني.

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات

في حقوق الملكية الموحد

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ | بآلاف الدنانير البحرينية

	رأس المال		الاحتياطيات والأرباح المستبقاة				
				الاحتياطيات الاخرى			
٢٠١٨	رأس المال	أسهم خزينة	احتياطي قانوني*	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	احتياطي التبرعات	احتياطي عام	أرباح مستبقاة	مجموع حقوق الملكية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (كما أعلن سابقاً)	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,١٨٢	٦٨٠	٢٣,٢٥٠	٦٣,٠١٨	١٣٧,٤٠٨
أثر تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) كما في ١ يناير ٢٠١٨	-	-	-	-	-	-	(٦,٢٥٠)	(٦,٢٥٠)
الرصيد المعدل كما في ١ يناير ٢٠١٨	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,١٨٢	٦٨٠	٢٣,٢٥٠	٥٦,٧٦٨	١٣١,١٥٨
تخصيصات ٢٠١٧ (بموافقة المساهمين):								
- تبرعات معلنة	-	-	-	-	٣٠٠	-	(٣٠٠)	-
- أرباح أسهم مدفوعة للمساهمين	-	-	-	-	-	-	(٨,٠٥٧)	(٨,٠٥٧)
- المحول للاحتياطي العام	-	-	-	-	-	١,٥٠٠	(١,٥٠٠)	-
الرصيد بعد تخصيصات ٢٠١٧	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,١٨٢	٩٨٠	٢٤,٧٥٠	٤٦,٩١١	١٢٣,١٠١
الدخل الشامل للسنة								
ربح السنة	-	-	-	-	-	-	٢٢,٨٩١	٢٢,٨٩١
الدخل الشامل الآخر								
- صافي التغيرات في احتياطي تحوط التدفقات النقدية	-	-	-	١٨٤	-	-	-	١٨٤
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	١٨٤	-	-	٢٢,٨٩١	٢٣,٠٧٥
تبرعات مدفوعة	-	-	-	-	(٢٤٨)	-	-	(٢٤٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٦,٣٣٥	(٥٩٩)	٣٣,٥٤٢	١,٣٦٦	٧٣٢	٢٤,٧٥٠	٦٩,٨٠٢	١٤٥,٩٢٨

* يحتوي على علاوة إصدار أسهم بقيمة ٢٥,٢٩٢ دينار بحريني.

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات

النقدية الموحد

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ | بآلاف الدنانير البحرينية

	٢٠١٩	٢٠١٨
التدفقات النقدية من أنشطة العمليات		
قروض مسددة وفوائد مستلمة ومقبوضات أخرى	٣٢٨,٣٩٩	٣١٣,٨٢٢
المستلم من بيع المركبات	٥١,٢٦٢	٥٨,٥٠٤
عمولات تأمين مستلمة	١,٤٠٢	١,٤٩٩
المحصل من بيع مخزون الأراضي	٣,٠٤٩	٦,٤٦٥
ايجارات مستلمة	٨٤٩	٦٩٨
قروض وسلفيات ممنوحة للعملاء	(٢٩٦,٠٣٧)	(٢٩٥,١٨٢)
مدفوعات لموردي المركبات	(٤٤,٠٢٤)	(٤٨,٦١٥)
مدفوعات على عقارات محتفظ بها كمخزون	(٦٩٦)	(٧٨٤)
مدفوعات المصروفات التشغيلية	(٢٠,٥٢٤)	(١٩,٧٣٩)
مكافأة مجلس الإدارة المدفوعة	(٥٣٥)	(٤٦٤)
فوائد مدفوعة	(١٣,١٠٦)	(١١,٨٢٠)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة العمليات	**١٠,٠٣٩**	٤,٣٨٤
التدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار		
مصروفات رأسمالية لشراء عقارات ومعدات	(٣,٠٢٠)	(٣,١٤٥)
الاضافة على / شراء عقارات استثمارية (الصافي)	(٦,١٦٥)	(٦٦٩)
مبالغ مستلمة من بيع عقارات ومعدات	٧٠٨	٨٠٤
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار	**(٨,٤٧٧)**	(٣,٠١٠)
التدفقات النقدية لأنشطة التمويل		
قروض لأجل مستلمة	٤١,٤٧٣	٥٥,٢٨٠
قروض لأجل مدفوعة	(١٥,٥٩٣)	(٢٨,٧٧٥)
سندات مدفوعة عند الاستحقاق	(١٩,٩٨١)	(٢٠,٠٠٠)
أرباح أسهم مدفوعة	(٧,٢٠٥)	(٨,٠٢٠)
تبرعات مدفوعة	(٣٣٩)	(٢٤٨)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل	**(١,٦٤٥)**	(١,٧٦٣)
صافي النقص في النقد وما في حكمه	(٨٣)	(٣٨٩)
النقد وما في حكمه في ١ يناير	٤,٩٦٧	٥,٣٥٦
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	**٤,٨٨٤**	٤,٩٦٧
يتكون النقد وما في حكمه من :		
النقد وأرصدة لدى البنوك	٥,٠٤٠	٥,١٧١
ناقصا:		
النقد المقيد	(١٥٥)	(٦٣)
سحوبات على المكشوف	(١)	(١٤١)
	٤,٨٨٤	٤,٩٦٧

تشكل الايضاحات المرفقة من ١ الى ٢٩ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١. التأسيس والنشاط

شركة البحرين للتسهيلات التجارية (ش.م.ب) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة مسجلة في مملكة البحرين. تقوم الشركة بمنح قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل واصدار بطاقات ائتمانية. وقد حصلت الشركة بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٥ على ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي للعمل كمؤسسة مالية وخاضعة لإشرافه. تشتمل البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على البيانات المالية للشركة ،الشركات التابعة لها والفروع (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة").

البيانات المالية الموحدة للمجموعة تشمل البيانات المالية للشركة والشركات التابعة المملوكة بالكامل كما هو مبين ادناه:

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة تملك المجموعة	الأنشطة الرئيسية
الشركة الوطنية للسيارات (ذ.م.م)	البحرين	٪١٠٠	وكيل حصري لجنرال موتورز (جي ام سي وشفروليه وكادلك) وسيارات هوندا في مملكة البحرين.
شركة التسهيلات للخدمات العقارية (ش.ش.و)	البحرين	٪١٠٠	خدمات عقارية.
شركة التسهيلات لخدمات التأمين (ذ.م.م)	البحرين	٪١٠٠	خدمات لوساطة التأمين.
شركة التسهيلات للتجارة العامة (ذ.م.م)	كردستان، العراق	٪١٠٠	بيع سيارات هوندا في العراق (تأسست من قبل الشركة الوطنية للسيارات).
شركة التسهيلات للسيارات (ش.ش.و)	البحرين	٪١٠٠	وكيل حصري لسيارات جاك وفوتون و هافال و جريت وول في مملكة البحرين.
شركة التسهيلات لتأجير السيارات (ذ.م.م)	البحرين	٪١٠٠	خدمات تأجير السيارات والتأجير لمدد قصيرة وطويلة الأجل.

٢. أسس إعداد البيانات

أ) بيان الالتزام
أعدت البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وطبقا لأحكام قانون الشركات التجارية .

ب) أسس القياس
أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لقاعدة التكلفة التاريخية ما عدا الأدوات المالية المشتقة التي تقدر بالقيمة العادلة.

ج) العملة المستعملة في انجاز المعاملات وإعداد البيانات المالية
يتم عرض البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة المستعملة في المجموعة. تم التقريب إلى "الألف" ماعدا الحالات المشار إليها.

٢. أسس إعداد البيانات (يتبع)

د) المعايير و التعديلات و التفسيرات الجديدة السارية المفعول ابتداء من ١ يناير ٢٠١٩

إن المعايير والتعديلات والتفسيرات التالية ، والتي أصبحت سارية اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩ ، لها صلة بالمجموعة:

١) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦: عقود إيجار

يقدم المعيار الدولي للإعداد التقارير المالية رقم (١٦) نموذجًا محاسبيًا واحدًا على أساس الميزانية العمومية للمستأجرين. يتعرف المستأجر على أصل حق الاستخدام والذي يمثل حقه في استخدام الأصل الأساسي وبمسئولية الإيجار الذي يمثل التزامه بسداد مدفوعات الإيجار. وهناك استثناءات اختيارية لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للسلع منخفضة القيمة. تظل محاسبة المؤجرين مماثلة للمعيار الحالي ، أي أن المؤجرين يواصلون تصنيف عقود الإيجار على أنها عقود تمويل أو عقود إيجار تشغيلية.

يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) محل إرشادات عقود الإيجار الحالية ، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي (١٧) عقود إيجار ، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٤) تحديد ما إذا كان ترتيب ما يتضمن عقد إيجار ، وحوافز عقود إيجار تشغيلية لـ SIC-١٥ ، و SIC-٢٧ ، وتقييم مادة المعاملات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار. يسري هذا المعيارعلى الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

أ. تعريف عقد الإيجار

في السابق، تحدد المجموعة عند بدء العقد ما إذا كان العقد يحتوي على عقد إيجار بموجب تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٤) - تحديد ما إذا كان ترتيب ما يحتوي على عقد إيجار أم لا. تقوم المجموعة الآن بتقييم ما إذا كان العقد أو يحتوي على عقد إيجار بناءً على التعريف الجديد لعقد الإيجار. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦)، يكون العقد أو يحتوي على عقد إيجار إذا كان العقد يمنح حقًا في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية بمقابل.
عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، اختارت المجموعة تطبيق الوسيلة العملية لتقييم معاملات التأجير. لقد طبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) فقط على العقود التي تم تحديدها سابقًا على أنها عقود إيجار. لم يتم إعادة تقييم العقود التي لم يتم تحديدها كعقود إيجار بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧) وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (٤). لذلك، تم تطبيق تعريف عقد الإيجار بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) على العقود المبرمة أو التي تم تغييرها في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

ب. كمستأجر

قامت المجموعة بتصنيف عقود الإيجار سابقًا على أنها عقود إيجار تشغيلي أو تمويلي بناءً على تقييمها إذا ما كان عقد الإيجار قد قام بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية إلى حد كبير. بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦)، تعترف المجموعة بأصول الحق في الاستخدام والتزامات الإيجار لمعظم عقود الإيجار - أي أن عقود الإيجار هذه مدرجة في الميزانية العمومية.
تعرض المجموعة موجودات حق الاستخدام التي لا تفي بتعريف العقارات الاستثمارية في "العقارات والمعدات"، وهو نفس البند الذي يعرض الأصول الأساسية ذات الطبيعة التي تملكها. يتم عرض أصول حق الاستخدام التي تلبي تعريف العقارات الاستثمارية ضمن العقارات الاستثمارية.

ج. كمؤجر

تقوم المجموعة بتأجير عقاراتها الاستثمارية، بما في ذلك أصول حق الاستخدام. صنفت المجموعة هذه العقود على أنها عقود إيجار تشغيلية. إن السياسات المحاسبية المطبقة على المجموعة كمؤجر لا تختلف عن تلك المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم(١٧). لا يتعين على المجموعة إجراء أي تعديلات على الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) لعقود الإيجار التي تعمل فيها المؤجر. ومع ذلك، طبقت المجموعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٥) "إيرادات العقود" مع العملاء لتخصيص المقابل في العقد لكل عنصر من عقود الإيجار وغير التأجير.

هـ. الانتقال

في السابق، صنفت المجموعة عقود إيجار العقارات على أنها عقود إيجار تشغيلية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٧). في المرحلة الانتقالية، بالنسبة لعقود الإيجار المصنفة على أنها عقود إيجار تشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي (١٧)، تم قياس التزامات الإيجار بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المتبقية، مخصومة بمعدل الاقتراض الإضافي للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٩. يتم قياس أصول حق الاستخدام بمبلغ مساو لالتزامات الإيجار، ويتم تعديلها بمبلغ أي مدفوعات إيجار مدفوعة مسبقًا أو مستحقة – قامت المجموعة بتطبيق هذا النهج على جميع عقود الإيجار.

استخدمت المجموعة الطرق العملية التالية عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) على عقود الإيجار السابقة التي تصنف كعقود تأجير تشغيلية بموجب معيار المحاسبة الدولي (١٧).

- طبق الإعفاء بعدم الاعتراف بأصول وخصوم حق الاستخدام لعقود الإيجار بأقل من ١٢ شهرا من مدة الإيجار أو منخفضة القيمة.
- استبعاد التكاليف المباشرة الأولية من قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ التطبيق الأولي.
- يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد مدة عقد الإيجار إذا كان العقد يحتوي على خيارات للتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

و. التأثير على البيانات المالية

١) التأثير الانتقالي

عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) أقرت المجموعة بموجودات إضافية لحق الاستخدام ومطلوبات إيجار إضافية. تم تلخيص تأثير الانتقال أدناه:

	١ يناير ٢٠١٩
أصول حق الاستخدام المعروضة ضمن العقارات والمعدات	٢,٠٩٥
التزامات الإيجار	١,٠٣٩

أبرمت الشركة عقد إيجار حق الاستخدام بقيمة ١,٠٥٠ ألف دينار بحريني اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩، ومع ذلك تم دفع التزام إيجار بالكامل مقدمًا عند بدء عقد الإيجار.

عند قياس مطلوبات الإيجار لعقود الإيجار المصنفة كعقود تأجير تشغيلي، قامت المجموعة بخصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي في ١ يناير ٢٠١٩. لم يكن هناك أي أثر جوهري على الأرباح المستبقاة عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦).

٢. أسس إعداد البيانات (يتبع)

٢) المعايير الأخرى
من غير المتوقع أن يكون للمعايير المعدلة التالية تأثير كبير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة:
- تعديل الخطة أو تقليصها أو تسويتها (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٩).
- التحسينات السنوية لمعايير الدولية دورة ٢٠١٥ - ٢٠١٧ معايير مختلفة.

ز. استخدام التقديرات والاجتهادات
يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة أن تضع الإدارة بعض التقديرات والتوقعات والفرضيات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى مبالغ الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات المبينة. النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والفرضيات بشكل مستمر. حيث يتم احتساب التقديرات المراجعة في فترة مراجعة التقديرات أو أي فترات مستقبلية متأثرة. المعلومات المتعلقة بالتقديرات المهمة وغير المؤكدة والاجتهادات المدرجة في تطبيق السياسات المحاسبية على المبالغ المحتسبة في البيانات المالية الموحدة مبينة في ايضاح رقم (٦).

ح. المعايير الجديدة و التعديلات و التفسيرات الصادرة التي لم يتم تطبيقها بعد
يسري عدد من المعايير والتعديلات الجديدة على المعايير للفترات السنوية التي تبدأ بعد ١ يناير ٢٠١٩ ويسمح بالتطبيق السابق ؛ ومع ذلك؛ لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الجديدة أو المعدلة التالية في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة.
- تعديلات على المراجع للإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
- تعريف المواد - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (١) و من معايير المحاسبة الدولية (٨).

٣. السياسات المحاسبية الهامة

قامت المجموعة مبدئيًا باعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩. وهناك عدد من المعايير الجديدة الأخرى النافذة أيضًا اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٩ ، ولكن ليس لها أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة. (ايضاح رقم ٣ (هـ)

باستثناء التغييرات ذات الصلة بالمعايير أعلاه ، قامت المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية على نحو ثابت على جميع الفترات المقدمة في هذه البيانات المالية الموحدة.

أ) أسس توحيد البيانات

١) الشركات التابعة
الشركات التابعة هي مؤسسات خاضعة لسيطرة المجموعة. توجد السيطرة عندما يكون للمجموعة سلطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ الحصول على السيطرة ويتم التوقف عن التوحيد عند فقدان السيطرة.

٢) فقد السيطرة
عندما تفقد المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تستبعد موجودات ومطلوبات الشركة التابعة، وأية حصص غير مسيطرة ذات الصلة وغيرها من عناصر حقوق الملكية. يتم إحتساب أي ربح أو خسارة ناتجة في بيان الربح أوالخسارة. يتم قياس أي حصة محتفظ بها في الشركة التابعة السابقة بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة.

٣) معاملات تم استبعادها عند توحيد البيانات المالية
تم استبعاد المعاملات والأرصدة وأي أرباح ومصاريف غير محققة (ما عدا الأرباح والخسائر الناتجة من العملات الأجنبية) والناتجة من العمليات البينية بين شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. يتم استبعاد الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تستبعد فيها الأرباح غير المحققة، إلى الحد الذي لا يوجد دليل على انخفاض القيمة.

ب) تسجيل الايرادات

١) الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الربح أو الخسارة الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو السعر الذي يحدد بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي. أو
- التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية غير الأصول المشتراة أو التي نشأت من قبل، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية، وليس خسائر الائتمان المتوقعة.

يشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشمل تكاليف المعاملات التكاليف الاضافية التي ترتبط مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية أو المطلوبات المالية. يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بأصل مالي أو التزام مالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفوائد، يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على القيمة الدفترية الإجمالية للأصل (عندما يكون الأصل غير مقيدين دائن) أو على التكلفة المطفأة للإلتزام. تم تعديل معدل الفائدة الفعلي نتيجة لإعادة تقدير التدفقات النقدية لأدوات السعر العائم بشكل دوري لتعكس التحركات في أسعار الفائدة بالسوق.

التكلفة المطفأة والقيمة الدفترية الإجمالية

إن "التكلفة المطفأة" للأصل المالي أو الألتزام المالي هي المبلغ الذي يتم عنده قياس الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الثبات المبدئي ناقصًا مبالغ السداد الرئيسية، زائد أو ناقص الاطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعلية الى الفرق بين ذلك المبلغ الأولي ومقدار الاستحقاق، بالنسبة للموجودات المالية، معدلة الى مخصص خسائر الائتمان المتوقع.

إن "القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي" هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل تعديل أي مخصص خسارة ائتمان متوقع.

٢) الدخل من بيع السلع وتوفير الخدمات

تتحقق إيرادات بيع البضائع (السيارات وقطع الغيار) في الوقت الذي يتم فيه نقل السيطرة على البضائع إلى العميل ، أي عندما يتم تسليم البضائع إلى العميل وقبوله.

يتم قياس الايرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق. تتألف الإيرادات من إيرادات خدمات صيانة وإصلاح وصيانة السيارات. يتم الاعتراف بالإيرادات مع مرور الوقت عندما يتم تقديم الخدمات ، بشرط وجود دليل شامل على وجود ترتيب، يتم تحديد الرسوم الجمركية / المعدلات أو يمكن تحديدها وتكون قابلية التجميع مؤكدة بشكل معقول.

يتم الإعتراف بالإيرادات من العقارات الاستثمارية والسيارات المستأجرة بموجب عقد إيجار تشغيلي على مدى فترة عقد الإيجار / الخدمة على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كانت الإيجارات ترتفع مع التضخم العام المتوقع، باستثناء ما إذا كان هناك عدم التأكد من التحصيل النهائي.

فيما يلي المعايير المحددة لكل نشاط من أنشطة المجموعة:

أ) يتم إثبات الدخل من مبيعات السيارات وقطع الغيار عند إصدار الفاتورة ويحق للعميل امتلاك البضائع؛
ب) يتم إثبات الدخل من خدمات الصيانة والإصلاح عند تقديم الخدمة؛
ج) يتم إثبات الإيرادات من مطالبات الضمان عندما يتم تقديم هذه الخدمات إلى العملاء بموجب التزامات الضمان؛
د) يتم الإقرار بإيرادات الإيجار من تأجير السيارات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.
هـ) يتم إثبات الدخل من بيع مخزون الأراضي عندما يحق للعميل الاستحواذ على الأرض التي عادة ما تكون عند تسليم صك الملكية إليه.
و) يتم إثبات إيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية كإيرادات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٣) الرسوم والعمولات

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولات والمصروفات التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي على أصل مالي أو التزام مالي في قياس معدل الفائدة الفعلي. يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم والعمولات الأخرى - بما في ذلك رسوم القروض وخدمة الحسابات - بمرور الوقت عند إجراء الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بإيرادات عمولة التأمين عند إصدار مذكرة التأمين و يحق للعميل الحصول على بوليصة التأمين.

ج) معاملات وأرصدة العملات الأجنبية

تدون المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار البحريني وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. تحول الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية في تاريخ بيان المركز المالي إلى الدينار البحريني بسعر الصرف السائد في ذلك التاريخ. الأرباح والخسائر من فرق صرف العملات هي الفرق بين التكلفة المطفأة بالعملة الأساسية كما في بداية السنة بعد تعديلها بأسعار الفائدة الفعلية والمدفوعات خلال السنة وبين التكلفة المطفأة بالعملة الأجنبية بعد تحويلها بأسعار صرف الفائدة كما في نهاية السنة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية المقيمة بالعملات الأجنبية والتي تم احتساب قيمتها العادلة الى العملة المحلية باستخدام اسعار التحويل السائدة في تاريخ احتساب القيمة العادلة. البنود الغير مالية المقيمة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام اسعار الصرف في تاريخ المعاملة. يتم احتساب فروق اعادة تحويل العملة الاجنبية في بيان الدخل أو الخسارة.

د) الموجودات والمطلوبات المالية

١) الاعتراف والقياس المبدئي

تتكون الأدوات المالية للمجموعة بشكل أساسي من أرصدة لدى البنوك والقروض والسلفيات إلى العملاء والذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والسحب على المكشوف من البنوك والذمم التجارية والذمم الدائنة الأخرى والسندات الصادرة والقروض البنكية. تقوم المجموعة مبدئيًا بإثبات القروض والسلفيات في التاريخ الذي نشأت فيه. يتم إثبات جميع الأدوات المالية الاخرى مبدئيًا في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفًا في الأحكام التعاقدية للاداة.

يتم قياس الموجودات المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة مضافًا إليها، البند غير الموجود بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات التي تنسب بشكل مباشر إلى الاستحواذ أو الإصدار. يتم قياس الذمم التجارية المدينة بدون عنصر تمويل كبير مبدئيًا بسعر المعاملة.

٢) التصنيف والقياس اللاحق

الموجودات المالية

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي كأصل مالي مقاس كالتالي :بالتكلفة المطفأة؛ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أدوات الدين؛ بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر – أوراق حقوق الملكية؛ أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاحتساب المبدئي، إلا إذا قامت المجموعة بتغيير نموذج عمل إدارة الموجودات المالية. وفي هذه الحالة، يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة الأولى للتقرير المالي الذي يتبع التغيير في نموذج العمل.

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان يتم الاحتفاظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لقبض تدفقات نقدية تعاقدية؛ و
- إذا كانت شروطه التعاقدية تزيد من التدفقات النقدية بتواريخ محددة، والتي تعتبر فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

تقييم نموذج العمل:

تقوم المجموعة بعمل تقييم لهدف نموذج العمل الذي يحتفظ فيه بالأصل المالي على مستوى المحفظة، لأن ذلك يعكس الطريقة التي تدار بها الأعمال، وتقديم المعلومات للإدارة بشكل أفضل. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها ما يلي:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة، وعمل هذه السياسات فعلياً. ويشمل هذا ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركّز على اكتساب إيرادات الفوائد التعاقدية، مع الاحتفاظ بمحفظة خاصة لمعدلات الفوائد، ومطابقة فترات الموجودات المالية مع فترات المطلوبات ذات العلاقة أو التدفقات النقدية للخارج المتوقعة، أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول.
- كيف يتم تقييم أداء المحفظة، ورفع التقارير عنها إلى إدارة المجموعة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج) وكيف يتم إدارة والتعامل مع هذه المخاطر.

• كيف يتم تعويض ومكافأة المدراء، على سبيل المثال، ما إذا كانت المكافآت تستند على القيمة العادلة للموجودات المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
• وتيرة وحجم وتوقيت مبيعات الموجودات المالية في الفترات السابقة، وأسباب هذه المبيعات، والتوقعات بخصوص أنشطة البيع المستقبلية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد :
لأغراض هذا التعريف، يتم تعريف "الأصل" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاحتساب المبدئي. تعرف "الفائدة" على أنها مقابل القيمة الزمنية للنقود، وللمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الزمن، ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (على سبيل المثال، مخاطر السيولة، والتكاليف الإدارية)، بالإضافة لهامش الربح.
لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، تأخذ المجموعة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل هذا تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند عمل هذا التقييم، فإن المجموعة تأخذ ما يلي في الاعتبار:

• الأحداث الطارئة، التي من شأنها تغيير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية؛
• الشروط التي قد تعدل سعر الكوبون التعاقدي، بما فيها ميزات السعر المتغير، والدفع المسبق والتمديد؛
• الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة على التدفقات النقدية التعاقدية من موجودات محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم الرجوع).

تتفق ميزة الدفع المسبق مع معيار مدفوعات الأصل والفائدة لا غير، إذا كان المبلغ المدفوع مقدماً يمثل بشكل جوهري مبالغ غير مسددة لمبلغ الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، والذي قد يشمل مبلغ تعويض إضافي معقول مقابل إنهاء العقد في وقت مبكر. بالإضافة لذلك، بالنسبة للموجودات المالية المشتراة بخصم أو علاوة على المبلغ التعاقدي الإسمي، فإن الميزة التي تسمح أو تتطلب الدفع المسبق بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدي الإسمي زائداً الفائدة التعاقدية المستحقة (لكن غير المدفوعة) (والتي قد تشمل أيضاً مبلغ تعويض إضافي معقول مقابل إنهاء العقد في وقت مبكر.) يتم التعامل معها على أنها متوافقة مع هذا المعيار، إذا كانت القيمة العادلة لميزة الدفع المسبق غير جوهرية عند الاحتساب المبدئي.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياس هذه الموجودات لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. خسائر انخفاض القيمة تخفّض التكلفة المطفأة. يتم احتساب دخل الفوائد، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية، وانخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة. أي ربح أو خسارة من إلغاء الاحتساب يتم احتسابه في الربح أو الخسارة.

٣) إلغاء الاحتساب
الأصول المالية
تقوم المجموعة بإلغاء احتساب الموجودات المالية عندما ينتهي حق استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من خلال معاملة يتم فيها نقل جميع مخاطر وعوائد الملكية بشكل جوهري، أو لم يتم نقل أو إبقاء جميع مخاطر وعوائد الملكية الجوهرية للموجودات، ولا تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

الالتزامات مالية
تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية أو إلغائها أو انتهائها. كما تقوم المجموعة بإلغاء احتساب المطلوبات المالية عند تعديل شروطها، والتدفقات النقدية للالتزام المعدل مختلفة بصورة جوهرية، وفي هذه الحالة يتم احتساب التزام مالي جديد بالقيمة العادلة بناءً على الشروط المعدلة.

عند إلغاء احتساب الالتزام المالي، يتم احتساب الفرق بين القيمة الدفترية المطفأة والمبلغ المدفوع (بما في ذلك الأصول غير النقدية المحولة، أو المطلوبات المفترضة) في الربح أو الخسارة.

٤) المقاصة
تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية بالمركز المالي عندما يكون للمجموعة الحق القانوني لمعادلة المبالغ أو تعتزم القيام بسداد الصافي أو تسييل الموجودات وسداد الالتزامات في آن واحد.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٥) قياس الانخفاض في القيمة

أ. موجودات مالية غير مشتقة

أدوات مالية

تقوم المجموعة بتحديد مخصصات الخسائر المتوقعة المتعلقة بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ يساوي قيمة الخسائر المتوقعة مدى الحياة، باستثناء الأرصدة البنكية التي لم تزداد مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ منذ التسجيل الأولي.

يتم قياس مخصصات الخسائر للذمم التجارية المدينة وموجودات العقود دائماً بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ المجموعة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة المجموعة، والتقييم الائتماني المطلع، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

تفترض المجموعة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت كثيراً، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من ٣٠ يوماً بالنسبة لمحفظة القروض وبطاقات الائتمان.

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي في حالة تعثر إذا:
- من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، بدون اللجوء للمجموعة لخطوات مثل تسييل الأداة المالية (إن تم الاحتفاظ بأي منها)
- الموجودات المالية مستحقة لأكثر من ٩٠ يوماً.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع إحتمالات حالات التعثر على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من إحتمالات حالات التعثر المحتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ نهاية السنة (أو لفترة أقصر، إذا كان العمر الافتراضي للمتوقع أقل من ١٢ شهراً).

أقصى فترة يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها المجموعة للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - قروض وسلفيات

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة للخسائر الائتمانية. يتم قياس الخسائر الائتمانية بالقيمة الحالية لجميع العجوزات النقدية لجميع العجوزات النقدية (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.
المدخلات الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة هي هيكل المصطلحات للمتغيرات التالية:
- احتمالية التخلف عن السداد ؛
- الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف عن السداد ؛
- التعرض عند حدوث تخلف عن السداد.

وتستمد هذه المعلومات عموما من نماذج إحصائية مطورة داخليا والبيانات التاريخية الأخرى. يتم تعديلها لتعكس معلومات تطلعية كما هو موضح أعلاه.

تقديرات احتمالية التخلف عن السداد هي تقديرات في تاريخ معين، والتي يتم حسابها على أساس نماذج التقييم الإحصائية، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقًا لمختلف فئات الأطراف المقابلة والتعرضات. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى البيانات المجمعة داخليًا والتي تشتمل على عوامل كمية ونوعية. وحيثما تكون متاحة، يمكن أيضاً استخدام بيانات السوق لاستخلاص احتمالية التخلف عن السداد للنظراء من الشركات الكبيرة. إذا قام الطرف المقابل أو التعرض بالتنقل بين فئات التصنيف، فإن هذا سيؤدي إلى تغيير في تقدير احتمالية التخلف عن السداد المرتبط. يتم تقدير تكاليف احتمالية التخلف عن السداد بالنظر في آجال الاستحقاق التعاقدية للتعرض ومعدلات الدفع المسبق المقدرة.

الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف عن السداد هو حجم الخسارة المحتملة إذا كان هناك تقصير. تقوم المجموعة بتوقع الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف بناء على تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات ضد الأطراف المقدرة. تنظر نماذج الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف في الهيكل والضمان وأقدمية المطالبة وصناعة الطرف المقابل وتكاليف استرداد أي ضمانات تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأصل المالي. يتم إعادة تقييم تقديرات الخسائر المتوقعة في حالة حدوث تخلف لمختلف السيناريوهات الاقتصادية، ولإقراض العقارات، لتعكس التغيرات المحتملة في أسعار العقارات. يتم احتسابها على أساس التدفق النقدي المخصوم باستخدام معدل الفائدة الفعلي كعامل الخصم.

تمثل التعرض عند حدوث تخلف عن السداد التعرض المتوقع في حالة التخلف عن السداد. تستمد المجموعة التعرض عن حدوث تخلف عن السداد من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغييرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض عند حدوث تخلف عن السداد من أصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية. بالنسبة لإلتزامات الإقراض والضمانات المالية، يشتمل التعرض عند حدوث تخلف عن السداد على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات المستقبلية. بالنسبة لبعض الأصول المالية، يتم تحديد التعرض عند حدوث تخلف عن السداد من خلال وضع مجموعة من نواتج التعرض المحتملة في نقاط زمنية مختلفة باستخدام تقنيات السيناريو والإحصاء.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - الذمم المدينة (النهج المبسط):
تستخدم المجموعة مصفوفة مخصصة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة للذمم المدينة من العملاء الفرديين ، والتي تشتمل على عدد كبير جداً من الأرصدة الصغيرة.

تُحسب معدلات الخسارة باستخدام طريقة "معدل التدحرج (صافي التدفق)" ('roll rate (Net-flow')على أساس احتمال تطور الذمم المدينة خلال مراحل التخلف المتعاقبة في اعمار الذمم المدينة. استرجاع خسائر يتم بواسطة احتسابات معدلات الخسائر التاريخية. معدلات التطور تحسب منفصلة للتعرضات على اساس خصائص مخاطر الإئتمان.

معدلات الخسارة تستند إلى تجربة خسارة الائتمان الفعلية على مدى السنوات الخمس الماضية. يتم تعديل هذه المعدلات لتعكس الفروق بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية والظروف الحالية وعرض المجموعة للأوضاع الاقتصادية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة. يعتمد التعديل المستقبلي لمعدلات الخسارة على بطاقة نقاط نوعية التي تعالج وجهة نظر الإدارة حول الظروف الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - النقدية وأرصدة البنوك (النهج العام)
تم قياس انخفاض قيمة النقد والنقد المعادل على أساس الخسارة المتوقعة لمدة ١٢ شهرا ويعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. ترى المجموعة أن نقدها والنقد المعادل لديها مخاطر ائتمان منخفضة استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف المقابلة.

أصول مالية متعثرة
في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة متعثرة. يعتبر الأصل المالي "متعثرًا" عند وقوع حدث أو أكثر ، له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. تتضمن الأدلة على أن الأصل المالي ذو قيمة إئتمانية متعثرة البيانات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية كبيرة للمقترض أو المصدر؛
- خرق العقد مثل التخلف عن السداد أو تجاوز ٩٠ يوماً؛
- إعادة هيكلة قرض أو سلفة من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة غير ذلك؛
- من المحتمل أن يتعرض المقترض في الإفلاس أو إلى إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء سوق نشط للضمان بسبب الصعوبات المالية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

عرض خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي
يتم خصم مخصصات الخسائر للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

الشطب
تقوم المجموعة بشطب إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية (إما كلياً أو جزئياً)، عندما ترى أنه لا توجد أسس واقعية للاسترداد. تتوقع المجموعة أي استردادات جوهرية من المبالغ المشطوبة. ومع ذلك، فإن المبالغ المشطوبة يمكن أن تخضع لإجراءات تنفيذية بغرض الامتثال لإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

الذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى
يتم احتساب الذمم التجارية بصورة أولية بالقيمة العادلة، وثم تقاس بالقيمة المطفأة، مخصوما منها مخصص انخفاض القيمة. يتم احتساب مخصص انخفاض قيمة الأرصدة المشكوك في تحصيلها بعد مراجعة كل رصيد على حده.

هـ) اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦

طبقت المجموعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) بتاريخ التطبيق الأولي في ١ يناير ٢٠١٩. ونتيجة لذلك ، قامت المجموعة بتغيير سياستها المحاسبية لعقود الإيجار على النحو المفصل أدناه.

طبقت المجموعة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٦) باستخدام النهج بأثر رجعي، والذي بموجبه يتم الاعتراف بالآثار التراكمية للتطبيق الأولي في الأرباح التي تم الإحتفاظ بها في ١ يناير ٢٠١٩. وبناءً على ذلك ، فإن بيان المعلومات المقارنة المقدمة لعام ٢٠١٨ كما تم الإبلاغ عنها سابقًا، بموجب معيار المحاسبة الدولي (١٧) والتفسيرات ذات الصلة. فيما يلي تفاصيل التغييرات في السياسات المحاسبية.

التغييرات في السياسات المحاسبية
عند بدء العقد ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار. والعقد هو عقد إيجار ، أو يحتوي عليه، إذا كان العقد يحمل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد للفترة الزمنية مقابل تعويض. لتقييم ما إذا كان العقد يحمل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد ، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان:
- ينطوي العقد على استخدام أصل محدد ، وقد يتم تحديد ذلك بشكل صريح أو ضمني ، ويجب أن يكون متميزًا ماديًا أو يمثل بشكل كبير كل قدرة الأصل المميز ماديًا. إذا كان لدى المورد حق بديل جوهري ، فلا يتم تحديد الأصل؛
- يحق للمجموعة الحصول على جميع المزايا الاقتصادية من استخدام الأصل إلى حد كبير خلال فترة الاستخدام؛ و
- للمجموعة الحق في توجيه استخدام الأصل. تتمتع المجموعة بهذا الحق عندما يكون لديها حقوق اتخاذ القرار الأكثر صلة بتغيير كيفية استخدام الأصل ولأي غرض. في حالات نادرة حيث يكون القرار بشأن كيفية و غرض استخدام الأصل محددًا مسبقاً ، يكون للمجموعة الحق في توجيه استخدام الأصل إذا:
- يحق للمجموعة تشغيل الأصل؛ أو
- صممت المجموعة الأصل بطريقة تحدد مسبقًا كيف ولأي غرض سيتم استخدامه.

تم تطبيق التعريف الجديد لعقد الإيجار بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (١٦) على العقود المبرمة أو التي تم تغييرها في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.

عند بدء أو إعادة تقييم العقد الذي يتضمن عنصر تأجير ، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل في العقد لكل عنصر تأجير على أساس أسعارها المستقلة النسبية. أما بالنسبة لعقود تأجير الأراضي والمباني التي تكون المجموعة مستأجراً فيها ، اختارت المجموعة عدم الفصل بين المكونات المؤجرة وحساب مكونات التأجير وغير التأجير كعنصر تأجير واحد.

القياس
تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزامات الإيجار منذ تاريخ بدء الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئيًا بالتكلفة ، والذي يشمل:
- مبلغ القياس الأولي لالتزام الإيجار؛
- أي مدفوعات إيجار يتم دفعها في تاريخ البدء أو قبله ، مطروحًا منها أي حوافز إيجار مستلمة ؛
- أي تكلفة مباشرة أولية يتكبدها المستأجر ؛ و
- التكلفة المقدرة لتفكيك الأصل الأساسي وإزالتها ، أو لاستعادة الأصل الأساسي أو الموقع الذي توجد عليه.

يتم إهلاك قيمة حق الاستخدام لاحقًا باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ البدء إلى نهاية نهاية العمر الإنتاجي لأصل حق الاستخدام أو نهاية مدة عقد الإيجار. يتم تحديد العمر الإنتاجي المقدر لأصول حق الاستخدام على أساس مدة عقد الإيجار.

يتم قياس التزام الإيجار على أنه القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المستقبلية التي لم يتم دفعها في تاريخ البدء. يتم خصم مدفوعات الإيجار بناءً على معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. تشمل التزامات الإيجار ما يلي:
- المدفوعات الثابتة ، بما في ذلك المدفوعات الثابتة المضمنة؛
- مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل ، تقاس في البداية باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ البدء؛
- المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية ؛
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة على يقين معقول من ممارسة هذا الخيار؛
- مدفوعات الإيجار في فترة تجديد اختيارية إذا كانت المجموعة على يقين معقول من ممارسة خيار التمديد؛ و
- غرامات الإنهاء المبكر للعقد ما لم تكن المجموعة على يقين معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتم إعادة قياسها عندما يكون هناك تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناشئة عن تغيير في مؤشر أو معدل ، إذا كان هناك تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية ، أو إذا غيرت المجموعة تقييم ما إذا كانت ستختار خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء.

عندما يتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة ، يتم إجراء تسوية مقابلة على القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام ، أو يتم تسجيلها في الربح أو الخسارة إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى الصفر.

و) المخزون
قيم مخزون السيارات بسعر التكلفة او بالقيمة الممكن استردادها أيهما اقل، وقد تم تحديد تكلفة قطع الغيار بموجب طريقة المتوسط الموزون، وبالنسبة للسيارات تم بموجب أسس محددة. تشتمل التكلفة على سعر الشراء وأجور الشحن ورسوم الجمارك وأية مصاريف أخرى مرتبطة بالشراء حتى وصول المخزون للموقع والوضع الحالي. يظهر المخزون من الأراضي المحتفظ بها بالتكلفة أو القيمة الممكن استردادها، أيهما أقل. يتم إدراج مخزون الأراضي والممتلكات بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق ، أيهما أقل. يتم إعادة تصنيف العقار في وقت لاحق من المخزون إلى الممتلكات الاستثمارية إذا كان هناك تغيير فعلي في الاستخدام وإعادة تصنيفه من المخزون إلى الممتلكات والمعدات عند التغيير في نية الاستخدام.

ز) عقارات ومعدات
الاحتساب
تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي خسارة ناتجة عن انخفاض قيمة الموجودات. تتم مراجعة القيمة الباقية للموجودات وعمرها الافتراضي في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها إذا تطلب ذلك. يتم تعديل القيمة الدفترية الى القيمة المقدرة القابلة للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من قيمتها القابلة للاسترداد المقدرة.

تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزامات الإيجار من تاريخ بدء الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئيًا بسعر التكلفة، وبعد ذلك بالتكلفة ناقصًا أي إستهلاك متراكم وخسائر انخفاض في القيمة ويتم لإجراء بعض المعالجات لالتزامات الإيجار.

الاستهلاك
يحتسب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت حسب العمر الافتراضي لكل أصل . لا يتم احتساب استهلاك على الأرض. العمر الإفتراضي المتوقع للاصول فهو ما يلي :

المباني	١٥ – ٣٥ سنة
الأثاث والتركيبات والمعدات	٣ - ٦ سنوات
السيارات المملوكة	٤ سنوات
السيارات المؤجرة	٤- ٦ سنوات
حق الاستخدام	على فترة الإيجار

ح) عقارات استثمارية
الاستثمار العقاري عبارة عن عقارات تحتفظ بها الشركة إما للحصول دخل إيجاري متكرر أو لزيادة رأس المال أو الإثنين معاً على حد سواء، ولا يتم عرضها للبيع في إطار النشاط التجاري الاعتيادي للشركة. ولا يتم استخدامها في انتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو لأغراض إدارية. يتم قياس الاستثمارات العقارية بسعر التكلفة ناقصا الاستهلاك.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

الاستهلاك
يتم تحميل استهلاك العقارات الاستثمارية في بيان الدخل أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الافتراضي للعقار. ولا يتم احتساب الاستهلاك على الأراضي. العمر الافتراضي للعقارات الاستثمارية كما يلي:

المباني	١٥-٣٥ سنة
الأثاث والتركيبات والمعدات	٤ سنوات

ط) تكاليف الاقتراض
يتم رسملة تكاليف الإقراض المرتبطة مباشرة بشراء أو بناء أو تأسيس أصل مؤهل. يتم احتساب تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الدخل أو الخسارة في السنة التي تنشأ فيها.

ي) أرباح الأسهم
تحتسب أرباح الأسهم، والتخصيصات الأخرى ضمن المطلوبات في الفترة التي يتم فيها الموافقة عليها من قبل المساهمين.

ك) الاحتياطي القانوني وعلاوة الإصدار
طبقا لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم ووفقا لأحكام قانون الشركات التجارية، يتم استقطاع كحد أدنى ١٠٪ من صافي الأرباح وتحويله إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٥٠ ٪ من رأس المال (وتستثنى من ذلك علاوة الإصدار). إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في حالات خاصة نص عليها القانون.

وفقا لأحكام قانون الشركات التجارية، تم إضافة صافي علاوة الإصدار البالغة ٤,٢٨٢ دينار بحريني المحصلة من الاكتتاب العام في عام ١٩٩٣ ومبلغ ٢١,٠١٠ دينار بحريني كصافي المصروفات المحصلة من طرح أسهم حقوق أفضلية التي تم طرحها في أكتوبر ٢٠٠٩ إلى الاحتياطي القانوني.

ل) الاحتياطي العام
طبقاً لأحكام النظام الاساسي للشركة ومقترحات مجلس الإدارة يتم تحويل مبالغ محددة إلى الاحتياطي العام. لا توجد أي قيود تحد من توزيع الاحتياطي العام. تتم التخصيصات بعد موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

م) احتياطي التبرعات
بناء على توصية مجلس الإدارة، يتم تحويل مبلغ من أرباح السنة إلى هذا الاحتياطي، والذي يمثل المبلغ غير الملتزم به ومخصص التبرعات والأعمال الخيرية بعد موافقة المساهمين.

ن) رأس المال
الأسهم العادية
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. يتم احتساب التكاليف الإضافية المرتبطة بشكل مباشر بإصدار الأسهم العادية كاستقطاع من حقوق الملكية.

أسهم خزينة
يتم تخفيض حقوق الملكية بتكلفة أسهم الشركة المعاد شرائها والمصاريف المتعلقة بها وتظهر كأسهم مستردة حتى يتم إلغاؤها. وفي حالة بيعها أو إعادة إصدارها لاحقاً يتم احتساب الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية.

س) تحوط التدفقات النقدية

تقوم المجموعة باستخدام تبادل معدل الفائدة في تذبذبات تغيرات التدفقات النقدية. وتشتمل الأدوات المالية المشتقة وهي عقود تشتق قيمتها من واحدة أو أكثر من الأدوات المالية أو المؤشر وتشتمل على عقود فرق العملات والعقود الآجلة وعقود مبادلة معدلات الفائدة وعقود تغطية العملات الأجنبية. يتم بداية احتساب جميع الأدوات المالية المشتقة على أساس التكلفة وهي القيمة العادلة في تاريخ إبرام العقود ومن ثم يتم إعادة قياسها بموجب القيم العادلة. يتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة المعينة كأداة مالية لتغطية التذبذبات في التدفقات النقدية والفعالة.

بالنسبة للمخاطر المحيطة بذلك في بيان الدخل الشامل الآخر ويعرض في احتياطي التغطية في حقوق المساهمين كبند منفصل. يتم احتساب الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الدخل الشامل الآخر كموجودات أخرى أو مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي. يتم حذف الجزء الفعلي من الربح أو الخسارة للأدوات المشتقة المحتسبة من الدخل الشامل الآخر ويضمن في الربح أوالخسارة في نفس الفترة حيث أن التدفقات النقدية المغطاة تؤثر على الربح والخسارة في بيان الدخل الشامل الآخر كبند تحوط. أما بالنسبة لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أي مكاسب أو خسائر ناتجة عن تغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى بيان الربح أو الخسارة.

عندما لا تستوفي أداة التحوط شروط محاسبة التحوط أو عند الانتهاء أو البيع أو الإنهاء أو التنفيذ أو تبدل التعيين وعندها تتوقف محاسبة التحوط. تبقى الأرباح أو الخسائر المتراكمة في بيان الدخل الشامل الآخر والمعروض في احتياطي التحوط ضمن الحقوق حتى تؤثر الصفقة المتوقعة على الأرباح والخسارة. يتم تحويل المبلغ المحتسب على تغطية الموجود غير المالي في بيان الدخل الشامل الآخر للقيمة الدفترية للموجود عند احتساب الموجود.

عند توقع عدم حصول الصفقة، يتم احتساب الرصيد المسجل في بيان الدخل الشامل مباشرة في الربح والخسارة. في الحالات الأخرى يتم تحويل المبالغ المحتسبة في بيان الدخل الشامل في الربح والخسارة في نفس الفترة التي يؤثر فيها البند المغطى على الربح والخسارة.

ع) انخفاض القيمة للموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات المالية (إيضاح رقم ٣هـ) في نهاية كل عام لتحديد دلائل انخفاض القيمة والتي إن وجدت يتحدد بموجبها تقدير قيمة الموجودات. وتحتسب خسائر انخفاض القيمة إذا فاقت القيمة الدفترية لأي أصل من الأصول قيمتها التقديرية الناتجة عن تحديد الانخفاض، وتسجل هذه الخسائر في بيان الربح أو الخسارة.

ف) تكاليف المنافع التأمينية

ان حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين يتم تغطيتها حسب أنظمة الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي يتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من المجموعة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب. اشتراك المجموعة في هذه الخطة، تمثل مساهمة محددة حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٩) - حقوق الموظفين وتسجل هذه الاشتراكات كمصروف عند استحقاقها.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل محددة المدة مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني على أساس مدة الخدمة والرواتب والعلاوات الأخرى. ويتم احتساب مخصص لهذه الالتزامات واحتسابها على افتراض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ المركز المالي. ويمثل مخصص الاستحقاقات خطة منافع محددة حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٩) - حقوق الموظفين.

ص) خطة توفير الموظفين

يتوفر لدى المجموعة برنامج توفير اختياري للموظفين والذي من خلاله يساهم الموظفون والمجموعة بنسبة تصل الى ١٠٪ شهرية ثابتة من مرتبات الموظفين . يتم احتساب معدل ٤,٥٪ فائدة سنوية حالياً على المبلغ التراكمي للإدخار. في حالة الاستبعاد او التقاعد أو الوفاة، يستحق الموظف المساهمة الكاملة له / لها وحصة مساهمة المجموعة وجميع الفوائد المكتسبة على أساس سنوات الخدمة.

ق) ذمم تجارية دائنة وأخرى

يتم تسجيل الذمم تجارية دائنة وأخرى بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالقيمة المطفأة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ر) القروض لأجل والسندات الصادرة
يتم تسجيل القروض لأجل والسندات ذات الفوائد بالقيمة العادلة زائداً تكاليف الصفقة وتقاس لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

ش) النقد وما في حكمه
يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق وأرصدة غير مقيدة والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الاستحواذ، والتي تخضع لمخاطر التغيرات الغير جوهرية في القيمة العادلة. لغرض بيان التدفقات النقدية الموحد، يتم عرض النقد وما في حكمه كصافي من النقد المقيد والسحب على المكشوف.

ت) العائد لكل سهم
تقدم المجموعة معلومات عن الربح الأساسي لحاملي الأسهم العادية، ويحتسب حصة السهم من الأرباح الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائد إلى حملة الأسهم العادية للشركة الأم على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال السنة. يتم تحديد العائد المخفض على السهم بتعديل الربح أو الخسارة المترتبة على المساهم الاعتيادي والمتوسط الموزون لعدد أسهم المصدرة والتي من المحتمل أن تؤدي إلى تخفيض العائد على السهم.

ث) المعلومات القطاعية التشغيلية
القطاع التشغيلي هو جزء من المجموعة ويقوم بالمشاركة في أنشطة تجارية والتي قد يدر إيرادات أو يتكبد مصروفات وتتضمن تلك الإيرادات والمصروفات العمليات التي تتم مع أي قطاع آخر في المجموعة . يتم مراجعة جميع النتائج التشغيلية للقطاعات وبشكل منتظم من قبل الرئيس التنفيذي لاتخاذ قرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم أدائها للتي لها معلومات مالية منفصلة.

ج) المخصصات
يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي قانوني أو متوقع وأنه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية خارجية لسداد تلك الالتزامات.

٤. إدارة المخاطر المالية

المقدمة ونظرة عامة
تتعرض المجموعة للمخاطر نتيجة استخدام الأدوات المالية الآتية:
- مخاطرالائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الجزء للمخاطر التي تتعرض لها المجموعة المشار إليها أعلاه، إضافة إلى الأهداف والسياسات والإجراءات التي تتخذها المجموعة لقياس وإدارة المخاطر.

إطار إدارة المخاطر
وضعت سياسات إدارة المخاطر بالمجموعة لتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة، وذلك لوضع الضوابط والأطر العامة المناسبة للسيطرة عليها والتقيد بالأنظمة المقررة. إن سياسات وأنظمة إدارة المخاطر تتم مراجعتها بشكل دوري بحيث تتماشى مع ما يطرأ من تغييرات في أوضاع السوق والسلع والخدمات المعروضة.

تتولى لجنة التدقيق بالمجموعة الإشراف على عملية متابعة الالتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر ومراجعة كفاية إطار إدارة المخاطر. وتقوم دائرة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة في القيام بوظائفها الموكلة إليها وتتم مناقشة النتائج مع لجنة التدقيق والإدارة.

أ. مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية للمجموعة التي تنشأ من عدم مقدرة أحد العملاء أو أحد أطراف الأدوات المالية على الوفاء بالتزاماته التعاقدية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان في النقد وما في حكمه والقروض والسلفيات والذمم التجارية المدينة وغيرها من الأصول. مخاطر الائتمان القصوى هي القيمة الدفترية للموجودات.

إدارة مخاطر الائتمان

إطار إدارة مخاطر الإئتمان للمجموعة يتضمن الآتي:

- وضع هيكل للصلاحيات وحدود للمصادقة على وتجديد التسهيلات الائتمانية.
- مراجعة وتقييم تعرضات مخاطر الائتمان وفقاً لهيكل الصلاحيات والحدود قبل ان تتم المصادقة على التسهيلات المعطاة للزبائن. إن تجديد ومراجعة التسهيلات خاضعة لإجراءات المراجعة ذاتها.
- تنويع أنشطة الإقراض.
- مراجعة مدى الالتزام المستمر بحدود التعرض للمخاطر المتعلقة بالاطراف ومراجعة الحدود وفقاً لإستراتيجية إدارة المخاطر وتقلبات السوق.

تمنح كافة القروض والسلفيات للأفراد والشركات على المستوى المحلي. وتدار مخاطر الائتمان على هذه القروض والسلفيات بفاعلية وتراقب بصرامة وفقاً لسياسات وإجراءات ائتمانية محددة بعناية. يتم تقييم الجدارة الائتمانية لكل مقترض قبل إقرار التسهيلات وإجراء مراجعة شاملة لكل المعلومات والتي تتضمن تقرير مركز الائتمان. كما أن المجموعة ملزمة من قبل مصرف البحرين المركزي بخصوص سقف المقترض الواحد. توجد هناك أيضاً إجراءات لمراجعة الائتمان لتحديد تعرضات المخاطر في مرحلة مبكرة، والتي تتطلب مراقبة ومراجعة أكثر تفصيلاً. كذلك توجد هناك إجراءات مناسبة للمتابعة والاسترداد (بما في ذلك اللجوء إلى الإجراءات القانونية) لمراقبة مخاطر ائتمان القروض والسلفيات.

التعرض إلى مخاطر الائتمان

المجموعة غير معرضة لأي تركيز جوهري لمخاطر الائتمان الناتجة عن التعرضات للمخاطر من قبل مدين واحد أو مدينين يحملون المواصفات نفسها كقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم أن تتأثر بالتغيير في الاقتصاد أو العوامل الأخرى. تقوم دائرة التدقيق الداخلي بإجراء تدقيق دوري للوحدات التجارية وعمليات المجموعة الائتمانية.

وتقيس المجموعة تعرضها لمخاطر الائتمان بالرجوع إلى القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ العادلة والفائدة المعلقة وخسائر الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. وإن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر إئتمان القروض والسلفيات هي القيمة الدفترية مطروحاً منها الإيرادات المؤجلة ومخصص الإنخفاض في القيمة.

٤. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول الآتي يقدم معلومات عن جودة اكتمال الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. المبالغ أدناه تظهر بالإجمالي، إلا إذا ذكر غير ذلك.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
المرحلة الثالثة – مقيمة بشكل خاص		
المبلغ الإجمالي	٣,٠٨١	١,٧٢٤
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(١,٩٨٤)	(٩٦٧)
صافي المبلغ	**١,٠٩٧**	٧٥٧
المرحلة الاولى، الثانية والثالثة – مقيمة بشكل جماعي		
المرحلة الاولى – ١٢ شهرا	٢٧٥,٧٠٠	٢٩١,٥٨٠
المرحلة الثانية – مدى الحياة – ليس متعثر عن السداد	٤١,٦٢٦	١٧,١١٧
المرحلة الثالثة – مدى الحياة - متعثر	٢٨,٢٦٨	٢٢,٢١٢
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٢١,٤٠٢)	(١٦,٨٦٣)
صافي المبلغ	**٣٢٤,١٩٢**	٣١٤,٠٤٦
صافي القروض والسلفيات للعملاء	**٣٢٥,٢٨٩**	٣١٤,٨٠٣

المرحلة الثالثة - القروض المقيمة بشكل خاص

تقوم المجموعة بدراسة دليل على انخفاض القيمة لكافة القروض والسلف الهامة بشكل فردي والتي يتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة على أساس محدد.

المرحلة الاولى و الثانية و الثالثة - القروض المقيمة بشكل جماعي

تقوم المجموعة بتطبيق نهج مكون من ثلاثة مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة على الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. تنتقل الأصول المالية عبر المراحل الثلاث التالية بناءً على التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي.

- المرحلة الاولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً: هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث افتراضية محتملة في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير؛ و
- المرحلة الثانية – خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة وليست متعثرة: هذه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتضمن الأصول المالية التي شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن ليس لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة.
- المرحلة الثالثة – خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة - انخفاض قيمة الائتمان: هذه هي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تتضمن الأدوات المالية التي لديها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ التقرير.

زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد على الأدوات المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تعتبر المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة بدون تكلفة أو مجهود غير ضروري. ويشمل ذلك المعلومات والتحليل الكمي والنوعي على حد سواء ، استناداً إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الائتمان الخبير بما في ذلك المعلومات التطلعية.

الهدف من التقييم هو تحديد ما إذا حدثت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان للتعرض من خلال المقارنة:
• العمر الافتراضي المتبقي من التخلف عن السداد كما في تاريخ التقرير. مع
• التخلف عن السداد المتبقية مدى الحياة لهذه النقطة في الوقت الذي تم تقديره في وقت الاعتراف الأولي بالتعرض (تم تعديله عندما يكون مناسبًا للتغيرات في توقعات الدفع المسبق).

ضبط مخاطر الائتمان

كيفية ايجاد التخلف عن السداد

اعمار الذمم بناء على أيام الاستحقاق (اعمار الذمم) بشكل رئيسي مدخلات لتحديد احتمالية حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بجمع معلومات الأداء والتعثر في السداد حول تعرضات المخاطر الائتمانية، والتي يتم تحليلها حسب المنطقة، وحسب نوع المنتج والمقترض، بالإضافة لدرجة التصنيف الائتماني وأعمار الذمم بناءً على أيام الاستحقاق.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها وتوليد تقديرات العمر الافتراضي المتبقي من التعرضات وكيفية التنبؤ بتغيرها كنتيجة لمرور الوقت وأعمار الذمم بناءً على أيام الاستحقاق.

يتضمن هذا التحليل تحديد ومقارنة العلاقات بين التغيرات في معدلات التخلف عن السداد والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية وكذلك التحليل المتعمق لتأثير بعض العوامل الأخرى (مثل خبرة التحمل) على مخاطر التخلف عن السداد. بالنسبة لمعظم التعرضات، تشمل مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية: نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الفائدة القياسية والبطالة.

بناءً على النظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتنبؤية الخارجية، تقوم المجموعة بصياغة رؤية "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة ممثلة من سيناريوهات التوقعات المحتملة الأخرى ثم تستخدم المجموعة هذه التنبؤات لتعديل تقديراتها الخاصة بالتخلف عن السداد.

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد تفاقمت بشكل كبير بحسب المحفظة وتشمل التغيرات الكمية في المشروعات الديمقراطية والعوامل النوعية ، بما في ذلك الدعم على أساس التأخر.

باستخدام خبرة الائتمان الخاص بها، وحيثما أمكن ، الخبرة التاريخية ذات العلاقة، يمكن للمجموعة تحديد أن التعرض خضع لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بناء على مؤشرات نوعية معينة تعتبر أنها مؤشرا لمثلها والتي لا يمكن عكس تأثيرها بشكل كامل في تحليلها الكمي في الوقت المناسب.

كمعايير عامة ، تعتبر المجموعة أن حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان يحدث في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق أصل أكثر من ٣٠ يوماً. يتم تحديد الأيام الماضية بعد استحقاقها من خلال احتساب عدد الأيام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الأخذ في الاعتبار أي فترة سماح قد تكون متاحة للمقترض.

تراقب المجموعة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات الدورية للتأكد من:
• المعايير قادرة على تحديد الزيادات الكبيرة في مخاطر الائتمان قبل التعرض للتقصير ؛
• لا تتماشى المعايير مع النقطة الزمنية التي يصبح فيها الأصول متأخرة ٣٠ يوماً ؛ و
• عدم وجود تقلب غير مبرر له في بدل الخسارة من التحويلات بين التخلف عن السداد لمدة ١٢ شهراً من (المرحلة ١) و التخلف عن السداد لمدى الحياة (المرحلة ٢)

٤. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدد من الأسباب ، بما في ذلك تغيير ظروف السوق، والاحتفاظ بالعملاء وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم إلغاء الاعتراف بالقرض القائم الذي تم تعديل شروطه ويتم الاعتراف بالقرض المعالج عليه كقرض جديد بالقيمة العادلة وفقا للسياسة المحاسبية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض المقدمة للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية (يشار إليها باسم "أنشطة التحمل") لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التخلف عن السداد، وبموجب سياسة التحمل الخاصة بالمجموعة ، يتم منح القرض على أساس انتقائي إذا كان المدين في الوقت الحالي إذا كان هناك عجز في سداد الدين أو إذا كان هناك خطر كبير للتخلف عن السداد، فهناك دليل على أن المدين بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية ومن المتوقع أن يتمكن المدين من الوفاء بالشروط المعدلة.

تتضمن الشروط المعدلة عادة تمديد فترة الاستحقاق وتغيير توقيت مدفوعات الفائدة وتعديل شروط القرض. تخضع كل من قروض الأفراد والشركات لسياسة التحمل.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمجموعة ، يعكس تقدير التخلف عن السداد ما إذا كان التعديل قد أدى إلى تحسين أو استعادة قدرة المجموعة على جمع الفائدة والاسهم والتجربة السابقة للمجموعة لإجراءات التحمل المماثلة. كجزء من هذه العملية ، تقوم المجموعة بتقييم أداء الدفع للمقترض مقابل الشروط التعاقدية المعدلة وتعتبر مختلف المؤشرات السلوكية.

بصفة عامة، يعتبر التحمل مؤشراً نوعياً على وجود زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، وقد يمثل توقع التحمل دليلاً على أن التعرض هو ضعف الائتمان. يحتاج العميل لإثبات سلوك الدفع الجيد باستمرار خلال فترة ١٢ شهرًا قبل أن يصبح التعرض لم يعد معرضا لخطر لائتمان أو في حالة التخلف عن السداد أو يعتبر أن التخلف عن السداد قد تناقص بحيث أن تعويض الخسارة يعود إلى أن يتم قياسه بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرا.

تقوم المجموعة بدمج معلومات تطلعية في كل من تقييمها لما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأداة قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي وقياسها لقانون خسائر الائتمان المتوقعة. استنادا إلى الخبراء الاقتصاديين والنظر في مجموعة متنوعة من المعلومات الفعلية والتوقعات الخارجية. تقوم المجموعة بصياغة وجهة نظر "الحالة الأساسية" للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بالإضافة إلى مجموعة تمثيلية من سيناريوهات التنبؤ المحتملة الأخرى. وتنطوي هذه العملية على وضع سيناريوهين اقتصاديين إضافيين أو أكثر والنظر في الاحتمالات النسبية لكل نتيجة وتشمل المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية: سعر النفط، مؤشر مشتريات المستهلكين، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سعر الفائدة الحقيقي، معدل البطالة، نمو الائتمان المحلي، إيرادات الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

تمثل الحالة الأساسية نتيجة الاحتمال الاكثر توقعا وتتوافق مع المعلومات المستخدمة من قبل المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي والميزانية. تمثل السيناريوهات الأخرى نتائج أكثر تفاؤلاً وأكثر تشاؤمية.

تتضمن القروض والسلفيات المتأخرة السداد ولكن غير المنخفضة القيمة تلك القروض التي استحقت بموجبها الفوائد التعاقدية والمدفوعات الرئيسية ولكن تعتقد المجموعة أن الانخفاض في القيمة غير مناسب على أساس مستوى الضمان والضمان المتاح و / أو في عملية تحصيل المبالغ المستحقة إلى المجموعة.

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)
تحليل أعمار القروض والسلف للعملاء كما يلي:

	المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	٢٠١٩	٢٠١٨
غير متأخر	٢٤٧,٩٣٧	١١,٧٠١	٥,٨٥٠	**٢٦٥,٤٨٨**	٢٧٣,٥٥١
متأخر:					
متأخر من يوم إلى ٣٠ يوماً	٢٧,٧٦٣	٢,٩٧٩	١,٥٦٢	**٣٢,٣٠٤**	٢٤,٠١١
متأخر من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	-	١٦,٤٦٦	١,٢٤٤	**١٧,٧١٠**	١٥,٢٧٠
متأخر من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	-	١٠,٤٨٠	٢,٥٦٠	**١٣,٠٤٠**	٩,٧٦٦
متأخر من ٩٠ يوما الى سنة	-	-	١٤,٩١٤	**١٤,٩١٤**	٦,٤١٦
متأخر من سنة الى ٣ سنوات	-	-	٤,٦٦٤	**٤,٦٦٤**	٢,٩٧٤
متأخر أكثر من ٣ سنوات	-	-	٥٥٥	**٥٥٥**	٦٤٥
خسائر الائتمان المتوقعة	(٣,٢٨٢)	(٤,٩٢٣)	(١٥,١٨١)	**(٢٣,٣٨٦)**	(١٧,٨٣٠)
القيمة الدفترية	**٢٧٢,٤١٨**	**٣٦,٧٠٣**	**١٦,١٦٨**	**٣٢٥,٢٨٩**	٣١٤,٨٠٣

حسب الصناعة او الطرف المقابل

٢٠١٩	التجزئة	الشركات	المجموع
غير متأخر	٢٤٠,٧٤٩	٢٤,٧٣٩	٢٦٥,٤٨٨
متأخر:			
متأخر من يوم إلى ٣٠ يوماً	٢٩,٨٢٩	٢,٤٧٥	٣٢,٣٠٤
متأخر من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	١٦,٥٤٠	١,١٧٠	١٧,٧١٠
متأخر من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	١٢,٢٠٠	٨٤٠	١٣,٠٤٠
متأخر من ٩٠ يوما الى سنة	١٤,٦٠٣	٣١١	١٤,٩١٤
متأخر من سنة الى ٣ سنوات	٤,٠٨٤	٥٨٠	٤,٦٦٤
متأخر أكثر من ٣ سنوات	٣١٧	٢٣٨	٥٥٥
القروض والسلفيات لدى العملاء	**٣١٨,٣٢٢**	**٣٠,٣٥٣**	**٣٤٨,٦٧٥**
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي	(٢٠,٠٠٤)	(١,٣٩٨)	(٢١,٤٠٢)
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص	(١,٢١٦)	(٧٦٨)	(١,٩٨٤)
صافي القروض والسلفيات لدى العملاء	**٢٩٧,١٠٢**	**٢٨,١٨٧**	**٣٢٥,٢٨٩**

٢٠١٨	التجزئة	الشركات	المجموع
غير متأخر	٢٤٤,٩١٠	٢٨,٦٤١	٢٧٣,٥٥١
متأخر:			
متأخر من يوم إلى ٣٠ يوماً	٢٣,٣٧٥	٦٣٦	٢٤,٠١١
متأخر من ٣١ إلى ٦٠ يوماً	١٢,٩٥٣	٢,٣١٧	١٥,٢٧٠
متأخر من ٦١ إلى ٨٩ يوماً	٨,٥٣٨	١,٢٢٨	٩,٧٦٦
متأخر من ٩٠ يوما الى سنة	٦,٣٥٢	٦٤	٦,٤١٦
متأخر من سنة الى ٣ سنوات	٢,٨٨٥	٨٩	٢,٩٧٤
متأخر أكثر من ٣ سنوات	٦٤٥	-	٦٤٥
القروض والسلفيات لدى العملاء	٢٩٩,٦٥٨	٣٢,٩٧٥	٣٣٢,٦٣٣
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل جماعي	(١٦,٠٥٢)	(٨١١)	(١٦,٨٦٣)
الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل خاص	(٦٨١)	(٢٨٦)	(٩٦٧)
صافي القروض والسلفيات لدى العملاء	٢٨٢,٩٢٥	٣١,٨٧٨	٣١٤,٨٠٣

٤. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

حسب التوزع الجغرافي:

فيما عدا ١٣ دينار بحريني (٢٠١٨: ١١٧ دينار بحريني) جميع القروض والسلفيات تقع جغرافياً في البحرين.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغت القروض والسلفيات المتعثرة وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي ٢٠,١٣٣ دينار بحريني (٢٠١٨: ١٠,٠٣٥ دينار بحريني). وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي لا يتم احتساب الفوائد على القروض والسلفيات المتعثرة وتسجل على أساس الاستلام النقدي. ليس لهذه السياسة أي تأثير جوهري على صافي ربح المجموعة.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بلغ إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان في النقد والأرصدة لدى البنوك ٥,٥٠٩ دينار بحريني (٢٠١٨: ٤,٥٧٠ دينار بحريني) والقروض والسلفيات للعملاء ٣٢٦,١٤٦ دينار بحريني (٢٠١٨: ٣٠٢,٦٩٥ دينار بحريني) والذمم التجارية المدينة والاخرى ٧,٦٤٨ دينار بحريني (٢٠١٨: ٧,٤٤٧ دينار بحريني) وحدود الإئتمان غير المستخدمة ٢٩,٥٠٢ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٧,٧٣٨ دينار بحريني) تم احتساب هذه المبالغ بناءاً على متوسط نتائج آخر أربعة فصول.

القروض والسلفيات المقدمة للعملاء كما في تاريخ التقرير تتمثل من ٤١٪ قروض السيارات (٢٠١٨: ٤٧٪) و٢٠٪ قروض عقارية (٢٠١٨: ٢٠٪) و ٢٧٪ قروض شخصية (٢٠١٨: ٢٣٪) و ١٢٪ لقروض بطاقات الائتمان (٢٠١٨: ١٠٪).

فيما عدا الأرصدة لدى البنوك والتي تبلغ ٣ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢ دينار بحريني) و مجموع قروض وسلفيات لدى العملاء بقيمة ١٣ دينار بحريني (٢٠١٨: ١١٧ دينار بحريني) في كردستان , جميع الأصول المتبقية تقع في البحرين.

يبين الجدول التالي توزيع الحد الأقصى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الإعتبار الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرصدة لدى البنوك	٥,٠٤٠	٥,١٧١
قروض وسلفيات للعملاء	٣٢٥,٢٨٩	٣١٤,٨٠٣
ذمم مدينة	٧,٢٧٠	٨,٨٧٩
موجودات اخرى	١,٣٣٥	٣,٣٣٢
المجموع	**٣٣٩,٩٣٤**	٣٣٢,١٨٥
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	٢٩,٥١٩	٢٧,٦٥١

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

القروض والسلفيات المنخفضة القيمة

القروض والسلفيات هي الموجودات المالية التي تحددها المجموعة بأنها غير قادرة على تحصيل كل مبلغ القرض الرئيسي والفوائد وفقا للشروط التعاقدية للعقود. ان تعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتجة من القروض والذمم التجارية المدينة تتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. القروض التي تتجاوز ٩٠ يوما تعتبر قروض متعثرة.

وضعت المجموعة سياسات وإجراءات يتم بموجبها تحليل كل عميل على حدة من أجل الجدارة الائتمانية. في نهاية السنة، كانت الذمم المدينة التجارية بقيمة ٣,٤٤٩ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢,٥١٧ دينار بحريني) مستحقة السداد مقابل مخصصات انخفاض القيمة بمبلغ ١,٣٢٤ دينار بحريني (٢٠١٨: ٩١٢ دينار بحريني). جميع الذمم المدينة التجارية المستحقة في الماضي أقل من سنة واحدة.

قروض بشروط إعادة التفاوض وسياسة تسامح المجموعة

قروض بشروط إعادة التفاوض هي القروض التي تم إعادة هيكلتها نظراً لتدهور الوضع المالي للمقترض، حيث حققت المجموعة تنازلات من خلال الموافقة على الشروط والأحكام التي هي أكثر ملاءمة للمقترض من المجموعة من تلك التي قدمت في البداية. المجموعة تنفذ سياسة التسامح من أجل تحقيق أكبر فرص للتحصيل وتقليل مخاطر التخلف عن السداد. تحت سياسة التسامح للمجموعة، يتم منح التسامح على أساس انتقائي في الحالة التي يكون فيها المدين حالياً مقصراً عن سداد الديون، أو عندما يكون هناك خطر كبير من التخلف في سداد الديون، وهناك أدلة على أن المدين بذل كل جهد معقول للدفع تحت الشروط التعاقدية الأصلية، ويتوقع لها أن تكون قادرة على تلبية الشروط المعدلة.

تشمل الشروط المعدلة عادة تمديد فترة السداد، وتغيير توقيت دفع الفائدة والتعديلات على شروط عقود القرض. إن قروض التجزئة وقروض الشركات تخضع لسياسة التسامح. خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تم اعادة هيكلة قروض وسلفيات بمبالغ ١٠,٣٤٨ دينار بحريني (٢٠١٨: ٧,٥٣٢ دينار بحريني) .

الضمان

لدى المجموعة ضمانات في مقابل القروض وفي شكل حصص في العقارات مع الاحتفاظ بوثائق الملكية والملكية المشتركة للسيارات واضافة الى ذلك الشيكات المؤجلة وضمانات شخصية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، كان لدى المجموعة قروض تبلغ ١٥٧,٨٧٣ دينار بحريني (٢٠١٨: ١٧٤,٩٥٥ دينار بحريني) مدعمة بضمانات تغطي قيمة القرض بالكامل وقروض تبلغ ٤٥,٨٨٦ دينار بحريني (٢٠١٨: ٣٨,٣٠٥ دينار بحريني) مدعمة بضمانات تغطي قيمة القرض جزئياً بمبلغ ضمانات وقدره ٣٣,٩٤٧ دينار بحريني (٢٠١٨: ٣١,٢٩١ دينار بحريني).

تقدر الإدارة القيمة العادلة للضمانات والتعزيزات الأخرى الموجودة في مقابل القروض المنخفضة في القيمة بشكل فردي كافي وبحد معقول لتغطية قيمة القرض في تاريخ المركز المالي. كما تراقب المجموعة تمركز مخاطر الائتمان حسب نوع المنتج. كما في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٩، حصلت المجموعة على أصول مقابل قروض بمبلغ ٢,٤٦٣ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢,٠٤٥ دينار بحريني) عن طريق الاستحواذ على ضمانات محتفظ بها كضمان مقابل القروض والسلفيات.

تمركز مخاطر الائتمان

تمنح كافة القروض لمقترضين مقيمين في مملكة البحرين، وتمركز مخاطر الائتمان للقروض في تاريخ إعداد المركز المالي بلغت ٩١٪ قروض شخصية ٩٪ للشركات وتمثل الشركات أغلب الذمم المدينة.

مخاطر التسوية

من الممكن أن تتعرض أنشطة الشركة للخطر عند تسوية الصفقات والمعاملات. خطر التسوية هو عبارة عن خطر الخسارة ناتج عن تخلف الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته لتسليم المال والسندات أو موجودات أخرى كما تم الاتفاق عليه.

٤. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

أ. مخاطر الائتمان (يتبع)

مخاطر الائتمان المتعلقة بالمشتقات

مخاطر الائتمان المتعلقة بمشتقات الأدوات المالية تنتج عن احتمال تخلف أحد الأطراف عن التزاماته التعاقدية محددة بالقيمة السوقية الإيجابية للأدوات في صالح المجموعة والموجودة ضمن الموجودات الأخرى. وتسمى القيمة السوقية الإيجابية أيضاً ("قيمة الاستبدال") حيث أنها تقدر بالتكلفة لتبديل الصفقات بمعدل السوق الحالي في حالة عجز الطرف الآخر. علماً بأن العقود المشتقة للمجموعة أبرمت مع مؤسسات مالية أخرى.

مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة

مخاطر الائتمان المتعلقة بالذمم المدينة تنتج عن إمكانية تخلف أحد الأطراف عن دفع مستحقاتها. وقد وضعت المجموعة هيكلاً للصلاحيات وحدوداً للمصادقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.

ب. مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر والصعوبات التي قد تواجه المجموعة عند الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمطلوبات المالية عند التسديد أما بالنقد أو بأصل مالي آخر. تضمن إدارة مخاطر السيولة توفر التمويل في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات المجموعة.

إدارة مخاطر السيولة

تهدف طريقة المجموعة في إدارة السيولة إلى التأكد من توافر مصادر التمويل ومراقبة السيولة عن قرب للتأكد من كفاية التمويل. تقوم الشركة بشكل مستمر بمراقبة مدى تجاوز الاستلامات التعاقدية التسديدات التعاقدية والمبالغ الجديدة المدفوعة مقدماً وارتباطها مع مستوى السيولة.

الاستحقاقات التعاقدية المتبقية المستقبلية للموجودات والمطلوبات المالية ملخصة في الجدول أدناه. تم عرض التدفقات التعاقدية غير المخصومة للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة الدفترية ومعدل الفائدة السائد في تاريخ التقرير حتى تاريخ استحقاقها النهائي.

٢٠١٩	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	خلال سنة	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك	٥,٠٤٠	٥,٠٤٠	٥,٠٤٠	-	-
قروض وسلفيات للعملاء	٣٢٥,٢٨٩	٤٥٣,٢٧٠	١٤٤,٩٢٤	٢٤٥,٥٩٨	٦٢,٧٤٨
ذمم تجارية مدينة وأخرى	٧,٢٧٠	٧,٢٧٠	٧,٢٧٠	-	-
موجودات اخرى	١,٣٣٥	١,٣٣٥	١,٣٣٥	-	-
	٣٣٨,٩٣٤	**٤٦٦,٩١٥**	**١٥٨,٥٦٩**	**٢٤٥,٥٩٨**	**٦٢,٧٤٨**
المطلوبات					
سحوبات على المكشوف	١	١	١	-	-
ذمم تجارية دائنة وأخرى	٢١,١٦٤	٢١,١٦٤	٢١,١٦٤	-	-
قروض لأجل	٢٣٠,١٦٣	٢٥٧,٥٩٠	٩٧,٢٤٣	١٦٠,٣٤٧	-
سندات دين	-	-	-	-	-
	٢٥١,٣٢٨	**٢٧٨,٧٥٥**	**١١٨,٤٠٨**	**١٦٠,٣٤٧**	**-**
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	٢٩,٥١٩	٢٩,٥١٩	٢٩,٥١٩	-	-

ب. مخاطر السيولة (يتبع)

٢٠١٨	القيمة الدفترية	التدفقات النقدية التعاقدية	خلال سنة	سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات
الموجودات					
أرصدة لدى البنوك	٥,١٧١	٥,١٧١	٥,١٧١	-	-
قروض وسلفيات للعملاء	٣١٤,٨٠٣	٤٣٦,٤٥٠	١٣٩,٩٦٣	٢٣٦,٠٤٣	٦٠,٤٤٤
ذمم تجارية مدينة وأخرى	٨,٨٧٩	٨,٨٧٩	٨,٨٧٩	-	-
موجودات اخرى	٣,٣٣٢	٣,٣٣٢	٣,٣٣٢	-	-
	٣٣٢,١٨٥	٤٥٣,٨٣٢	١٥٧,٣٤٥	٢٣٦,٠٤٣	٦٠,٤٤٤
المطلوبات					
سحوبات على المكشوف	١٤١	١٤١	١٤١	-	-
ذمم تجارية دائنة وأخرى	١٦,٩١٠	١٦,٩١٠	١٦,٩١٠	-	-
قروض لأجل	٢٠٤,٢٩٢	٢٣٤,٢٣٩	٦٥,٦١٩	١٦٨,٦٢٠	-
سندات دين	١٩,٩٦٤	٢٠,٨٥٦	٢٠,٨٥٦	-	-
	٢٤١,٣٠٧	٢٧٢,١٤٦	١٠٣,٥٢٦	١٦٨,٦٢٠	-
الحدود الائتمانية غير المستخدمة	٢٧,٦٥١	٢٧,٦٥١	٢٧,٦٥١	-	-

ج. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي خطر التغير في إيراد أو قيمة الأدوات المالية للمجموعة نتيجة للتغير في أسعار السوق كمعدل الفائدة.

إدارة مخاطر السوق

تتم مراقبة مخاطر السوق بصورة دقيقة من قبل قسم إدارة المخاطر والمالية وترفع تقارير إلى لجنة الأصول والخصوم (الكو) ومجلس الإدارة.

٤. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

ج. مخاطر السوق (يتبع)

مخاطر معدل الفائدة

مخاطر معدل الفائدة هو خطر تأثر إيرادات المجموعة نتيجة لتغير معدل الفائدة. تعرض المجموعة لمعدل الفائدة ناتجة من الموجودات والمطلوبات المعرضة للفائدة مثل أرصدة لدى البنوك والقروض وسحوبات على المكشوف والسندات والقروض لأجل. يلخص الجدول التالي أدناه توزيع الأدوات المالية على مجموعات معدل الفائدة:

في ٣١ ديسمبر	معدل ثابت		معدل عائم		بدون فوائد		المجموع	
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات								
النقد وأرصدة لدى البنوك	-	-	-	-	٥,٠٤٠	٥,١٧١	٥,٠٤٠	٥,١٧١
قروض وسلفيات للعملاء	٣٢٤,٦٧٦	٣١٤,٣٠٢	-	-	٦١٣	٥٠١	٣٢٥,٢٨٩	٣١٤,٨٠٣
ذمم تجارية مدينة	-	-	-	-	٧,٢٧٠	٨,٨٧٩	٧,٢٧٠	٨,٨٧٩
موجودات اخرى	-	١,٣٤٩	٢	١,٤٣٩	١,٣٣٣	٥٤٤	١,٣٣٥	٣,٣٣٢
	٣٢٤,٦٧٦	٣١٥,٦٥١	**٢**	١,٤٣٩	**١٤,٢٥٦**	١٥,٠٩٥	**٣٣٨,٩٣٤**	٣٣٢,١٨٥
المطلوبات								
سحوبات على المكشوف	-	-	١	١٤١	-	-	١	١٤١
ذمم تجارية دائنة	-	-	-	-	٢١,١٦٤	١٦,٩١٠	٢١,١٦٤	١٦,٩١٠
قروض لأجل	-	-	٢٣٠,١٦٣	٢٠٤,٢٩٢	-	-	٢٣٠,١٦٣	٢٠٤,٢٩٢
سندات دين	-	-	-	١٩,٩٦٤	-	-	-	١٩,٩٦٤
	-	-	**٢٣٠,١٦٤**	٢٢٤,٣٩٧	**٢١,١٦٤**	١٦,٩١٠	**٢٥١,٣٢٨**	٢٤١,٣٠٧

إن معظم قروض المجموعة للعملاء تسدد بموجب أقساط تحمل معدل فائدة ثابت (إلا أن الشركة تحتفظ بحقها، وفقاً لشروط الاتفاقية مع العملاء، في تعديل معدل الفائدة بموجب أخطار يسلم للعميل قبل شهر واحد) في حين ان قروض البنك تحمل معدلات فائدة عائمة. لإدارة هذه المخاطر قامت الشركة بالدخول في عقود مبادلة أسعار الفائدة وتحدد سقف الاقتراض ليتجنب تقلبات أسعار الفائدة. بلغت مخاطر معدل الفائدة المتعلقة بقروض الأجل والتي تم تغطيتها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغاً وقدره ٢٩٠ مليون دولار أمريكي (١٠٩,٣٣ مليون دينار بحريني) (٢٠١٨: ٢٧٠ مليون دولار أمريكي، ١٠١,٧٩ مليون دينار بحريني). لدى المجموعة أيضًا مقايضات أسعار فائدة إضافية بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي (٧,٥٤ مليون دينار بحريني). بالاضافة الى ذلك, ابرمت المجموعة عقود آجلة بقيمة ١٥ مليون دينار بحريني للتحوط جزئياً ضد التغير في معدل سعر صرف الدولار.

يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لعقود مبادلة أسعار الفائدة في بيان حقوق الملكية (صفحة ٥٠-٥١). لا تدخل المجموعة في الأدوات المالية المشتقة إلا لأغراض الحماية الاقتصادية.

إن الجزء غير المغطى من القروض التي تحمل معدل فائدة عائم تكون عرضة للتغير في معدل الفائدة. كما في سنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ إن التغير في معدل الفائدة العائم للأداة المالية بواقع ١٠٠ نقطة سوف يزيد / (ينقص) صافي الأرباح بواقع ١,٢٠٨ دينار بحريني (٢٠١٨: ١,٢٢٦ دينار بحريني).

مخاطر سعر العملة

مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة تغير معدل سعر الصرف وتنشأ بسبب أدوات مالية مقيمة بالعملات الأجنبية.
لدى المجموعة التعرضات الجوهرية التالية المسماة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر.

	٢٠١٩	٢٠١٨
دولار أمريكي	**٢١٣,٨٦٢**	٢١٢,١٢٣

الدينار البحريني مرتبطٌ بشكل فعلي مع الدولار الأمريكي.

د. مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن العديد من الأسباب المتعلقة بعمليات الشركة، وأفرادها والتكنولوجيا ومن العوامل الخارجية غير الائتمان والسوق والسيولة مثل تلك الناتجة عن المتطلبات القانونية والمعايير المعترف بها في سلوك الشركات. مخاطر التشغيل تنتج عن كل عمليات المجموعة وتواجه من قبل كل الشركات التجارية.

هدف المجموعة هو إدارة مخاطر التشغيل لموازنة تجنب الخسائر المالية والتلفيات وسمعة المجموعة مع فعالية التكلفة وتجنب سياسات الرقابة التي تحد من الإيداع. أنشأت المجموعة إطار من الأنظمة والسياسات لتحديد وتقييم وضبط وإدارة المخاطر.

لدى المجموعة إطار من الأنظمة والسياسات التي تهدف لتحديد وتقييم وضبط وإدارة المخاطر .قسم إدارة المخاطر للمجموعة يوظف أنظمة وسياسات داخلية واضحة للتقليل من احتمال أي خسائر تشغيلية. يتم الحد من الخطر عن طريق التأمين عندما يكون مناسباً.

هـ إدارة رأس المال

إن سياسة المجموعة تتمثل في المحافظة على قاعدة رأس مال. تم الالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي الخاصة بملائمة رأس المال على مدار السنة. ويحدد ترخيص الشركات المالية التقليدية الممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي معدلات الاقتراض بمقداره خمس مرات من رأس مال الشركة والاحتياطي (حقوق المساهمين)، وهو كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بمعدل ١,٧ (٢٠١٨: ١,٦٨).

٥. تواريخ الاستحقاق

ان مخاطر الاستحقاق هي مخاطر عدم قدرة المجموعة في الحصول على الأموال اللازمة المتوقعة لسداد التزاماتها المالية عند حلول أجلها. مخاطر الاستحقاق للأصول والمطلوبات لا تفرق بصورة جوهرية عن تواريخ الاستحقاق.

في ٣١ ديسمبر	خلال سنة		سنة إلى ٥ سنوات		٥ إلى ١٠سنوات		١٠ إلى ٢٠ سنة		المجموع	
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
الموجودات										
النقد وأرصدة لدى البنوك	٥,٠٤٠	٥,١٧١	-	-	-	-	-	-	٥,٠٤٠	٥,١٧١
قروض وسلفيات للعملاء	١٢٦,١١١	١١٩,٠٣٣	١٦٥,٧١٠	١٦١,١٧٩	٣١,٧١٤	٣٣,٢١٣	١,٧٥٤	١,٣٧٨	٣٢٥,٢٨٩	٣١٤,٨٠٣
ذمم تجارية مدينة وأخرى	٧,٢٧٠	٨,٨٧٩	-	-	-	-	-	-	٧,٢٧٠	٨,٨٧٩
موجودات اخرى	١,٣٣٥	٣,٣٣٢	-	-	-	-	-	-	١,٣٣٥	٣,٣٣٢
	١٣٩,٧٥٦	١٣٦,٤١٥	**١٦٥,٧١٠**	١٦١,١٧٩	**٣١,٧١٤**	٣٣,٢١٣	**١,٧٥٤**	١,٣٧٨	**٣٣٨,٩٣٤**	٣٣٢,١٨٥
المطلوبات										
سحوبات على المكشوف	١	١٤١	-	-	-	-	-	-	١	١٤١
ذمم تجارية دائنة	٢١,١٦٤	١٦,٩١٠	-	-	-	-	-	-	٢١,١٦٤	١٦,٩١٠
قروض لأجل	٨٤,٦٢٢	٥٣,٠٩٦	١٤٥,٥٤١	١٥١,١٩٦	-	-	-	-	٢٣٠,١٦٣	٢٠٤,٢٩٢
سندات دين	-	١٩,٩٦٤	-	-	-	-	-	-	-	١٩,٩٦٤
	١٠٥,٧٨٧	٩٠,١١١	**١٤٥,٥٤١**	١٥١,١٩٦	-	-	-	-	**٢٥١,٣٢٨**	٢٤١,٣٠٧

تقوم الإدارة بمراقبة استحقاقات القروض لضمان توافر السيولة اللآزمة.

٦. استخدام التقديرات والاجتهادات

يتطلب إعداد البيانات المالية للمجموعة حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن تضع الإدارة بعض التقديرات والتوقعات والفرضيات مما يؤثر على عملية تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المبينة في البيانات المالية الموحدة. النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات.

أ. خسائر الانخفاض المحدد للقروض

انخفاض قيمة الأدوات المالية

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأصول المالية قد زادت بشكل كبير منذ الاحتساب المبدئي وإدراج معلومات تطلعية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كان مخاطر التخلف عن السداد على أداة مالية قد ارتفعت بشكل جوهري منذ الاحتساب المبدئي، تنظر المجموعة للمعلومات المعقولة والمدعومة ذات العلاقة والمتوفرة دون تكلفة أو جهد غير ضروري. وتشمل تلك المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية على حد سواء، استناداً إلى خبرة المجموعة التاريخية وتقييم الائتمان الخبير، بما في ذلك المعلومات التطلعية.

المدخلات والافتراضات والتقنيات المستخدمة لتقدير انخفاض القيمة

إن تقدير التعرض الأئتماني لغرض إدارة المخاطر يعد أمرًا معقدًا ويتطلب استخدام النماذج نظرًا لتفاوت التعرض مع التغيرات في ظروف السوق والتدفقات النقدية المتوقعة ومرور الوقت. إن تقييم مخاطر الائتمان لمحافظة الأصول يتطلب مزيدًا من التقديرات فيما يتعلق باحتمال حدوث التخلف عن السداد، ونسب الخسارة المرتبطة بها، والارتباطات الافتراضية بين الأطراف المقابلة. تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام احتمالية التخلف عن السداد والتعرض عند حدوث تخلف عن السداد والخسائر المتوقعة في حالة حدوث التخلف عن السداد.

تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لتحليل البيانات التي يتم جمعها، وإنتاج تقديرات احتمالية التخلف عن الدفع للتعرضات، وكيف يتوقع أن تتغير نتيجة لمرور الوقت. هذا التحليل يشمل تحديد ومعايرة العلاقات بين معدلات التخلف والتغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية.

التخلف المسبب للخسارة هو حجم الخسارة المحتمل في حالة التخلف. تقدر المجموعة التخلف المسبب للخسارة بناء على التجربة التاريخية في معدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف المتخلفة عن السداد.

ب. مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة

تقوم المجموعة بقياس خسارة الائتمان المتوقعة للذمم المدينة التجارية باستخدام طريقة (صافي التدفق)" ((roll rate (Net-flow)' استناداً إلى احتمال أن يتحقق مستحق خلال المراحل المتتالية إلى دليل الخسارة. تقوم المجموعة بتقدير معدلات الخسائر على أساس خبرة التاريخ ، والتي يتم تعديلها لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

ج. مخصص انخفاض قيمة المخزون

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية للمخزونات في تاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كانت قد انخفضت قيمة المخزون. تحدد المجموعة المخزون، والمخفض القيمة استناداً إلى أعمار المخزون وتقديراتهم من الطلب المستقبلي على المخزون. في حالة وجود أي إشارة انخفاض في القيمة، ويقدر المخزون المبلغ القابل للاسترداد على أساس الخبرة السابقة المتعلقة التخلص من هذا المخزون.

د. الالتزامات الطارئة الناتجة عن الإدعاءات القانونية

نظراً لطبيعة عملها، فإن المجموعة قد تدخل في منازعات قضائية من خلال أعمالها الاعتيادية. يتم عمل مخصص لمقابلة الالتزامات الطارئة من الإدعاءات القانونية بناءً على احتمالية تدفق الموارد الاقتصادية للخارج ومدى صحة هذه التقديرات. إن هذه الأمور خاضعة للعديد من العوامل غير المحددة وان نتائج كل موضوع لا يمكن التنبوء به بصورة صحيحة.

هـ. تصنيف الأدوات المالية المشتقة

خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة الهدف من الادوات المالية المشتقة في تاريخ الشراء وبناءً على غرض الإدارة تحدد المعالجة المحاسبية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩).

٧. القيمة العادلة

تم إعـداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لقاعدة التكلفة التاريخية ما عدا الأدوات المالية المشتقة والتي تسجل بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للسعر تمثل المبلغ الذي يمكن مبادلة أي اصل أو سداد أي التزام به بين طرفين راغبين وملمين بتفاصيل المعاملة على أسس تجارية أو في حال غيابه، أفضل سوق يمكن للمجموعة دخوله في ذلك اليوم. القيمة العادلة للإلتزامات تعكس خطر عدم الأداء.

إن اساس التسجيل بالقيم العادلة هو التسليم أن فرضية استمرارية المنشأة التجارية قائمة دون ان يكون هناك نية أو حاجة للتصفية، أو الدخول في عمليات ذات بنود سلبية.

تم تصنيف كل الموجودات المالية البالغة ٣٣٨,٩٣٤ دينار بحريني (٢٠١٨: ٣٣٢,١٨٥ دينار بحريني) تحت "القروض والذمم المدينة" وتم قياسهم بالقيمة المطفأة. كل المطلوبات المالية بقيمة ٢٥١,٣٢٨ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٤١,٣٠٧ دينار بحريني).

تم قياسهم بالقيمة المطفأة فيماعدا المشتقات التي تم قياسها بالقيمة العادلة وتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام التسلسل الهرمي التالي والذي يعكس أهمية الأدوات المستخدمة في عملية القياس.

المستوى ١: الأسعار المسعرة (غير المعدلة) في سوق نشط للأصول والمطلوبات المماثلة.

المستوى ٢ : تقنيات التقييم مبنية على مدخلات يمكن رصدها إما مباشرة مثل الأسعار أو غير مباشرة مستمدة من الأسعار. وتتضمن هذه الفئة على أدوات تم تقييمها بسعر السوق في أسواق نشطة لأدوات مماثلة. الأسعار المسعرة لأدوات مماثلة في أسواق أقل نشاط أو أساليب تقييم أخرى، حيث جميع المدخلات المهمة يمكن رصدها من معلومات السوق.

المستوى ٣ : تقنيات باستخدام مدخلات لا يمكن رصدها وتتكون هذه الفئة على أدوات تم استخدام تقنيات تقييم غير مبنية على مدخلات لا يمكن رصدها.

أ) الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للمشتقات غير المتداولة، على أساس المبالغ التي سوف تستلمها المجموعة أو يتم دفعها لإنهاء العقد في تاريخ المركز المالي مع مراعاة ظروف السوق الحالية والجدارة الائتمانية الحالية للأطراف المقابلة. إن تعرض المجموعة للمشتقات، وكانت القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ هي (١,٧٢٢) دينار بحريني (٢٠١٨: ١,٣٦٦ دينار بحريني) يصنف تحت المستوى ٢ من التسلسل الهرمي.

ب) الموجودات والمطلوبات المالية الغير مقاسة بالقيمة العادلة

يحدد الجدول التالي القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة ويحللها من مستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة التي يتم تصنيفها في كل قياس للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر.

٧. القيمة العادلة (يتبع)

٢٠١٩	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
قروض وسلفيات مقدمة					
للعملاء	-	-	٣٢٥,٢٨٩	٣٢٥,٢٨٩	٣٢٥,٢٨٩
قروض بنكية لأجل	-	٢٣٠,١٦٣	-	٢٣٠,١٦٣	٢٣٠,١٦٣

٢٠١٨	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
قروض وسلفيات مقدمة					
للعملاء	-	-	٣١٤,٨٠٣	٣١٤,٨٠٣	٣١٤,٨٠٣
قروض بنكية لأجل	-	٢٠٤,٢٩٢	-	٢٠٤,٢٩٢	٢٠٤,٢٩٢
سندات صادرة	-	١٩,٩٦٤	-	١٩,٩٦٤	١٩,٩٦٤

بالنسبة للقروض والسلفيات المقدمة للعملاء، فإن متوسط سعر الفائدة على محفظة القروض يتماشى مع أسعار السوق الحالية للتسهيلات المماثلة، وبالتالي بعد النظر في التعديلات لمخاطر الدفع المسبق وتكاليف الانخفاض في القيمة من المتوقع أن القيمة الدفترية لن تكون مختلفة جوهرياً عن القيمة العادلة لهذه الأصول.

القيمة العادلة للقروض والسندات الصادرة تساوي تقريباً القيمة الدفترية لها لأنها ترتبط بمعدلات فائدة عائمة. القيم العادلة لكافة الأدوات المالية الأخرى تقارب قيمها الدفترية وذلك لكونها قصيرة الأجل.

ج) الأصول غير المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة والتي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها

القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ و ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ تم احتسابها على أساس التقييم في التواريخ السابقة. تم تحديد القيمة العادلة على أساس نهج السوق الذي يعكس أسعار المعاملات الحديثة لعقارات مماثلة. لم يكن هناك أي تغيير في أسلوب التقييم خلال العام.

تفاصيل الاستثمارات العقارية للمجموعة ومعلومات حول التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ هي كما يلي:

٢٠١٩	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
عقارات استثمارية	-	١٧,٠٥٤	-	١٧,٠٥٤	١٢,٦٤١

٢٠١٨	المستوى ١	المستوى ٢	المستوى ٣	القيمة العادلة	القيمة الدفترية
عقارات استثمارية	-	٩,٣٢٤	-	٩,٣٢٤	٦,٧٥٧

٨. قروض وسلفيات مقدمة للعملاء

أ) الأصول المالية بالمراحل

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
إجمالي القروض	٢٧٥,٧٠٠	٤١,٦٢٦	٣١,٣٤٩	٣٤٨,٦٧٥
ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة	(٣,٢٨٢)	(٤,٩٢٣)	(١٥,١٨١)	(٢٣,٣٨٦)
صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	٢٧٢,٤١٨	٣٦,٧٠٣	١٦,١٦٨	٣٢٥,٢٨٩

	٣١ ديسمبر ٢٠١٨			
	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
إجمالي القروض	٢٩١,٥٨٠	١٧,١١٧	٢٣,٩٣٦	٣٣٢,٦٣٣
ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة	(٣,١١٦)	(٣,٧٠٨)	(١١,٠٠٦)	(١٧,٨٣٠)
صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء	٢٨٨,٤٦٤	١٣,٤٠٩	١٢,٩٣٠	٣١٤,٨٠٣

ب) الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة

٢٠١٩	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة مقيمة اجماليا	المرحلة الثالثة مقيمة بشكل خاص	المجموع
خسائر الائتمان المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠١٩	٣,١١٦	٣,٧٠٨	١٠,٠٣٩	٩٦٧	١٧,٨٣٠
المحول الى المرحلة الأولى	١,٢٥٧	(١٠٤)	(١,١٢٦)	(٢٧)	-
المحول الى المرحلة الثانية	(٣٨٩)	١,٨٠٤	(١,٤١٥)	-	-
المحول الى المرحلة الثالثة	(٢١١)	(٣٥٥)	٣٦٧	١٩٩	-
المحتسب للسنة	(٤٩١)	(١٣٠)	٩,٣٧٨	١,٠١١	٩,٧٦٨
قروض تم شطبها	-	-	(٤,٠٤٦)	(١٦٦)	(٤,٢١٢)
خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣,٢٨٢	٤,٩٢٣	١٣,١٩٧	١,٩٨٤	٢٣,٣٨٦

٢٠١٨	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة مقيمة اجماليا	المرحلة الثالثة مقيمة بشكل خاص	المجموع
خسائر الائتمان المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠١٨	٣,١٣٦	٣,٤١٩	٩,١٨٦	٤٦٠	١٦,٢٠١
المحول الى المرحلة الأولى	١٠٤	(٤٧)	(٥٧)	-	-
المحول الى المرحلة الثانية	(٥٠٥)	٥٦٩	(٦٤)	-	-
المحول الى المرحلة الثالثة	(٢,٩٧٣)	(٨٥١)	٣,٨٢٤	-	-
المحتسب للسنة	٣,٣٥٤	٦١٨	٩٤٥	٥٦٣	٥,٤٨٠
قروض تم شطبها	-	-	(٣,٧٩٥)	(٥٦)	(٣,٨٥١)
خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣,١١٦	٣,٧٠٨	١٠,٠٣٩	٩٦٧	١٧,٨٣٠

تتراوح متوسط أسعار الفائدة للقروض والبطاقات الإئتمانية ١١,٦٪ سنوياً (٢٠١٨: ١١.٧٪ سنوياً).

٩. الذمم التجارية المدينة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
ذمم تجارية مدينة	٨,٧٥٩	١٠,٢٥٩
ناقصا: خسائر الائتمان المتوقعة	(١,٤٨٩)	(١,٣٨٠)
	٧,٢٧٠	٨,٨٧٩

الحركة في مخصص الانخفاض في القيمة	**٣١ ديسمبر ٢٠١٩**	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
الرصيد كما في بداية السنة	١,٣٨٠	٥٨٩
أثر تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٨	-	٨٤٩
الرصيد المعدل	**١,٣٨٠**	١,٤٣٨
المحتسب للسنة	١١٩	٧٧
العكس خلال السنة	(٩)	(٨٧)
الشطب خلال السنة	(١)	(٤٨)
الرصيد كما في نهاية السنة	**١,٤٨٩**	١,٣٨٠

١٠. المخزون

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
مخزون السيارات		
- السيارات	١٥,١٢٢	١٠,٣٠٣
- قطع الغيار	٥,٣٢٦	٤,٥٩٧
مخزون الأراضي والبناء	٦,٥٢٩	٨,٥١٠
	٢٦,٩٧٧	٢٣,٤١٠
مخصص السيارات وقطع الغيار	(٦٥٥)	(٥٦٨)
	٢٦,٣٢٢	٢٢,٨٤٢

حركة المخصصات (للسيارات وقطع الغيار)	**٢٠١٩**	٢٠١٨
كما في ١ يناير	٥٦٨	٣٠٥
صافي المحمل للسنة	٣٥٥	٣٢٠
المستعمل	(٢٦٨)	(٥٧)
في ٣١ ديسمبر	**٦٥٥**	٥٦٨

يشمل مخزون الأراضي والبناء قطع أراضي ومبنى سكني قيد الإنشاء لغرض بيع الشقق بمجرد الانتهاء منها. وقد تم تصنيف الأراضي التي لم يتم بيعها كمخزون قيم بسعر التكلفة أو القيمة التي يمكن تحقيقها أيهما أقل.

١١. عقارات استثمارية

التكلفة	٢٠١٩	٢٠١٨
كما في ١ يناير	٨,٠٩٤	٨,٠٥٦
الاضافة خلال السنة (صافي)	٦,١٧٩	٦٦٩
المحول من المخزون	-	(٦٣١)
في ٣١ ديسمبر	١٤,٢٧٣	٨,٠٩٤
الإستهلاك المتراكم		
كما في ١ يناير	١,٣٣٧	١,١١٧
استهلاك السنة	٢٩٥	٢٢٠
كما في ٣١ ديسمبر	١,٦٣٢	١,٣٣٧
صافي القيمة الدفترية		
كما في ٣١ ديسمبر	١٢,٦٤١	٦,٧٥٧

القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كانت ١٧,٠٥٤ دينار بحريني والتي تم ثمينها من قبل مقيم عقارات مستقل مع المؤهلات والخبرات المناسبة.

١٢. عقارات ومعدات

	الأراضي والمباني	الأثاث والمعدات والتركيبات	السيارات	قيد الانشاء	حق الإستخدام	المجموع ٢٠١٩	المجموع ٢٠١٨
التكلفة							
في١ يناير	٢٦,١٨٥	٩,٥٢٨	٨,١٤٨	١,١٩٨	-	٤٥,٠٥٩	٤١,٦٩٢
الاضافات	٣٢	٥٠٨	٣,١٣٧	٩٨٩	٢,٣٣٣	٦,٩٩٩	٥,٣٤٢
الاستبعادات و التقاعدات	(١٣٥)	(٧٦)	(٢,٠٨٦)	(٢٧)	-	(٢,٣٢٤)	(١,٩٧٥)
إعادة تصنيف	(١,١٢٩)	٣٢١	٢٤	(٥٥٤)	١,٣٣٨	-	-
في ٣١ ديسمبر	**٢٤,٩٥٣**	**١٠,٢٨١**	**٩,٢٢٣**	**١,٦٠٦**	**٣,٦٧١**	**٤٩,٧٣٤**	٤٥,٠٥٩
الاستهلاكات							
في ١ يناير	٨,٢٤٧	٧,٣٩٠	٢,٠٥٨	-	-	١٧,٦٩٥	١٦,٣٤٩
استهلاك السنة	٤٩٧	٩٧٨	١,٥٠٨	-	٦٥٠	٣,٦٣٣	٢,٥٧٣
الاستبعادات و التقاعدات	(١٠٥)	(٣)	(١,٠٧٨)	-	-	(١,١٨٦)	(١,٢٢٧)
إعادة تصنيف	(٣٠٠)	-	-	-	٣٠٠	-	
في ٣١ ديسمبر	**٨,٣٣٩**	**٨,٣٦٥**	**٢,٤٨٨**	-	**٩٥٠**	**٢٠,١٤٢**	١٧,٦٩٥
صافي القيمة الدفترية							
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	**١٦,٦١٤**	**١,٩١٦**	**٦,٧٣٥**	**١,٦٠٦**	**٢,٧٢١**	**٢٩,٥٩٢**	٢٧,٣٦٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨	١٧,٩٣٨	٢,١٣٨	٦,٠٩٠	١,١٩٨	-	-	٢٧,٣٦٤

تكلفة الأصول الثابتة المستهلكة بالكامل ولكن مازالت نستخدم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ كانت ٨,٣٢٧ دينار بحريني (٢٠١٨: ٧,٦١٤ دينار بحريني).

١٣. قروض بنكية لأجل

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
قروض تستحق خلال سنة واحدة	٨٤,٦٢٢	٥٣,٠٩٦
قروض تستحق بعد سنة واحدة	١٤٥,٥٤١	١٥١,١٩٦
	٢٣٠,١٦٣	٢٠٤,٢٩٢

ترتبط القروض لأجل بمعدلات فائدة عائمة وخاضعة للتغيير بصورة ربع سنوية أو نصف سنوية. كان المعدل الفعلي على القروض لأجل متضمناً تأثير عقود مبادلة أسعار الفائدة (إيضاح رقم ٤) كانت ٥,٦٪ سنوياً (٢٠١٨: ٥,٤٪ سنوياً).

١٤. سندات دين صادرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
القيمة الاسمية	-	١٩,٩٨١
ناقصاً : مصاريف إصدار غير مطفأة	-	(١٧)
	-	١٩,٩٦٤

الحركة في سندات الدين خلال السنة	٢٠١٩	٢٠١٨
في ١ يناير	١٩,٩٨١	٣٩,٩٨١
مضافاً : سندات تم اصدارها خلال السنة	(١٩,٩٨١)	(٢٠,٠٠٠)
في ٣١ ديسمبر	-	١٩,٩٨١

في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣ ، قامت الشركة باصدار ٢٠٠,٠٠٠ سندات بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ دينار بحريني. الشروط الاساسية للسندات الصادرة كالتالي:

الفترة:	خمس سنوات
معدل الفائدة:	٢,٥٪ فوق بايبور الثلاثة أشهر للودائع بالدينار البحريني. تدفع الفائدة نهاية كل ثلاث شهور من تاريخ الاصدار.
الضمان:	غير مضمونة
تاريخ الاستحقاق:	٢٦ ديسمبر ٢٠١٨

في ٢٦ اكتوبر ٢٠١٤، قامت الشركة باصدار ١٠٦ سندات بقيمة اسمية تبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١٨٨,٥٠٠ دينار بحريني). الشروط الاساسية للسندات كالتالي:

الفترة:	خمس سنوات
معدل الفائدة:	٣,٢٪ فوق لايبور ٦ شهور. تدفع الفائدة نهاية كل ستة أشهر من تاريخ الاصدار.
الضمان:	غير مضمونة
تاريخ الاستحقاق:	١٤ أكتوبر ٢٠١٩

١٥. رأس المال

	٣١ ديسمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨
رأس المال المصرح به		
(٢٠١٨: ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية ١٠٠ فلس للسهم	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠

أسهم مصدرة ومدفوعة بالكامل	٢٠١٩	٢٠١٨
٢٠٤,١٨٧,٥٠٠ (٢٠١٨: ١٦٣,٣٥٠,٠٠٠) سهم بقيمة اسمية ١٠٠ فلس للسهم في ١ يناير	١٦,٣٣٥	١٦,٣٣٥
أسهم منحة (حصة واحدة لكل ٤ أسهم)	٤,٠٨٤	-
في ٣١ ديسمبر	٢٠,٤١٩	١٦,٣٣٥
أسهم خزينة ٢,٧٥٩,٠٢٩ سهم (٢٠١٨: ٢,٢٠٦,٨٩١ سهم)	٥٩٩	٥٩٩

يجوز للشركة بموجب عقد التأسيس شراء أسهم خزينة من أسهم الشركة الصادرة بنسبة ١٠٪.

معلومات إضافية عن توزيع الأسهم

أ. أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم المملوكة والتي يتملكون فيها حصة بنسبة ٥٪ أو أكثر من الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل:

	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية ٪
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي*	البحرين	٦٣,١٦٥,٠٣٩	٣٠,٩٣٪
بنك البحرين والكويت	البحرين	٤٧,٠٢٣,٣٦٣	٢٣,٠٣٪
بنك البحرين الوطني	البحرين	٢٢,٩١٠,٧٧٥	١١,٢٢٪

*أسهم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي تمثل الأسهم المملوكة للهيئة العامة للتامين الاجتماعي (التأمينات) وصندوق التقاعد (التقاعد).

ب. تدرج جميع أسهم الشركة تحت فئة واحدة، وجميع المساهمين متساوين في حقوق التصويت. من إجمالي عدد المساهمين ، ٩٨٪ من المواطنين أو من الشركات البحرينية و٢٪ من جنسيات أخرى.

١٥. رأس المال (يتبع)

١. جدول توزيع الأسهم حسب عدد المساهمين ونسبة تملكهم كما يلي:

الفئـــة *	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ من مجموع عدد الأسهم الصادرة
أقل من ١٪	٤٨,٧٣٩,٩٥٤	١,٢٧٢	٪٢٣,٨٧
١٪ إلى أقل من ٥٪**	٢٢,٣٤٨,٣٦٩	٧	٪١٠,٩٥
٥٪ إلى أقل من ١٠٪	-	-	-
١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪	٢٢,٩١٠,٧٧٥	١	٪١١,٢٢
٢٠٪ إلى أقل من ٥٠٪	١١٠,١٨٨,٤٠٢	٢	٪٥٣,٩٦
المجموع	٢٠٤,١٨٧,٥٠٠	١,٢٨٢	٪١٠٠,٠٠

* تبين كنسبة من الأسهم الصادرة والمدفوعة بالكامل من قبل المساهمين
** تتضمن ٢,٧٥٩,٠٢٩ أسهم خزينة

١٦. عائدات المركبات

	٢٠١٩	٢٠١٨
بيع السيارات وملحقاتها	٤١,٦٤٩	٥٣,٦٢١
تصليح السيارات وخدمات ما بعد البيع	٤,٦١٠	٥,٢٧٦
دخل تأجير السيارات	١,٩٢٤	١,٥٠٩
	٤٨,١٨٣	٦٠,٤٠٦

١٧. إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠١٩	٢٠١٨
رسوم إدارة القروض وغيرها من الرسوم المتعلقة بالبطاقات الائتمانية	٩,٥١٦	١٠,٥٦٠
دخل عمولات التأمين	١,٤٧٢	١,٤٥٦
	١٠,٩٨٨	١٢,٠١٦

١٨. أرباح من بيع مخزون الارأضي

	٢٠١٩	٢٠١٨
مبيعات الاراضي	٣,٠١١	٦,٥٥٤
تكلفة المبيعات	(٢,٦٧٧)	(٥,٦٤٥)
أرباح من بيع مخزون الاراضي	٣٣٤	٩٠٩

١٩. إيرادات أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
حوافز من موردي المركبات	١,٠٧٥	٥١٧
إيرادات أخرى	٥٠٩	٣٢٥
	١,٥٨٤	٨٢٦

٢٠. مصروفات تشغيلية أخرى

	٢٠١٩	٢٠١٨
مصروفات ادارية وعمومية	٧,٣٩٤	٧,٢٤٠
الاستهلاك	٢,٦٨٠	١,٧٣٣
مصروفات بيع وترويج	١,٥٣٥	٢,٠٤٧
مخصص انخفاض قيمة المخزون	٣٥٥	٣٢٠
مصروفات تمويل المركبات	٢٨٤	٢١٧
	١٢,٢٤٨	١١,٥٥٧

٢١. توزيع الموجودات والمطلوبات

تتركز جميع موجودات ومطلوبات المجموعة داخل البحرين. لا تتركز موجودات ومطلوبات الشركة والشركات التابعة لها في قطاع اقتصادي معين.

٢٢. المعلومات القطاعية

تنقسم المجموعة إلى أربعة قطاعات تشغيلية بناءاً على الخدمات وذلك لأغراض إدارية كما يلي :

- تمويل الأفراد: تقديم القروض التمويلية والبطاقات الائتمانية .
- السيارات : شراء وبيع السيارات وقطع الغيار وخدمات ما بعد المبيعات و تاجير السيارات لمدة طويلة وقصيرة.
- العقارات : شراء وبيع الأراضي وتأجير العقارات وتقديم خدمات التثمين.
- التأمين : توفير خدمات وساطة التأمين.

تقوم الادارة بمراقبة النتائج التشغيلية للوحدات على حده وذلك لأغراض صنع القرار وتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاع بناءاً على الأرباح التشغيلية أو الخسائر والتي في بعض الحالات قد تختلف عن الأرباح التشغيلية في البيانات المالية الموحدة. يتم إجراء العمليات بين القطاعات التشغيلية على اساس تجاري كما لو أنها مع طرف ثالث. لا توجد إيرادات من الصفقات المنعقدة مع عميل واحد أو طرف مقابل تعادل أو تفوق ١٠٪ من مجموع إيرادات المجموعة في ٢٠١٩ و ٢٠١٨. الجدول الآتي يبين معلومات الإيرادات والربح وبعض الموجودات والمطلوبات المحددة الخاصة بقطاعات المجموعة.

٢٢. المعلومات القطاعية (يتبع)

	تمويل الأفراد		السيارات		العقارات		التأمين		المجموع	
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠١٨
إيراد التشغيل	٣٦,١٩٠	٣٦,٠٢٩	٦,٤٠٨	٧,١٨٩	١,١٩٦	١,٦٢٤	١,٤٧٢	١,٤٥٦	٤٥,٢٦٦	٤٦,٢٩٨
إيرادات القطاعات البينية	٥١	٥٦	٦٢٦	٤١٤	٢٤٤	٦٦	٢٢٠	١٩٤	١,١٤١	٧٣٠
مصروفات التشغيل	(١٣,٦٥٤)	(١٣,٠٥٢)	(٤,٥١١)	(٤,٩٩٩)	(١,٠٤٠)	(٨٥٥)	(٩٨١)	(٨٥٢)	(٢٠,١٨٦)	(١٩,٧٥٨)
مخصص انخفاض، صافي الإستردادات	(٧,٨٨٠)	(٣,٦٨٣)	(٥٨)	٥٩	(١١)	-	(١٩)	(٢٥)	(٧,٩٦٨)	(٣,٦٤٩)
مصاريف القطاعات البينية	(٨٤٠)	(٤٨٠)	(٩٩)	(٤٣)	(٢٠٢)	(٢٠٧)	-	-	(١,١٤١)	(٧٣٠)
أرباح السنة	١٣,٨٦٧	١٨,٨٧٠	٢,٣٦٦	٢,٦٢٠	١٨٧	٦٢٨	٦٩٢	٧٧٣	١٧,١١٢	٢٢,٨٩١
الموجودات (المطلوبات)										
النقد وأرصدة لدى البنوك	٣,٨١٦	٣,٨٢٢	٩٩٧	١,٢٢٢	١٣	١٥	٢١٤	١١٢	٥,٠٤٠	٥,١٧١
قروض وسلفيات للعملاء	٣٢٥,٢٨٩	٣١٤,٨٠٣	-	-	-	-	-	-	٣٢٥,٢٨٩	٣١٤,٨٠٣
ذمم تجارية مدينة وأخرى	٢٥٦	١١٠	٦,٥٤٨	٨,٣٣٢	٥٢	٤٠	٤١٤	٣٩٧	٧,٢٧٠	٨,٨٧٩
أرصدة الشركات التابعة	٢,٢٩١	(٢,٠٩٢)	٣٥٦	٢,١٥٥	(٦,٢٣٧)	(٣,٨٩٨)	٣,٥٩٠	٣,٨٣٥	-	-
المخزون	-	-	١٩,٧٩٣	١٤,٣٣٢	٦,٥٢٩	٨,٥١٠	-	-	٢٦,٣٢٢	٢٢,٨٤٢
عقارات استثمارية	-	-	-	-	١٢,٦٤١	٦,٧٥٧	-	-	١٢,٦٤١	٦,٧٥٧
عقارات ومعدات	١٠,١٣٧	٩,٦٦٩	١٩,٤٥٥	١٧,٦٩٥	-	-	-	-	٢٩,٥٩٢	٢٧,٣٦٤
أصول أخرى	٣٧٩	١,٦١٣	٣,٢٨٥	٢,٣٠٠	٣	١,٣٥٣	٦	-	٣,٦٧٣	٥,٢٦٦
سحوبات على المكشوف	-	(١٤١)	(١)	-	-	-	-	-	(١)	(١٤١)
ذمم تجارية دائنة وأخرى	(١٦,٩٤٨)	(١٣,٧٤٩)	(٩,٨٤٢)	(٦,٤٩٦)	(٢٢٦)	(١٨٨)	(٢٨٥)	(٣٢٤)	(٢٧,٣٠١)	(٢٠,٧٥٧)
سندات دين	-	(١٩,٩٦٤)	-	-	-	-	-	-	-	(١٩,٩٦٤)
قروض لأجل	(٢٢٤,٦٥٨)	(١٩٩,٤٧٢)	(٥,٥٠٥)	(٤,٨٢٠)	-	-	-	-	(٢٣٠,١٦٣)	(٢٠٤,٢٩٢)
حقوق الملكية	(١٠٠,٥٦٢)	(٩٤,٥٩٩)	(٣٥,٠٨٦)	(٣٤,٧٢٠)	(١٢,٧٧٥)	(١٢,٥٨٩)	(٣,٩٣٩)	(٤,٠٢٠)	(١٥٢,٣٦٢)	(١٤٥,٩٢٨)
مصروفات رأسمالية	١,٧٥٤	١,٦٦٥	٣,٣٠٥	١,٤٨٠	-	-	-	-	٥,٠٥٩	٣,١٤٥
استهلاك العقارات والمعدات	١,٢٢٢	٦٩٧	٢,٤١١	١,٨٧٦	-	-	-	-	٣,٦٣٣	٢,٥٧٣

٢٣. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والزميلة

المعاملات التجارية مع الأطراف او الموردين الخاضعين لسيطرة أحد أعضاء مجلس إدارة الشركة تتم وفقا للشروط التجارية المعتادة.

	٢٠١٩	٢٠١٨
المساهمين الرئيسيين:		
كما في ٣١ ديسمبر		
قروض لأجل	٤٩,٦١٧	٣٨,٥٠٥
سحوبات على المكشوف	-	١٤١
أرصدة البنوك	١,٦١١	١,٥٦٠
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
فوائد مدفوعة	٢,٥٠٤	٢,١٤٥

	٢٠١٩	٢٠١٨
أعضاء مجلس الإدارة والشركات التابعة ذات الصلة:		
كما في ٣١ ديسمبر		
قروض وسلفيات مقدمة للعملاء / ذمم مدينة	١,٦٨٥	١,٣٤٩
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
فوائد مكتسبة / ايرادات	١٦٠	٩

٢٣. المعاملات مع الأطراف ذات الصلة والزميلة (يتبع)

تمت الموافقة على بعض المعاملات من قبل مجلس الإدارة بموجب المادة ١٨٩ (ب) من قانون الشركات التجارية في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ حيث كان لرئيس مجلس الإدارة أو المديرين أو المديرين مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود أو المعاملات التي تمت الموافقة عليها من قبل المجلس.

أعضاء الإدارة العليا

المعاملات مع أعضاء الإدارة العليا

أعضاء الإدارة العليا هم الأشخاص الذين لهم الصلاحيات والمسئوليات للتخطيط والتوجيه ومراقبة أعمال المجموعة. يتألف طاقم الإدارة العليا من أعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي, والرئيس، والمدراء العامون.

	٢٠١٩	٢٠١٨
كما في ٣١ ديسمبر		
مستحقات بطاقات الائتمان	٢٥	٢٩
للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر		
الرواتب ومنافع الموظفين قصيرة الأجل	١,٧٦٢	١,٥٢٣
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماعات	٧٦٧	٧٢٦
بيع أراضي و السيارات	-	٩٩

لم تسجل خسائر في مخصصات انخفاض الأرصدة المستحقة خلال الفترة فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة ولم يتم تخصيص مخصص محدد لخسائر المخصصات للأرصدة مع الأطراف ذات الصلة نهاية العام.

٢٤. تكاليف المنافع التأمينية

بلغت مساهمات المجموعة في الاشتراكات الخاصة بالموظفين البحرينيين سنة ٢٠١٩ مبلغ ٦٨٤ دينار بحريني (٢٠١٨: ٦٤٢ دينار بحريني). بلغ مخصص تكاليف المنافع التأمينية المتعلقة بالموظفين الأجانب في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مبلغ ١,٤٥٧ دينار بحريني (٢٠١٨: ١,٢٥٢ دينار بحريني) وكان عدد موظفي المجموعة ٩١١ موظفاً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ (٢٠١٨: ٨٤٧).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بلغت مطلوبات المجموعة المتعلقة بخطة التوفير للموظفين ٢,٨٧٣ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢,٢٤٧ دينار بحريني).

٢٥. العائد على السهم

تم احتساب العائد الأساسي على السهم إلى صافي ربح السنة المتاح للمساهمين على المتوسط الموزون لعدد الأسهم المصدرة خلال السنة بعد استبعاد المتوسط الموزون لأسهم الخزينة كما يلي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
ربح السنة	١٧,١١٢	٢٢,٨٩١
المتوسط الموزون لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف) (إيضاح رقم ١٥)	٢٠١,٤٢٩	٢٠١,٤٢٩
العائد الأساسي على السهم الواحد	٨٥ فلس	١١٤ فلس

العائد المخفض على السهم الواحد هو نفسه العائد الأساسي على السهم الواحد فالشركة لا تملك أية أدوات مخفضة محتملة وتؤدي إلى تخفيض العائد على السهم.

٢٦. الالتزامات القائمة

كما بتاريخ المركز المالي يوجد لدى المجموعة اعتمادات مفتوحة خلال العمل الاعتيادي ومبالغ غير مستخدمة بلغت ٧,٦٦٣ دينار بحريني (٢٠١٨: ٨,٥٤٨ دينار بحريني) وخطوط تسهيلات إئتمانية متاحة للزبائن بمبلغ ٢٩,٥١٩ دينار بحريني (٢٠١٨: ٢٧,٦٥١ دينار بحريني).

٢٧. تسوية الحركة في المطلوبات مقابل التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية:

	المطلوبات				المطلوبات / (الموجودات) المشتقة المحتفظ بها للتحوط للقروض طويلة الأجل	حقوق الملكية		
	سحوبات بنكية على المكشوف استخدمت لغرض إدارة النقد	ذمم تجارية دائنة وأخرى	قروض وسلفيات أخرى	سندات قابلة للتحويل	مبادلة معدلات الفوائد وعقود صرف العملات الأجنبية المستقبلية المستخدمة للتحوط - المطلوبات	رأس المال / علاوة	احتياطي	أرباح مستبقاة	المجموع
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩	١٤١	٢٠,٧٥٧	٢٠٤,٢٩٢	١٩,٩٦٤	-	١٥,٧٣٦	٦٠,٣٩٠	٦٩,٨٠٢	٣٩١,٠٨٢
عوائد من القروض والسلفيات	-	-	٤١,٤٧٣	-	-	-	-	-	٤١,٤٧٣
دفع القروض والسلفيات	-	-	(١٥,٥٩٣)	-	-	-	-	-	(١٥,٥٩٣)
سندات مدفوعة	-	-	-	(١٩,٩٦٤)	-	-	-	-	(١٩,٩٦٤)
أرباح أسهم مدفوعة	-	(٧,٢٠٥)	-	-	-	-	-	-	(٧,٢٠٥)
تبرعات مدفوعة	-	-	-	-	-	-	(٣٣٨)	-	(٣٣٨)
مجموع التغيرات من التدفقات النقدية التمويلية	-	**(٧,٢٠٥)**	**٢٥,٨٨٠**	**(١٩,٩٦٤)**	-	-	**(٣٣٨)**	-	**(١,٦٢٧)**
التغيرات في القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(٣,٠٨٨)	-	(٣,٠٨٨)
تغيرات أخرى	-	-	-	-	-	٤,٠٨٤	٣,٧٦٠	٢,٠١٦	٩,٨٦٠
ذات علاقة بالمطلوبات	-	٥,١١١	-	-	(١,٦٩٠)	-	-	-	٦,٨٠١
أرباح أسهم معلنة	-	٧,٢٥١	-	-	-	-	-	-	٧,٢٥١
تغيرات السحوبات البنكية على المكشوف	(١٤٠)	-	-	-	-	-	-	-	(١٤٠)
تكاليف قروض مرسملة	-	-	(٩)	-	-	-	-	-	(٩)
مصروفات الفوائد	-	١٢,٨٠٣	-	-	-	-	-	-	١٢,٨٠٣
فوائد مدفوعة	-	(١٣,١٠٦)	-	-	-	-	-	-	(١٣,١٠٦)
مجموع التغيرات الأخرى المتعلقة بالمطلوبات	(١٤٠)	١٢,٠٥٩	(٩)	-	-	-	-	**١١,٩١٠**
مجموع التغيرات الأخرى المتعلقة بحقوق الملكية	-	-	-	-	-	٤,٠٨٤	٦٧٢	٢,٠١٦	٦,٧٧٢
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩	١	٢٥,٦١١	٢٣٠,١٦٣	-	١,٦٩٠	١٩,٨٢٠	٦٠,٧٢٤	٧١,٨١٨	٤٠٩,٨٢٧

٢٨. التخصيصات المقترحة

اقترح اعضاء مجلس الادارة التخصيصات التالية لعام ٢٠١٩. تخضع هذة التخصيصات لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي:

	٢٠١٩	٢٠١٨
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	١٠,٠٧١	٧,٢٥١
أسهم منحة (بواقع سهم لكل ٤ أسهم)	-	٤,٠٨٤
التبرعات	٣٠٠	٣٠٠
الاحتياطي العام	٧٥٠	١,٥٠٠
الاحتياطي القانوني	٤٦٠	١,٥٠٠
	١١,٥٨١	١٤,٦٣٥

٢٩. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة المماثلة كلما دعت الضرورة لإعطاء مقارنة عادلة مع عرض السنة الحالية. إن إعادة التصنيف لم تؤثر على الأرباح المعلنة سابقاً أو حقوق المساهمين.